برهوم جرايسي

الخارطة السياسية في إسرائيل

إنتخابات 2013

الخارطة السياسية في إسرائيل إنتخابات 2013 برهوم جرايسي

شهدت إسرائيل، في نهاية العام 2012 ومطلع العام 2013، واحدةً من أكثر الحملات الانتخابية «غرابةً»، فقد تميّزت ببرودتها، وغياب البرامج الانتخابية الندّية، وكما يبدو، لأن الانتخابات جرت وسط استنتاج مسبق، بأن ما كان هو ما سيكون بعد الانتخابات، على الرغم من أن النتيجة النهائية جاءت مختلفةً نوعاً ما، فإنها من حيث الجوهر أبقت بالفعل على ما كان.

وجد نتنياهو نفسه، في صبيحة اليوم التالي لتلك الانتخابات، مع حزب «الليكود»، الذي يتزعّمه، مع قوة برلمانية أضعف، وتعقيدات في تركيبة الحكومة الجديدة، لن تتوقف عند مهمة تشكيلها.

هذا البحث قراءة موجزة لمختلف القضايا الجوهرية التي تواجهها إسرائيل في الداخل، والتي تعكس نفسها على الحلبة السياسية، من خلال سلسلة لا تتوقف من المتغيرات، إلى جانب قراءة للخارطة الحزبية في إسرائيل، على مستوى الأحزاب، وبالأساس الأحزاب التي تدور في فلك السلطة، أو تتناوب على قيادتها.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
فلسطين /رام الله ،المصيون ،عمارة ابن خلدون ،ص.ب1959.
Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box.1959
تلفون: Tel:+970 2 2966201 فاكس :Fax:+970 2 2966205
الصفحة الالكترونية:http://www.madarcenter.org
بريد الكتروني: Email:madar@madarcenter.org

الخارطة السياسية في إسرائيل

انتخابات ٢٠١٣

برهوم جرايسي

The Political Map In Israel - 2013 Elections

Barhoum Jaraisi

جميع الحقوق محفوظة

آذار ٢٠١٣

صدرت عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

[مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠.
يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية
قراءة موضوعية وشاملة لمختلف جوانب المشهد السياسي وتفاصيله].

رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)

فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) - ص.ب ١٩٥٩

e-mail: madar@madarcenter.org

www. madarcenter.org

http://tiny.cc//ywgg4 facebook

http://tiny.cc//nkdop YouTube

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله. فلسطين

ص . ب:١٩٨٧

هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢) - فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

e-mail:info@al-ayyam.com

الرقم المعياري: 978-9950-330-81-8

تصميم الغلاف: حسني رضوان

المحتويات

مقدمة ٧

الباب الأول..... ٩

تشتت الخارطة السياسية الإسرائيلية: عوامل وتأثيرات

الباب الثاني ٤٩

الدورة البرلمانية والظروف التي سبقت الانتخابات

الباب الثالث..... ٦٩

الحملة الانتخابية – ملامح عامة

الباب الرابع..... ٧٧

أنماط التصويت ونتائج الانتخابات

الباب الخامس ٨٩

الأحزاب

استنتاجات عامة ١٤٩

وثائق وتقارير معتمدة..... ١٥٢

مقدمة

أبقت النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ـ التي جرت في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣ ـ إسرائيل في دوّامتها الداخلية العالقة فيها منذ أكثر من عقدين من الزمن، وعلى وجه الخصوص، دوامة عدم الاستقرار السياسي، التي تنعكس بوتيرة عالية من التقلبات الحزبية، وتشرذم الخارطة السياسية، ليظهر بالتالي برلمانٌ تكثر فيه الكتل البرلمانية المتقاربة من حيث حجمها البرلماني، وتغيب عنه الكتلة الكبيرة، القادرة على أن تكون ركيزةً قويةً لأي حكم.

وهذا ليس انعكاساً لتعددية الديمقراطية، وإنما لسلسلة الأزمات الداخلية التي تعصف بإسرائيل منذ ظهورها، وهي تتصاعد وتستفحل كلما تقدمت السنين، وهذا علاوة على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي تسعى إسرائيل مجدداً إلى الهرب منه، ومحاولة إنهائه عبر فرض الأمر الواقع على الأرض، اعتقاداً منها أنها بذلك ستقضي على قضية الشعب الفلسطيني.

هرب بنيامين نتنياهو من الأزمات التي واجهها مسرعاً إلى الأمام، متوهماً أن شعبيته التي كانت تظهر في استطلاعات الرأي، ستقود إلى تعزيز قوة حزبه البرلمانية؛ ما يمنحه ثباتاً أكبر في الحكم، على الرغم من أنه أدار ظهره إلى أكثر الحكومات الإسرائيلية استقراراً منذ عقود، وهذا ما جعل الدورة البرلمانية السابقة، تستمر أطول مدة زمنية منذ العام ١٩٩٦.

شهدت إسرائيل، في نهاية العام ٢٠١٢ ومطلع العام ٢٠١٣، واحدةً من أكثر الحملات الانتخابية «غرابةً»، فقد تميّزت ببرودتها، وغياب البرامج الانتخابية الندّية، وكما يبدو، لأن الانتخابات جرت وسط استنتاج مسبق، بأن ما كان هو ما سيكون بعد الانتخابات، على الرغم من أن النتيجة النهائية جاءت مختلفةً نوعاً، فإنها من حيث الجوهر أبقت بالفعل على ما كان.

وجد نتنياهو نفسه، في صبيحة اليوم التالي لتلك الانتخابات، مع حزب «الليكود»، الذي يتزعّمه، مع قوة برلمانية أضعف، وتعقيدات في تركيبة الحكومة الجديدة، لن تتوقف عند مهمة تشكيلها، بل إن سير عملها لن يكون بمستوى «الانسجام السياسي» الذي كان قائماً في حكومته

السابقة.

وهذه ليست قضية شخصيات ونجوم سياسة، بل انعكاس لعمق الأزمات التي تعيشها إسرائيل على المستويين السياسي والاقتصادي، ولكن أيضاً بقدر كبير جداً، ما تراه إسرائيل أنه أزمة ديمغرافية، تتعلق أساساً بتركيبة الجمهور اليهودي في إسرائيل، وبشكل خاص تنامي جمهور المتدينين المتشددين «الحريديم».

هذا البحث قراءة موجزة لمختلف القضايا الجوهرية التي تواجهها إسرائيل في الداخل، والتي تعكس نفسها على الحلبة السياسية، من خلال سلسلة لا تتوقف من المتغيرات، إلى جانب قراءة للخارطة الحزبية في إسرائيل، على مستوى الأحزاب، وبالأساس الأحزاب التي تدور في فلك السلطة، أو تتناوب على قيادتها.

وشكري الكبير لمركز «مدار» الذي احتضن المبادرة، وأصدرها كتاباً بين أيديكم.

برهوم جرايسي

شباط ٢٠١٣

تشتت الخارطة السياسية الإسرائيلية

عوامل وتأثيرات

جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، بما حملته من مشهد لتوزيع المقاعد البرلمانية على اللوائح الـ ١٢ التي اجتازت نسبة الحسم، لتثبت من جديد مشهد الخارطة السياسية الإسرائيلية في العقدين الأخيرين، من حيث حالة التشتت والتشرذم التي ضعفت فيها القوة الحزبية المركزية، التي تشكل العمود الفقري لكل حكومة، مقابل ازدياد قوة الأحزاب الصغيرة وتحوّل عدد منها إلى وسطية من حيث حجمها البرلماني، وبالتالي ازدياد قوتها السياسية، وانعكس ذلك مباشرةً على استقرار الحكومات، التي هبط معدل عمرها بحيث لم تجر أي انتخابات في موعدها منذ العام ١٩٨٨.

لم تتم سوى خمس ولايات برلمانية، خلال ١٨ ولاية برلمانية، من حيث المدة الزمنية، آخرها، كانت في العام ١٩٨٨، إلا أنه زيادةً على ذلك في السنوات الأخيرة، انخفض معدل الولايات البرلمانية وعمر الحكومات الإسرائيلية، وهبط منذ العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٩ إلى ما بين ٣٦ شهراً و٣٣ شهراً، باستثناء الدورة الأخيرة، التي أتمت تقريباً ٤٨ شهراً، على الرغم من أنها جرت قبل موعدها القانوني بعشرة أشهر. في حين قال بحث إن معدل تغيير المناصب الوزارية تراوح في السنوات الأخيرة بين ٢٠ شهراً و٢٤ شهراً.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى هذه الحالة، أن إسرائيل في السبعينيات والثمانينيات، أي في العقدين الثالث والرابع لإقامتها، حثت الخطا نحو نقاط الصدام مع الواقع الذي حاولت تفاديه، وبشكل أساسي الصراع الشرق أوسطي، وأوله القضية الفلسطينية وكل ما يتفرّع منها، وكان هذا هو الدافع الأساس لمحاولات إسرائيل والحركة الصهيونية تغيير المعادلات الديمغرافية بشكل

مصطنع ووتيرة سريعة، لتتوهم أنها تخرج من أزمة ديمغرافية، لتجد نفسها في أزمة أشد تتعلّق بتركيبة المجتمع اليهودي فيها.

حصلت متغيّرات اقتصادية أساسية، بموازاة ذلك، من جراء محاولة إسرائيل مجاراة كبرى الدول المتطورة، دون الالتفات إلى طبيعة الجمهور الذي تحكمه وتركيبته.

مقدمة

١- ١٩٤٨-١٩٧٧

كان في الخارطة السياسية حزب واحد قوي، منذ العام ١٩٤٨ حتى مطلع السبعينيات، يحتل ما بين ٤٠٪ إلى ٤٧٪ من مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، وهو حزب «مباي» الذي تحول في منتصف الستينيات إلى كتلة «المعراخ» (التجمع)، ومنذ مطلع التسعينيات بات اسمه «العمل»، وهنا نتحدث عن الحزب إضافةً إلى كتل عربية صغيرة كان يقيمها «مباي» بنفسه، لجلب الأصوات العربية، في إطار منافسته الحزب الشيوعي، الذي كان حتى مطلع الثمانينيات، القوة البرلمانية الوحيدة في الشارع العربي المناهضة لحكومات إسرائيل.

وكان «مباي» في تلك المرحلة يشكل حكومته بسرعة متناهية، بعد انضمام فوري لأحزاب شريكة له في السياسة، وخاصة حزب «مبام» العمالي، الذي شهد في الخمسينيات انشقاقاً، انبثق عنه حزب «أحدوت هعفودا»، الذي اندمج في منتصف الستينيات مع حزب «مباي» في إطار واحد، وأطلقا على نفسيهما اسم «المعراخ»، ثم انضم إليهما حزب «مبام» قبيل انتخابات العام ١٩٦٩، ليشكلا في انتخابات ذلك العام أكبر كتلة برلمانية في تاريخ الكنيست، وحتى اليوم، مكونة من ٥٦ نائباً، ينضم إليها فوراً ٤ نواب من الكتلتين العربيتين، ما يعني ٦٠ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً.

سهّلت هذه الحالة البرلمانية ـ في مقابل عدم وجود كتلة برلمانية تقترب من عدد مقاعد «مباي» وحلفائه ـ على حزب «مباي» الاستفراد بالحكم، على مدى السنوات التسع والعشرين الأولى من عمر إسرائيل، أي حتى العام ١٩٧٧.

كانت بداية النهاية لهذه الحالة السياسية في مطلع السبعينيات، حين بادر حزب «حيروت» اليميني المتشدد، والشخصية البارزة فيه، الجنرال احتياط أريئيل شارون، إلى تشكيل حزب

«الليكود» (التكتل) لينصهر فيه حزب «حيروت» وحزب الليبراليين القريب منه، ومجموعات يمينية صغيرة، ويتجه نحو أول انتخابات له، في اليوم الأخير من العام ١٩٧٣، وليحصل على ٣٩ مقعداً، في حين أن أقصى ما حققه حزب «حيروت» في جميع الدورات السبع السابقة كان ٢٦ مقعداً، ولكن طيلة السنوات السابقة كانت قوة «حيروت» في تنامٍ مستمر.

وكانت الدورة البرلمانية الثامنة، التي بدأت في مطلع العام ١٩٧٤، أول دورة توجد فيها كتلتان مجموع مقاعدهما ٩٠ مقعداً، ما يعني ٧٥٪ من مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، في حين أن حزب «مباي»، كان في كل واحدة من الدورات السبع السابقة يشكل حكومةً ترتكز إلى ما بين ٦٠٪ إلى ٦٦٪ من مقاعد الكنيست، من دون صعوبة تذكر.

ساهمت عوامل كثيرة في هذا المتغيّر، منها الأساسية، التي رافقت سنوات إسرائيل السابقة وكانت في تصاعد مستمر، ومنها الرئيسة، أي وليدة تلك الفترة. والرئيسة هنا، كانت حرب «أكتوبر» في العام ١٩٧٣، وكسر معادلة «الجيش الذي لا يُقهر»، ما أدى إلى هزّة في إسرائيل، إلا أنها لم تطح حزبَ «مباي» عن الحكم، نظراً لقصر المدة الزمنية بين الحرب والانتخابات (أقل من شهر ونصف الشهر بعد وقف إطلاق النار).

كان تبدل الأجيال في السبعينيات ـ التي نشأ فيها بشكل خاص جيلان لعبا لاحقاً دوراً في تغيير وجه السياسة في إسرائيل، الجيل الشاب من اليهود الشرقيين، خاصة من أحياء الفقر وبلداته، الذين عانوا من سياسة التمييز العنصري ضدهم ـ من الأسباب الأساسية في هذا المتغير على حكم «مباي» الأشكنازي، على مدى حوالى عقدين، فهذا الجيل الشاب ـ الذي كان يرى الأوضاع الدونية لمجتمع اليهود الشرقيين، والصعوبة التي واجهوها في طريقهم للارتقاء إلى سدة الحكم والعسكر والوظائف العامة وحتى القطاع الخاص ـ تنامت فيه روح النقمة على هذه الأوضاع، وسجّل أمامه العنوان لكل هذه الأوضاع، وهو المؤسسة الحاكمة، المتمثلة بحزب «مباي» ومن ثم «المعراخ».

ورأينا في تلك الفترة حملة احتجاجات شعبية من اليهود الشرقيين، برزت فيها حركة «الفهود السود»، التي نظمت التظاهرات الشعبية، ولكن في الوقت نفسه طال هذه الحملة نوع من الفوضى، مثل مهاجمة مؤسسات ومحال تجارية وغيرها، ولكن هذه الحركة تراجعت بعد فترة قصيرة، وشهدت انشقاقات وتوزعت على مجموعات ذهبت في عدة اتجاهات.

ومن المفارقات البارزة، أنه في حين كان «مباي» يتمسك بتسميته العمالية، «حزب عمال أرض إسرائيل»، إلا أنه لم يكن عنواناً للشرائح الفقيرة، وبشكل خاص اليهود الشرقيين، المهاجرين من الدول العربية والإسلامية، ولهذا بعد ظهور «الليكود»، وإثباته في انتخابات العام ١٩٧٣ أنه بات أقرب إلى تسلّم السلطة، وهو الأمر الذي تحقق في انتخابات العام ١٩٧٧، فقد تحوّل إلى عنوان واضح وكبير لكل من أراد من اليهود الشرقيين إطاحة حزب السلطة «مباي».

كان «الليكود» متنبّهاً إلى هذا التغيّر الحاصل في الشارع الإسرائيلي، وسارع إلى استيعاب طاقات شبابية في مقتبل العمر، ليرشحها في انتخابات المجالس القروية والبلدية، وبتنا نسمع عن شباب في سنوات العشرين الأولى من أعمارهم يتولون رئاسات مجالس كهذه، نذكر من بينهم مئير شطريت وموشيه كتساب، لينتقلوا لاحقاً إلى الكنيست، كوجوه اليهود الشرقيين في الكتلة البرلمانية، على الرغم من أن اليهود الأشكناز كانوا يسيطرون، أيضاً، على قيادة «الليكود».

وفي موازاة ذلك، نشأ الجيل الفلسطيني الشاب، جيل ما بعد النكبة، الذي لم يعش هول النكبة ومآسيها، وتثقف في الخمسينيات والستينيات على أدب المقاومة وشعره، ولتأتي متغيرات إقليمية وحرب ١٩٧٣ لتزيد، أيضاً، من عزمه، ويتبلور كقوة شعبية كبيرة في الشارع العربي، تبدأ في دحر قوة «المعراخ» المسيطر على الشارع العربي، وكانت الضربة الأولى انتخابات بلدية الناصرة في التاسع من كانون الأول عام ١٩٧٥، التي خلعت سيطرة «مباي» و«المعراخ» عن إدارة البلدية، ليتولى رئاسة البلدية الشاعر توفيق زياد، على رأس كتلة الأغلبية المطلقة، جبهة الناصرة الديمقراطية، التي جمعت الشيوعيين، ومجموعات وطنية مؤيدة لهم.

كانت انتخابات بلدية الناصرة محطماً إضافياً ومركزياً لحواجز الخوف، التي سهّل تساقطها المتسارع، نجاح الإضراب العام الأول في تاريخ الجماهير العربية في إسرائيل، يوم الثلاثين من آذار ١٩٧٦، «يوم الأرض»، وكان هذا اليوم إضافةً إلى كل معانيه التاريخية محطماً لبقايا حواجز الخوف، وقاد إلى توجيه ضربة أخرى لحزب «المعراخ» وأتباعه في انتخابات العام ١٩٧٧، وليهبط لأول مرة مع باقي الأحزاب الصهيونية إلى أقل من ٥٠٪ في الشارع العربي، الذي كان يُعتبر مخزون أصوات ليس بقليل لحزب «المعراخ» واللوائح الانتخابية المرتبطة به.

٢- ١٩٧٧-١٩٩٢

كان «لانقلاب» العام ١٩٧٧ وسقوط «المعراخ» عن الحكم لأول مرة بعد ٢٩ عاماً من الانفراد بالحكم دلالات كثيرة، ولكن لم يكن من السهل على حزب «الليكود»، بقيادة القائد التاريخي له، مناحيم بيغين، السيطرة على كافة نواحي المؤسسة الحاكمة، التي غلب عليها أساساً الطابع الحزبي، بفعل شكل إدارة «مباي» للسلطة ومؤسساتها، إذ كانت الأولوية في تسليم الوظائف المركزية لأنصاره وأعضائه، وهذا طال أيضاً الجيش والأجهزة الأمنية، ولم يكن صدفةً ـ منذ نشوء إسرائيل وحتى تلك المرحلة ـ أن الغالبية الساحقة من الجنرالات ـ الذين اختاروا الاتجاه إلى الحلبة السياسية بعد الجيش ـ كانت تتجه إلى حزب «مباي» و«المعراخ»، حتى بات يطلق عليه لاحقاً «حزب الجنرالات».

رأينا على المستوى البرلماني أن «المعراخ» هبط في العام ١٩٧٧، لأول مرة إلى مستوى لم يكن يتخيله، ٣٢ مقعداً، يضاف إليه مقعد واحد من القائمة العربية المرتبطة به، إذ إن قوائم «المعراخ» العربية تلقت هي الأخرى ضربةً في الشارع العربي.

شهدنا في تلك الانتخابات ظهور كتلة برلمانية وسطية من حيث الحجم، وتضم ١٥ نائباً، لتختفي كلياً في الانتخابات التالية، وكانت تلك أول حالة في الخارطة السياسية الإسرائيلية من هذا النوع، بمعنى ظهور «مفاجئ» لكتلة نيابية بهذا الحجم لتختفي كلياً عن الساحة بعد دورة أو دورتين، ولم تتكرر هذه الحالة إلا في التسعينيات والعقد الذي يليها، ولعدة مرات وسنأتي عليها.

الانتخابات الأهم من حيث موضوع هذا البحث: «تشتت الخارطة السياسية»، كانت انتخابات العام ١٩٨١، سلسلة من الفشل في حكم «الليكود» وقسم من هذا يعود إلى طبيعة أجهزة الحكم، قادت إلى نتيجة نراها لأول مرة في الحلبة البرلمانية، وهي أن الليكود يحصل على ٤٨ مقعداً، مقابل ٤٧ مقعداً لحزب «المعراخ»، وكان ذلك أكبر مشهد تقاطب بين الحزبين الأكبرين في تاريخ الكنيست وحتى اليوم، بمعنى أن حزبين يحصلان معاً على ٩٥ مقعداً، أي أكثر من ٧٩٪ من مقاعد الكنيست، ومن هنا اشتد السباق في أروقة الكنيست بين الحزبين الأكبرين نحو تشكيل الحكومة الجديدة.

بدأت في تلك الفترة، أيضاً، التحولات السياسية في الأحزاب الدينية، الليبرالية دينياً، والمنخرطة في الحركة الصهيونية، والأحزاب الأصولية المتشددة «الحريديم»، التي هي خارج

الحركة الصهيونية، في حين بدأت بوادر أولية لدى المتدينين الصهاينة إلى الميل لصالح اليمين السياسي، فـ«الحريديم» كانوا في تلك الفترة في الوسط، وعلى استعداد للانضمام إلى الائتلاف الذي يدفع أكثر، ويحول ميزانيات أكبر لمؤسساتهم، ومن هنا كانت الطريق للابتزازات السياسية والمالية قصيرة جداً، ولاحقاً سنجد أنها اندلعت للرأي العام.

ظهر هذا الأمر بقوة أكبر في انتخابات العام ١٩٨٤، التي تلت الحرب على لبنان، وما حملته من ضربات على إسرائيل، بمنظور الرأي العام الإسرائيلي، فعسكرياً قُتل عدد كبير من الجنود، وسياسياً، بفعل حملة الاحتجاجات العالمية، خاصةً تلك التي أعقبت مجزرة صبرا وشاتيلا، وغيرها من المجازر، والأزمة الاقتصادية الحادة التي نشبت في أعقاب تلك الحرب.

هبطت في تلك الانتخابات ـ التي كانت الـ ١١ للكنيست ـ قوة الحزبين معاً بعشرة مقاعد، ٤٤ مقعداً لحزب «المعراخ» بخسارته ٣ مقاعد عن الانتخابات السابقة، و٤١ مقعداً لحزب الليكود بخسارته ٧ مقاعد عن الانتخابات السابقة، وقد ساهم في هذه الخسارة الغياب المفاجئ للزعيم التاريخي لحزب الليكود (ومن قبله حيروت) مناحيم بيغين، الذي غادر منصب رئيس الحكومة في خريف العام ١٩٨٣، بسبب إحباط واكتئاب أصابه من جراء سلسلة تداعيات سياسية وعسكرية، وغاب على الأنظار لسنوات قبل وفاته في العام ١٩٩٢.

لم يمنح تفوّق «المعراخ» في تلك الانتخابات، الحكم بشكل مطلق، فأمام ارتفاع قوة الأحزاب الصغيرة وتزايد تنوعها، مثل الظهور الأول لكتلة «شاس» الدينية للحريديم الشرقيين، وأمام ضغوط هذه الأحزاب الصغيرة على الحزبين الأكبرين، تشجع الحزبان الأكبران على تشكيل حكومة وحدة قومية، هي الأولى التي تنشأ بظروف طبيعية، إذ إن الحكومة الأولى نشأت في نهاية الستينيات على خلفية عدوان حزيران ١٩٦٧، وجرى تقاسم فترة رئاسة الحكومة بين زعيم حزب «المعراخ» شمعون بيريس، وزعيم حزب «الليكود» إسحاق شامير.

نذكر في هذا السياق، أن من ميزات انتخابات العام ١٩٨٤، أنها أظهرت لأول مرة تعددية برلمانية وطنية على مستوى الشارع العربي، بدخول «الحركة التقدمية للسلام»، وهي أيضاً عربية يهودية، لتنافس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، على أصوات العرب، ولتحصل على مقعدين مقابل أربعة للجبهة، وقد ساهم هذا التنافس في محاصرة أكبر للأحزاب الصهيونية في الشارع العربي.

استمرت ولاية حكومة الائتلاف القومي هذه، إلى كامل ولايتها القانونية، أي حتى خريف العام ١٩٨٨، لتُجرى الانتخابات الـ ١٢ في ظل انتفاضة الحجارة الفلسطينية، وأزمة سياسية متصاعدة، وانعكاسات أزمة اقتصادية تم لجمها في منتصف الثمانينيات، إلا أنها عادت لتظهر من جديد بفعل الانتفاضة الفلسطينية.

وجاءت انتخابات ١٩٨٨ لتعزّز قوة الأحزاب الصغيرة وإن كان قليلاً، في حين ضعفت قوة الحزبين الأكبرين قليلاً، فقد حصل كلاهما على ٧٩ مقعداً، ٤٠ لليكود و٣٩ مقعداً للمعراخ، وهنا أيضاً وجد كل من الحزبين نفسه أمام ضغوط الأحزاب الصغيرة في شروطها للانضمام لكل حكومة، يشكلها أحد الحزبين، وقد اندلع شكل المفاوضات وطبيعة الطلبات الحزبية إلى الشارع، وخلقت مطالب الأحزاب الدينية، امتعاضا شديداً لدى الرأي العام.

يشار، أيضاً، إلى أن الانتفاضة الفلسطينية عكست نفسها على تلك الانتخابات، من خلال تعزيز قوة الأحزاب اليسارية الصهيونية من جهة، وتنامي الكتل الصغيرة المرتكزة إلى أصوات مستوطني الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من جهة أخرى.

اختار الحزبان «الليكود» و«المعراخ»، أمام وضع كهذا، مرةً أخرى، التوجه إلى حكومة وحدة، وكان الغطاء لهذه الحكومة هو استمرار انتفاضة الحجارة الفلسطينية وتصاعدها وبدء محاصرة إسرائيل سياسياً في الحلبة الدولية، ولكن خلافاً للمرة السابقة التي تناوب فيها الحزبان على رئاسة الحكومة، فإنه في هذه الانتخابات بقيت الرئاسة بيد رئيس «الليكود» في حينه، إسحاق شامير.

الحدث الذي قصم ظهر البعير في هذه الحكومة هو سعي شمعون بيريس، رئيس حزب «المعراخ»، في ربيع العام ١٩٩٠، إلى إحداث انقلاب على الحكومة التي هو عضو فيها، من وراء الكواليس، من خلال تشكيل ائتلاف برئاسته، حيث فاوض بيريس في حينه كتلة «أغودات يسرائيل» للحريديم الأشكنازية، إلا أن هذا اللقاء تم فضحه، وأطلق على تلك الحادثة اسم «المناورة النتنة»، التي تبقى تفاصيلها أقل من المناورات والألاعيب الحزبية التي جرت في السنوات اللاحقة وحتى يومنا هذا.

قادت هذه المناورة إلى طرد حزب «المعراخ» من حكومة شامير، وكانت خطوة إسحاق شامير استباقية لقرار كان شبه نهائي في حزب «المعراخ» للانسحاب من الحكومة، في ظل الضغوط الخارجية المتصاعدة على إسرائيل، للذهاب في مسار مفاوضات لحل الصراع، الذي رفعته

انتفاضة الحجارة إلى رأس جدول أعمال الحلبة الدولية، إضافةً إلى متغيرات كثيرة في العالم سنأتي عليها.

جرت في أيام الصيف الأولى من العام ١٩٩٢، في ٢٣ حزيران، الانتخابات الـ ١٣، وهنا حصل انقلاب، بعودة حزب «العمل» إلى الحكم، وأفرزت النتائج ما لم تتخيله الحركة الصهيونية، أو على الأقل لم تتخيله أن يحدث في هذا الوقت «المبكر» من ناحيتها، وهو أن تتحول كتلتان تمثلان الشارع العربي إلى بيضة القبان، المقرّرة في طابع الحكومة، ونحن نتحدث عن كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي) التي حصلت على ٣ مقاعد، وكتلة الحزب الديمقراطي العربي برئاسة عبد الوهاب دراوشة، الذي انشق في مطلع العام ١٩٨٨ عن حزبه «المعراخ»، فهذه المقاعد الخمسة، كانت السد المانع لاستمرار الليكود في الحكم، بعد أن حصل «المعراخ» على ٤٤ مقعداً و١٢ مقعداً لحركة ميرتس، الناشئة حديثاً بوحدة ثلاثة أحزاب من اليسار الصهيوني، وهنا تشكلت لأول مرة حكومة تستند إلى دعم خارجي من أصوات المواطنين العرب، لتنضم حركة «شاس» إلى الحكومة، وكذا الأمر كدعم خارجي مشروط، لكتلة «يهدوت هتوراة» للحريديم الأشكناز.

تلقى «الليكود» في تلك الانتخابات ضربةً قاصمةً، بحصوله على ٣٢ مقعداً، وهو عدد المقاعد الأقل منذ ظهوره لأول مرة في الانتخابات البرلمانية في نهاية العام ١٩٧٣.

اشتد الحديث في الحلبة الإسرائيلية عن ضرورة تغيير نظام الانتخابات، من أجل تفادي حالة الابتزاز السياسي لدى تشكيل أي حكومة، ومن أجل تفادي الحالة الناشئة، بالنسبة إلى وزن العرب في البرلمان.

الأوضاع السياسية والاقتصادية والديمغرافية

وصلت إسرائيل إلى نهاية الثمانينيات، متممةً العقد الرابع من عمرها، وقد أنهكتها سلسلة من الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، وكذا أيضاً بالنسبة للأوضاع الاقتصادية، وفوق كل هذا، الوضع الديمغرافي، الهاجس الدائم للحركة الصهيونية، وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعةً، إضافة إلى عوامل أقل شأناً، سنأتي عليها، في سلسلة المتغيرات السياسية والاقتصادية في إسرائيل، في العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول بعد العام ٢٠٠٠.

الأوضاع السياسية

سرّعت انتفاضة الحجارة الفلسطينية التي اندلعت في التاسع من كانون الأول عام ١٩٨٧، في اصطدام إسرائيل مع واقع ضرورة حل الصراع، الذي اختارت إسرائيل على مدى عقود إنكار وجوده، وحتى وجود الشعب الفلسطيني أصلاً. ونجحت تلك الانتفاضة بشعبيتها وجماهيريتها، وطبيعتها كانتفاضة غير مسلحة، في استقطاب الرأي العام العالمي، الذي لم يكن حينها قد نسي الجرائم الإسرائيلية في الحرب على لبنان واستمرار احتلال جنوبه.

وكان لتفاعل الرأي العام العالمي من جهة، والانعكاس المباشر للانتفاضة على الشارع الإسرائيلي من جهة أخرى، مثل انقطاع الأيدي العاملة، والحد من حركة الناس بفعل توتر الأوضاع الأمنية في حينه، أثر مباشر، أيضاً، على الرأي العام الإسرائيلي، الذي رأى حكومته محاصرةً عالمياً، وأن العلاقات الدولية تشهد انحساراً، فشاركت قطاعات واسعة من الشارع الإسرائيلي، أيضاً، في حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني، والأهم من هذا، أن الحديث عن ضرورة حل الصراع بدأ يخترق الأحزاب التي رفضت مجرد ذكر هذا الأمر، وبشكل خاص الأحزاب المحسوبة على «اليسار الصهيوني» بموجب المفاهيم الإسرائيلية، مثل حزب «المعراخ».

قادت هذه الأجواء السياسية إلى خروج حزب «مبام» من «المعراخ» وتشكيله كتلةً برلمانيةً مستقلةً بعد انتخابات العام ١٩٨٨، رافضاً مواصلة الشراكة مع «الليكود» في حكومة وحدة، لينضم «مبام» لاحقاً إلى حزبين آخرين، «راتس» و«شينوي» ليشكلوا حزب «ميرتس».

كذلك رأينا في تلك الفترة مجموعات شبابية وحديثة العهد في السياسة، محسوبةً هي الأخرى على «اليسار الصهيوني»، اختارت التغلغل في حزب «المعراخ» واختراقه من الداخل، وكان لتعدد هذه المجموعات من ناحية، وحيوية نشاطها أمام القيادة الهرمة المتزمتة من ناحية أخرى، دورٌ في تسليط الأضواء السياسية والإعلامية عليها، ما ساهم في خلق انطباع وكأن «المعراخ» حزب يدعو إلى حل الصراع، على الرغم من أنه قاد كل الحروب الإستراتيجية الإسرائيلية في العقود الثلاثة الأولى.

بموازاة ذلك، بدأت تطورات أخرى على الساحة الدولية، فبالنسبة إلى الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل، فقد بدأت تضيق ذرعاً بالسياسة الإسرائيلية، خاصةً أمام تنامي حركة الاحتجاجات الشعبية في الرأي العام في تلك الدول، ولكن الأهم كان في اتجاه آخر، ففي نهاية الثمانينيات،

بدأ تفكك منظومة الدول الاشتراكية، إلى أن وصلت حالة التفكك إلى الاتحاد السوفييتي، القوة العظمى الموازية لقوة الولايات المتحدة الأميركية.

ومن الممكن القول إن الدول الرأسمالية الغربية الكبرى تفاجأت بسرعة انهيار المعسكر الاشتراكي، ما اضطرها إلى إعادة حساباتها الاقتصادية التوسعية ومن ثم السياسية في العالم، وأمام حالة الوحدة الغربية في مواجهة الدول الاشتراكية، بتنا أمام حالة سباق محموم بين ثلاثة مراكز عالمية للدول الرأسمالية الكبرى، نحو السيطرة على الأسواق المنفتحة فجأةً أمامها في العالم، وهي الولايات المتحدة، والمركز الثاني دول الاتحاد الأوروبي كمركز مُوحد، ولكن في داخله تنافس أيضاً بين دوله الكبرى، والمركز الثالث دول الشرق الأقصى التي بدأت تتسارع فيها وتيرة النمو الاقتصادي، والإنتاج الصناعي بمستوياته المختلفة الذي بدأ يغزو أسواق العالم وينافس بأسعاره البضائع المحلية في الدول المتطورة.

وكان هذا يجري مع بدء الحديث عن العولمة، ثم أتى الغزو العراقي للكويت، الذي رأت فيه الولايات المتحدة فرصةً قويةً جداً، لجعل حضورها العسكري أكبر من ذي قبل، في أكثر المراكز العالمية حساسيةً، الخليج العربي الغني بالنفط، وكان ما سبق فرصةً سانحةً جداً، على ضوء ضعف القوة الرادعة التي دخلت إلى خانة «سابقاً» لأول مرة في التاريخ الحديث، ألا وهي الاتحاد السوفييتي.

واجهت سدة الحكم في الولايات المتحدة هذه الأوضاع، وهي غير جاهزة بشكل كامل، فبدأت تسارع لتهيئة الظروف الدولية لكسب أكثر ما يمكن من حلفاء جدد في العالم، وتغيير جدي في حالة التمدد الاقتصادي والعسكري، وهذه «الاحتياجات» الأميركية اصطدمت في مرحلة ما بِعَثْرة الدعم المطلق لإسرائيل وحكوماتها وسياستها، وكما يبدو فإن في المؤسسة الأميركية من اعتقد أنه بالإمكان تغيير المعادلة الشرق أوسطية في ما يخص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وقررت الولايات المتحدة السعي إلى إحداث انفراج وحل للصراع كي ترفع ما تبقى من حواجز أمامها في الشرق الأوسط، فكان أن بدأت تضغط على حكومة إسحاق شامير، من أجل خوض مسار دولي نحو السلام، ولم تجد الإدارة الأميركية تجاوباً كافياً من الحكومة الإسرائيلية المتشددة، التي بدأت تشهد تصدعاً بادر إليه الشريك الثاني والأقوى في الحكومة، حزب «المعراخ» الذي أبدى رغبةً في التجاوب مع الدعوات الأميركية.

جاء مؤتمر مدريد للسلام، في نهاية تشرين الأول عام ١٩٩١، الذي اتجهت إليه حكومة شامير مرغمةً، وسعت إلى عرقلة كل جلسات المفاوضات التي تلته، وأمام هذا الحال، فإن الإدارة الأميركية لم تقف مكتوفة الأيدي، وكانت حكومة إسرائيل بحاجة إلى ضمانات مالية بقيمة ١٠ مليارات دولار، لتستطيع تغطية تكلفة استيعاب مئات آلاف المهاجرين الذين بدؤوا يتدفقون إلى إسرائيل، فرفضت الإدارة الأميركية تقديم هذه الضمانات من باب الضغط على حكومة شامير.

كانت الرسالة الأهم الصادرة عن النهج الأميركي الجديد موجهةً إلى الرأي العام الإسرائيلي، بدعوته إلى التغيير الضروري في الحكم، فجاءت انتخابات ٢٣ حزيران ١٩٩٢، لتسقط حكومة شامير، وتحل بدلاً منها حكومة إسحاق رابين، الذي كان على رأس حزب «العمل»، بعد التخلي عن الاسم السابق «المعراخ».

الأوضاع الاقتصادية

شهدت الثمانينيات عدة أزمات اقتصادية في إسرائيل، ربما وقعت أشدها في سنوات الثمانينيات الأولى، التي نجمت عن عدة خلفيات، من أهمها الحرب على لبنان. فحتى العام ١٩٨٥، شهدت إسرائيل معدلات تضخم مالي فلكية، إلى أن جاءت سياسة اللجم التي قادها في حينه رئيس الحكومة شمعون بيريس، ولكن تلك الخطة الاقتصادية التي شملت عدة مقومات، ما كادت تستقر، حتى جاءت انتفاضة الحجارة الفلسطينية، التي ساهمت بشكل كبير في نشوب أزمة اقتصادية بمواصفات أخرى، ومن بينها اشتداد ظاهرة مقاطعة البضائع الإسرائيلية في عدد من أسواق العالم، والخلل الكبير في سوق العمل، بعد انقطاع عشرات آلاف العاملين الفلسطينيين عن العمل داخل إسرائيل، في قطاعات عمل، لا تجد الأيدي العاملة الكافية في إسرائيل، مثل البناء والزراعة، وهي من القطاعات التي يحجم اليهود عن العمل فيها بشكل عام.

ولكن الأمر الأهم بالنسبة لإسرائيل من ناحية إستراتيجية عامة، هو نمو شريحة رأسمالية أقوى من ذي قبل في تلك السنوات، في الوقت الذي كان لا يزال فيه القطاع العام بغالبيته بيد المؤسسة، ومجال حراك أصحاب رأس المال لا يتناسب مع طموحاتهم في تلك المرحلة، خاصة أمام عالم بدأت تتساقط فيه حواجز كثيرة أمام الرأسمالية العالمية.

كثرت التقارير التي تتحدث عن هجرة رؤوس الأموال الإسرائيلية للبحث عن آفاق اقتصادية

أكبر في العالم، واشتد هذا مع اشتداد التنافس في العالم على اقتحام الأسواق الجديدة المفتوحة.

كانت الغالبية الساحقة من الاقتصاد الإسرائيلي حتى مطلع التسعينيات تحت سيطرة ثلاثة مراكز أساسية، وهي: القطاع العام، واتحاد النقابات العامة «الهستدروت» الذي كان يسيطر على نحو ٣٠٪ من إجمالي الاقتصاد، والقرى التعاونية، على شكليها «الكيبوتسات» و«الموشافيم»، وقد أناطت الحركة الصهيونية ومن ثم المؤسسة الحاكمة بهذه القرى السيطرة على الأراضي الزراعية أساساً، إضافة إلى قطاع إنتاجي خاص كان يتنامى مع الزمن، حتى نهاية الثمانينيات.

لم «يحظ» كبار أصحاب رؤوس الأموال، أمام واقع كهذا، بحرية حركة مطلقة، على الرغم من أن الخصخصة كانت في تزايد، ولكن بوتيرة ضعيفة، مقارنة بما جرى في التسعينيات وما بعدها.

واللافت للنظر أن التحول الأبرز في هذا المجال كان بمبادرة حزب «العمل» مع عودته إلى السلطة في العام ١٩٩٢، فقد سرّعت الحكومة، وبشكل خاص وزير المالية فيها أبراهام شوحط، عمليات خصخصة القطاع العام.

كان الانقلاب الذي حصل في قيادة اتحاد النقابات العامة «الهستدروت» نقطة التحول الأهم في تلك المرحلة، حينما انشق حزب «العمل» على ذاته، في ما يخص النقابات فقط، ووصلت مجموعة قيادية جديدة إلى النقابات، برئاسة الوزير في حينه حاييم رامون، والشخص الثاني عمير بيرتس، الذي سرعان ما ترأس الهستدروت بعد عام ونصف العام من ذلك الانقلاب.

كانت أول خطوة بادر إليها رامون في الهستدروت، إجراء تغيير جذري في مفهوم الانتساب إلى اتحاد النقابات؛ ما أفسح المجال أمام مئات الآلاف لترك النقابات، والذين كانوا مرتبطين بها بفعل انتسابهم لشبكة عيادات المرضى العامة، ومن ثم بدأ ببيع شركات اتحاد النقابات، تحت ذريعة الأزمة الاقتصادية التي تضرب الهستدروت، ومن هنا اندفع كبار أصحاب رأس المال نحو هذه «الغنيمة» الضخمة، التي لم يكونوا يحلمون بها، على الأقل في تلك المرحلة.

وقد لاحظ كبار أصحاب رأس المال التحولات الكثيرة الجارية في إسرائيل، التي أدت إلى فتح آفاق اقتصادية ضخمة أمامهم، ومن أهمها، موجات الهجرة الضخمة، بمئات آلاف المهاجرين خاصة من دول الاتحاد السوفييتي السابق، ما رفع حجم الاستهلاك بنسب عالية جداً، وبالتالي زيادة الإنتاج، ومن ثم النمو الاقتصادي.

ورافق هذا كعامل ثان، الانفراج الحاصل في المنطقة، في أعقاب مفاوضات مسار أوسلو وما تبعها من اتفاقيات في المنطقة، وهذه التطورات لم تلجم هجرة رؤوس الأموال فحسب، بل استعادت قسماً كبيراً منها، بحيث باتت إسرائيل عنواناً لاستقدام رؤوس الأموال الأجنبية.

زاد «سخاء» السياسة الاقتصادية الرسمية تجاه كبار رؤوس الأموال بطبيعة الحال، كلما تقدمت السنوات، وبدأت الأسواق المالية تسجل ارتفاعات بنسبة نستطيع وصفها بـ «الفلكية»، فكانت حكومة «الليكود» في النصف الثاني من التسعينيات برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي مهّد لفتح صناديق الائتمان والتقاعد أمام الشركات الاستثمارية الكبرى وللتداول بها في الأسواق المالية، ما زاد آفاق التداول المالي بعشرات مليارات الدولارات.

ترافقت هذه التحولات، مع تحول ليس أقل أهميةً، وهو بدء عملية «أمركة» الأحزاب الكبرى، في مطلع التسعينيات، وكانت البداية في الانقلاب التنظيمي الذي جرى في حزب «العمل»، وهنا يظهر مجدداً اسم حاييم رامون، القائد الشبابي في حزب «العمل»، الذي كان من ضمن التيارات في داخل الحزب التي سعت إلى التغيير، والتمرد على القيادة الهرمة في الحزب التي كانت تسيطر على كافة مقاليد الأمور.

اشتهر حزب «العمل» بتسمياته السابقة، لدى تشكيل اللائحة الانتخابية البرلمانية، باسم «اللجنة المنظمة»، وهي لجنة تضم عدداً قليلاً جداً من قدامى الحزب أساساً، ومن بينهم قادة الهستدروت، ليشكلوا اللائحة الانتخابية، وكان من أهم شروط الوجود على هذه اللائحة «السلوك الحسن» تجاه قادة الحزب التقليديين.

وبادر رامون مع زملاء له، إلى اتباع نظام الانتخابات المفتوحة لتشكيل لائحة الحزب الانتخابية، أي «البرايمرز»، كما في النمط الأميركي، بمعنى فتح باب الانتساب أمام الجمهور الواسع لغرض انتخاب لائحة الحزب ورئيسه، وبتنا نرى أعداداً هائلةً من المنتسبين للحزب، ومن ثم توسّع هذا النمط ليشمل أحزاباً أخرى، كحزب «الليكود» بشكل خاص الذي تلا «العمل».

يستدعي هذا النمط الجديد كل من يرغب في الترشح إلى تجنيد الأموال الكثيرة، كي يكون بإمكانه إجراء حملة انتخابية شخصية، بين عشرات آلاف المنتسبين، وهنا ظهر كبار أصحاب رأس المال «ليتبرعوا بسخاء»، ومن هنا كانت الطريق قصيرة جداً، لزيادة نفوذ كبار أصحاب رأس المال الإسرائيليين وحتى الأجانب في سدة الحكم، على ضوء حقيقة أن ولاء النواب في

الأحزاب الكبرى بات من حيث الجوهر لمن مولوا حملاتهم الانتخابية، أكثر من برنامج الحزب وما يطرحه من أفكار.

فتح هذا الحال كذلك أبواب الفساد المالي وفساد الحكم على مصراعيها، وبدأنا نسمع في نهاية التسعينيات، وبشكل واضح، وصول جهات مرتبطة بالمافيا العالمية إلى مؤسسات الحكم، وكان التلميح واضحاً لسلاطين المال الجدد في دول الاتحاد السوفييتي السابق، الذين حققوا ثراءً فاحشاً في لمحة من الزمن، ووجدوا بالمهاجرين الجدد إلى إسرائيل قناةً سلسةً للوصول من خلالهم إلى سدة الحكم في إسرائيل، ولهذا فإنه في الكثير من قضايا الفساد التي عولجت وتعالج في إسرائيل، ظهرت أسماء من دول الاتحاد السوفييتي السابق، ومن بين هذه الملفات، ملف أفيغدور ليبرمان، الذي جرت معالجته على مدى نحو تسع سنوات، انتهت بقرار المدعي العام في نهاية العام ٢٠١٢، في أوج الحملة الانتخابية، إغلاق أكبر ملف شبهات فساد مالي، والإبقاء على ملف صغير، يتعلق بالحصول على معلومات بشكل غير مشروع من موظف دبلوماسي رسمي.

وسنرى في سياق استعراض نتائج الانتخابات البرلمانية في سنوات التسعين والألفين، اتساع نفوذ كبار أصحاب رؤوس المال، وهذا ما كان يظهر جلياً في الحملات الانتخابية، ولكن أيضاً في السياسة الاقتصادية المستمرة بشكل خاص في العقدين الأخيرين، من تخفيض مستمر لضرائب الشركات ورسوم الضمان الاجتماعي، وغيرها من الإجراءات الاقتصادية التي تهدف أساساً إلى التخفيف عن كبار أصحاب العمل والشركات الضخمة، وبالتالي الاحتكارات الكبرى.

وصلت إسرائيل إلى وضع تسيطر فيه عدد قليل جداً من العائلات ـ ما بين ٧ إلى ١٦ عائلة وشركة ـ على ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الاقتصاد الإسرائيلي، كما ازدادت الفجوات الاجتماعية، التي تعتبر أصلاً من أكبر الفجوات في الدول المتطورة.

بدأ الحديث عن حجم الاحتكارات في إسرائيل على ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية التي نشبت في العام ٢٠٠٨، ومصدرها الولايات المتحدة، وفي العام ٢٠١١ ازداد الحديث عن ضرورة لجم الاحتكارات وفرض قيود عليها، وقد أقامت الحكومة لجنةً لهذا الغرض، وبصرف النظر عن نتائج هذه اللجنة، فإن مجرد إقامتها هو اعتراف بالأزمة القائمة.

الميزان الديمغرافي

١- الهجرة اليهودية والعكسية

لم يهدأ هاجس الحركة الصهيونية الديمغرافي في أي من الأوقات، منذ أن بدأ التدفق إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، وعلى مدى القرن العشرين، بمعنى قبل وبعد العام ١٩٤٨، في ما يسمى مشروع «لَمّ الشتات»، أو حسب المصطلح العبري «كيبوتس غلويوت»، وجلب أكثر ما يمكن من أبناء الديانة اليهودية في العالم، من أوطانهم إلى فلسطين ومن ثم إسرائيل.

وكان وما زال الميزان الديمغرافي، كمخزون بشري لحماية المشروع الإستراتيجي: «الدولة»، عنصراً أساسياً يرافق إسرائيل في كل الأوقات، وسنرى أنه مع الوقت، وخاصةً بعد انتهاء موجات الهجرة الضخمة في التسعينيات، ومطلع سنوات الألفين، بدأت المؤسسة الحاكمة، ومعها الحركة الصهيونية والمختصون البحث في قضايا ديمغرافية أخرى، كان الكلام عنها على العلن في سنوات مضت أمراً محظوراً، مثل الهجرة اليهودية النوعية، بمعنى ليس المطلوب هجرة يهود فقراء، ولكن الأهم من كل هذا، الحديث علناً عن التوقعات لتغيير جذري في تركيبة المجتمع اليهودي في إسرائيل، الذي حسب التوقعات سيكون في العام ٢٠٣٠ ذا أغلبية مطلقة من المتدينين الليبراليين دينياً والمتشددين سياسياً، ومن الأصوليين اليهود (الحريديم)، الذين يرفضون الصهيونية من منطلقات دينية، على الرغم من توجهاتهم اليمينية.

وصلت الهجرة اليهودية من كافة أنحاء العالم إلى إسرائيل، في الثمانينيات، إلى حضيض عميق، فحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية، فإنه ما بين العام ١٩٤٨ والعام ١٩٥١ هاجر إلى إسرائيل حوالى ٦٨٨ ألف مهاجر (المعطيات لا تتطرق إلى سنوات الأربعينيات)، وبين العام ١٩٥٢ والعام ١٩٥٩ هاجر إلى إسرائيل حوالى ٢٧٢ ألف مهاجر، وفي الستينيات ٣٧٤ ألف مهاجر، وفي السبعينيات ٣٤٦ ألف مهاجر، وانخفضت الهجرة بشكل حاد في كل الثمانينيات إلى حوالى ١٥٤ ألف مهاجر.

وكان من أسباب انخفاض الهجرة، الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في إسرائيل، بشكل خاص، وإغلاق أبواب الاتحاد السوفييتي، الذي كان يُعد المركز الثالث في العالم من حيث عدد اليهود، بعد الولايات المتحدة الأميركية كمركز أول، ثم إسرائيل كمركز ثان.

وفي موازاة تدني الهجرة، كانت نسبة المواطنين العرب في إسرائيل في ارتفاع مستمر، نتيجة

الفارق الكبير في نسبة التكاثر، وسعت الحركة الصهيونية ومعها المؤسسة الإسرائيلية على مدى العقود الأربعة الأولى لقيام إسرائيل إلى ضمان أعداد هجرة تضمن المساعدة في لجم الهوة في نسبة التكاثر بين اليهود والعرب، وعلى الرغم من ذلك، فإن العرب واصلوا تكاثرهم ورفع نسبتهم من مجمل السكان.

وهنا زاد القلق من المستقبل، إلا أن إسرائيل تفاجأت هي الأخرى من زاويتها بالتغيرات المتسارعة في الاتحاد السوفييتي، إذ بدأت تتدفق إليها الهجرة اليهودية من هناك في الأشهر الأخيرة للنظام الاشتراكي، فمن العام ١٩٩٠ وحتى العام ١٩٩٩ هاجر إلى إسرائيل ٩٥٦ ألف مهاجر، أكثر من ٨٠٪ منهم من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وأكبر هذه الهجرات كانت في العام ١٩٩٠ حين وصل إلى إسرائيل حوالى ٢٠٠ ألف مهاجر، وفي العام التالي وصل ١٧٦ ألف مهاجر، ولاحقاً كان المعدل في حدود ٧٤ ألف مهاجر سنوياً، وكانت أولى معالم الانخفاض في الهجرة في العام ٢٠٠٠، حين انخفضت الهجرة إلى ٦٠ ألف مهاجر.

وفي العام ٢٠٠١ وصل إلى إسرائيل أكثر بقليل من ٤٣ ألف مهاجر، وانخفض العدد في العام ٢٠٠٢ إلى أكثر من ٣٣ ألفاً، وفي العام ٢٠٠٣ إلى ٢٣ ألفاً، والعام ٢٠٠٤ إلى أقل بقليل من ٢١ ألفاً. وتواصل تراجع الهجرة السنوية باستمرار، وتراوح معدل الهجرة من العام ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠١٢ بين ١٣ ألفاً إلى ١٦,٥ ألف سنوياً، وهذا العدد لم يعد كافياً للجم تزايد نسبة المواطنين العرب من بين مجمل السكان، والذين باتوا يقتربون جداً من نسبة ١٨٪، من دون فلسطينيي القدس المحتلة وسوريي الجولان المحتل، وحسب دائرة الإحصاء المركزية، فقد بلغت نسبتهم ١٧,٨٪، مقابل حوالى ١٦,٤٪ في العام ٢٠٠٦.

وساهم تدفق هذه الأعداد الهائلة، أي قرابة ١,٤ مليون مهاجر إلى إسرائيل، في الكثير من التغيرات الاجتماعية وأيضاً السياسية بين الجمهور الإسرائيلي، فقد باتت اللغة الروسية تحتل المكانة الثانية من حيث الانتشار، في حين ساهمت هذه الهجرة في رفع نسب النمو الاقتصادي، وفي المقابل رفع المستوى الثقافي والفني والرياضي، إذ حمل المهاجرون من الدول السوفييتية ثقافتهم الغنية إلى إسرائيل التي كانت على مدى العقود الأربعة قبل تلك الهجرة في أدنى اللوائح الدولية في هذه المجالات.

أدى هذا التدفق، في موازاة ذلك، إلى خلق سلسلة من الأزمات الاجتماعية والبنيوية وغيرها،

فقد شهدنا حالة احتكاك بين جمهور المهاجرين والمواطنين «القدامى»، الذين لم يستوعبوا بسرعة هذه التغيرات في مجتمعهم، ومن بينهم من كان على قناعة بأن هذه الهجرة جاءت على حساب الإنفاق عليهم وعلى حساب دولة الرفاه.

تحول المهاجرون بسرعة إلى قوة انتخابية تم تقديرها في الانتخابات البرلمانية الـ ١٨ التي جرت في شتاء العام ٢٠٠٩، بحوالى ١٨ مقعداً، وأكثر الأحزاب التي مثلت المهاجرين كان «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان.

نذكر هنا أن المهاجرين ولدى وصولهم، لم يكونوا في أي خانة سياسية تذكر، ففي مطلع التسعينيات كانت التقديرات هي أنهم يمنحون أصواتهم إلى أحزاب وقوى تؤيد المفاوضات والاتجاه إلى حل الصراع، أو حسب التعريف الإسرائيلي لها «قوى مؤيدة للسلام»، وعلى هذا الأساس، فقد كانت التقديرات أن المهاجرين منحوا غالبية أصواتهم في انتخابات العام ١٩٩٢ لحزب «العمل»، وحتى لحركة «ميرتس» اليسارية الصهيونية.

إلا أنه في انتخابات العام ١٩٩٦، وبعد أن كان قد تدفق إلى إسرائيل ما بين ٦٠٠ ألف إلى ٧٠٠ ألف مهاجر، والنسبة الساحقة منهم فوق عمر ١٨ عاماً، وباتوا فوراً من ذوي حق التصويت، تشكل حزب «يسرائيل بعلياه» بزعامة نتان شيرانسكي، الذي تمت إدانته في الاتحاد السوفييتي بتهمة التجسس لصالح الولايات المتحدة، وأطلق سراحه في إطار صفقة تبادل عملاء، في النصف الثاني من الثمانينيات، وهو ذو توجهات يمينية ويتولى حالياً منصب رئيس الوكالة اليهودية.

بات واضحاً، حتى العام ١٩٩٦، صعوبة تأقلم مئات آلاف المهاجرين، خاصة من دول الاتحاد السوفييتي السابق، في المجتمع الإسرائيلي، إن كان من باب طبيعة المجتمع وشكل الاستهلاك، ولكن بشكل خاص، واجهوا سلسلة من العقبات في الاندماج في سوق العمل في الوظائف الأكاديمية وعلى رأسها الطب، إذ إن كبار الأطباء والمختصين في المجالات الكثيرة، وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل، أو يعملون في وظائف لا مهنية مثل التنظيف وغيره، والحديث يدور هنا عن أعداد هائلة.

اصطدم المهاجرون، أيضاً، بالقوانين والأنظمة الدينية، التي تدخلت في مسألة الزواج وحركتهم أيام السبت، وحتى في الطعام الذي اعتادوا عليه، في ما يتعلق بـ «الحلال والحرام»

بموجب الشريعة اليهودية.

ومن هنا، وجد المهاجرون أنفسهم شريحةً ضعيفةً بحاجة إلى دعم اقتصادي ومؤسساتي، فحسب تقرير لمركز «أدفا» الإسرائيلي للقضايا الاجتماعية، الصادر في نهاية شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٣، فقد كان نحو ٥٧٪ من المهاجرين الجدد من دول الاتحاد السوفييتي، من الشريحة «الدنيا» اقتصادياً، وتقلصت النسبة إلى أقل من ٣٩٪ في العام ٢٠١٠.

كانت تلك الأوضاع مع بدايات الهجرة الكبيرة، مدخلاً لبداية سيطرة «أثرياء الغفلة»، إن صحّ التعبير، على جمهور المهاجرين، والقصد هنا أثرياء من دول الاتحاد السوفييتي السابق، حققوا ثراءً فاحشاً بعدد قليل جداً من السنين، فور انهيار الاتحاد السوفييتي، ولقسم كبير منهم، كان «الغموض» يكتنف سبب ثرائهم.

وظهر هؤلاء الأثرياء بقوة داخل مجتمع المهاجرين كداعمين، وكانت سيطرتهم على المجتمع سهلةً جداً، من خلال مقاولي أصوات، وهذا ما يفسّر حصول حزب شيرانسكي، الذي أطلق عليه اسم «يسرائيل بعلياه»، على سبعة مقاعد في انتخابات ١٩٩٦، وكان أول داعم وشريك لحكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو.

وسنرى أنه في العام ١٩٩٩، ونظراً لكبر أعداد المهاجرين، وجد «يسرائيل بعلياه» من ينافسه أيضاً من خانة اليمين المتشدد، وهو شخص أفيغدور ليبرمان، الذي شكل حزب «يسرائيل بيتينو»، ولجم قوة «يسرائيل بعلياه» الذي انخفضت قوته إلى ٦ مقاعد، مقابل ٤ مقاعد لحزب «يسرائيل بيتينو» في تلك الانتخابات، وكانت القوة الانتخابية للمهاجرين في تلك الانتخابات تتراوح بين ١٣ إلى ١٤ مقعداً، إذ إن باقي المقاعد توزعت على باقي الأحزاب، وخاصة حزبي «الليكود» و«العمل».

عادت الهجرة العكسية ـ بعد ركود ومن ثم انخفاض وتيرة الهجرة إلى إسرائيل ـ لتبرز من جديد، وحسب التقديرات الرسمية، فإنه يهاجر من إسرائيل سنوياً ٢٠ ألفا إلى ٢٢ ألفاً بالمعدل، ويعود إليها بعد غياب طويل قرابة نصف هذا العدد، ولا يلزم القانون الإسرائيلي من هاجر إلى إسرائيل كلياً أن يتنازل عن جنسيته، ولكنه يفقد حقوقاً اجتماعيةً، إذا ما غاب عن إسرائيل ستة أشهر وأكثر، واستعادة هذه الحقوق تستلزم عودته وبقاءه ستة أشهر على الأقل.

وحسب تقديرات إسرائيلية، فإن ما بين ٧٥٠ ألفاً إلى ٨٥٠ ألفاً من حملة الجنسية الإسرائيلية

يقيمون بشكل دائم خارج إسرائيل، بمعنى أنهم مهاجرون، وفي الانتخابات الأخيرة (٢٠١٣)، تحدثت دائرة الإحصاء المركزية عن أن أكثر من حوالى ٦٢٠ ألفاً من أصحاب حق الاقتراع، أي نحو ١١٪ موجودون بشكل دائم خارج إسرائيل، أي مهاجرين، بينما هذا العدد كان في انتخابات ٢٠٠٩ حوالى ٥٠٠ ألف وما نسبتهم ١٠٪، وسنأتي على هذا بتوسع هنا.

وحسب تقديرات رسمية وشبه رسمية، منها دائرة الإحصاء المركزية، وأخرى للوكالة اليهودية، والمعاهد المنبثقة عنها، فإن ما بين ١٣٠ ألفاً إلى ١٥٠ ألف مهاجر من دول الاتحاد السوفييتي، عادوا إلى أوطانهم الأم، بعد وقت قصير من هجرتهم إلى إسرائيل، في حين أن عدداً آخر، غير محدد، يتنقل للعيش بين الجانبين.

وقبل سنوات قليلة صدرت أصوات في إسرائيل تدعو إلى فتح صناديق اقتراع لتجمعات الإسرائيليين في الخارج، إلا أن هذا الاقتراح لاقى معارضةً شديدةً من الحركة الصهيونية وأيضاً لدى أوساط في الحلبة الإسرائيلية، كونه يشجع على الهجرة من إسرائيل، وقد لوّح بهذا المطلب أفيغدور ليبرمان، إذ يعتبر نفسه من أكبر المستفيدين من نظام كهذا، لكون المهاجرين الروس والجمهوريات الأخرى، الذين عادوا إلى أوطانهم السابقة موجودين في مناطق جغرافية معروفة له، وبالإمكان الوصول إليهم والسيطرة على غالبيتهم، بدعم من قوى يهودية محلية هناك.

من الأسباب الرئيسة للتراجع الحاد في أعداد المهاجرين إلى إسرائيل في السنوات الأخيرة، انتهاء مصادر الهجرة الكبيرة، أي دول الاتحاد السوفييتي، وتقول تقارير الوكالة اليهودية – الصهيونية، إن ٩٠٪ من أبناء الديانة اليهودية في العالم يعيشون في دولٍ مستوى المعيشة فيها أعلى من إسرائيل، كذلك دلت سلسلة تقارير، ومنها تقارير ما يسمى «معهد سياسة الشعب اليهودي» التابع للوكالة اليهودية، على تراجع حاد جداً في الهجرة الأيديولوجية، علماً أن نسبة هؤلاء ضئيلة من مجمل المهاجرين إلى إسرائيل، والوضع القائم حالياً يثبت هذا الاستنتاج.

فحسب معدل الهجرة في السنوات الأخيرة، فإن ١,١ شخص من كل ألف يهودي في العالم يهاجر إلى إسرائيل سنوياً، وإذا ما خصمنا من هذه النسبة من يغادرون إسرائيل، بمعدل ١٠ آلاف إلى ١١ ألفاً سنوياً، فإن معدل «الهجرة الصافية» إلى إسرائيل يصبح ٣ أشخاص من كل عشرة آلاف يهودي في العالم سنوياً.

ونضيف إلى هذا سلسلة كبيرة من التقارير التي أشارت في السنوات الأخيرة إلى ابتعاد

الأجيال الشابة في أوطان اليهود المختلفة، وخاصةً الولايات المتحدة، عن الاهتمام بالشأن الإسرائيلي وقضية وجودها، وحتى أن التعاطف معها يتراجع، وهذه المعلومات التي تقلق قادة الحركة الصهيونية، تتلاقى مع معطيات تشكل قلقاً أكثر، وهي تحلل نسبةً عاليةً جداً في أبناء الديانة اليهودية في العالم مع أبناء شعوبهم، وهذا نابع أساساً من الزواج المختلط، الذي تصل نسبته في دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى ٧٠٪، وفي الولايات المتحدة إلى ٥٠٪.

ومثل هذا التزاوج والاندماج هو بداية النهاية للعلاقة مع الديانة اليهودية، التي تعترف فقط بيهودية من أمه يهودية، وفي غالب الأحيان، فإن الابن يتبع انتماء والده الديني، ومن والده ليس يهودياً عادةً لا تكون صلته قويةً مع يهودية أمه، أما من والده يهودي وأمه من ديانة أخرى، فليس معترفاً به كيهودي، وتقول تقديرات للوكالة اليهودية، إن نحو ١٠ ملايين أميركي هم من «أصول يهودية»، بمعنى إما هم من أمهات يهوديات ولا يعتبرون أنفسهم يهوداً، أو أنهم أبناء لآباء يهود، ولا تعترف بهم المؤسسة الدينية اليهودية، وهذا العدد لا يشمل ٥,٢٧ مليون يهودي حالياً في الولايات المتحدة.

وهذه العوامل تساهم في تناقص عدد اليهود في العالم، فمثلاً يقول تقرير للمختص الديمغرافي في الجامعة العبرية في القدس المحتلة، سرجيو دي لا فيرغولا، إن عدد اليهود في العالم، في العام ٢٠١٢ بلغ ١٣,٧٥٠ مليون، في حين قال تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي» أيضاً في العام ٢٠١٢: إن عدد اليهود في العام ٢٠١٠ كان نحو ١٣,٦٤٧ مليون نسمة، بمعنى أن الزيادة الحاصلة في العامين كانت أكثر بقليل من ١٠٠ ألف نسمة، علماً أن هذه زيادة في العامين، تساوي زيادة عدد اليهود في إسرائيل في السنة. وكان هذا مشابهاً لمعطيات العام ٢٠٠٩، إذ زاد عدد اليهود في إسرائيل حوالى ١٠٠ ألف بفعل التكاثر الطبيعي، ولكن في العام نفسه تناقص عدد اليهود في دول العالم بحوالى ٤٠ ألفاً، وبذلك فقد زاد عدد اليهود ككل في ذلك العام بـ ٦٠ ألف نسمة، وهو ما يشكّل أقل من نصف بالمائة من إجمالي عدد اليهود في العالم بما فيه إسرائيل.

دفع شح الهجرة إلى إسرائيل، حكومتي إيهود أولمرت وبنيامين نتنياهو إلى وضع ثلاثة برامج على الأقل لاستقدام يهود من ذوي الإمكانات المالية، بما في ذلك إقنا ع حملة الجنسية الإسرائيلية بالعودة إلى إسرائيل، وتضمنت البرامج محفزات مالية وضريبية، خاصة لأصحاب رؤوس المال،

وكان هذا كله، تحت شعار «الهجرة النوعية»، ولكن كل واحد من هذه البرامج فشل فشلاً ذريعاً.

إلا أن هذه البرامج لم تغير وتيرة الهجرة، أيضاً في العام الماضي ٢٠١٢، إذ بقيت الهجرة إلى إسرائيل وفق المعدل، مع تغيير محدود في «الهجرة العكسية» التي خفت وتيرتها في العام ٢٠١٢، وكما يبدو بفعل الأزمات الاقتصادية في العالم المتطور، ولكنها تبقى ظاهرة مستمرة.

٢- ارتفاع نسبة الأصوليين اليهود (الحريديم)

كان هذا حتى سنوات قليلة ماضية، حديثاً محظوراً في الساحة الإسرائيلية، وهو أن نسبة الحريديم اليهود ترتفع بوتيرة عالية جداً، ونسبة التكاثر بينهم تصل إلى أكثر من ضعف نسبة التكاثر بين اليهود العلمانيين، وهذا أمر بات على رأس جدول اهتمامات المؤسسة الإسرائيلية، وربما أن من عبّر عن هذا القلق جهاراً، كان أبرز رئيس لجهاز المخابرات الإسرائيلية الخارجية «الموساد» أفرايم هليفي، رجل المهمات الخاصة، الذي قال في مقابلة صحافية، بتاريخ ٢٠١١/١١/٤، رداً على سؤال حول ما يسمى «الخطر النووي الإيراني»، «إن ما هو أخطر من المشروع النووي الإيراني على إسرائيل، الارتفاع المتواصل في نسبة الحريديم».

وتختلف التقديرات حول نسبة «الحريديم» في إسرائيل، ولكن استناداً إلى نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة وما قبلها في العام ٢٠٠٩، فإنهم يشكلون حوالى ١٣٪ من مجمل السكان، ما يعني أقل بقليل من ١٦٪ من اليهود في إسرائيل، وقد عززت معطيات تقرير الفقر عن العام ٢٠١١، الصادر في نهاية العام ٢٠١٢، فرضية نسبة الحريديم من السكان، الواردة هنا.

وهناك تضارب دائم في معطيات الحريديم، لأنه من الصعب إحصاؤهم عددياً، فلا تعريف خاصاً لهم في البطاقات الشخصية (الهوية)، ولهذا فإن احتساب عددهم يتم من خلال سلسلة تقديرات، فمثلاً في تقرير صدر عن جامعة حيفا في نهاية العام ٢٠١٢، جاء أن نسبة الحريديم من بين إجمالي اليهود في إسرائيل ١٣٪ في العام ٢٠١١، ما يعني ١٠,٥٪ من إجمالي السكان، على الرغم من أن تقريراً صدر قبل عامين من ذلك التقرير أوحى أن النسبة أكبر، ولكن هذه النسبة تبقى أعلى من النسبة التي طرحتها دائرة الإحصاء المركزية في العام ٢٠١١، حينما ادعت أن نسبتهم ٨٪ من إجمالي السكان.

وفي حين أن نسبة التكاثر السكاني العامة في إسرائيل تتأرجح بين ١,٧٪ و١,٨٪ سنوياً، فإنها بين المواطنين العرب ٢,٦٪، وبين الحريديم وحدهم أكثر من ٣٪، وبين اليهود العلمانيين

قرابة ١,٤٪ وبين اليهود بشكل عام ١,٦٪ إلى ١,٧٪.

وسرعة تكاثر «الحريديم» ظاهرة للعيان من خلال معدل الولادات، ففي حين أن معدل الولادات للأم اليهودية العلمانية هو في حدود ١,٥ ولادة، فإن هذا المعدل يرتفع لدى الأم اليهودية الأصولية إلى ٦,٥ ولادة، وربما أكثر، أما معدل الولادات لدى الأم المتدينة من التيار الديني الصهيوني فهو بين ٤ إلى ٥ ولادات، وهذا يرفع معدل الولادات لدى الأم اليهودية في إسرائيل إلى قرابة ٢,٨ ولادة، مقابل ٣,٥ ولادة لدى الأم العربية في إسرائيل، وهذه معطيات تستند إلى تقرير دائرة الإحصاء المركزية، الصادر في مطلع العام ٢٠١٣ عن العام ٢٠١٢.

تكمن مشكلة الحركة الصهيونية والمؤسسة الإسرائيلية مع «الحريديم» في أنهم يرفضون الصهيونية من حيث المبدأ، لدوافع دينية محضة، على الرغم من أن غالبيتهم الساحقة في إسرائيل اختارت أن تتعايش مع هذا «الوليد الصهيوني» الذي اسمه «إسرائيل»، ككيان عابر، إلى أن يأتي المسيح لأول مرّة إلى العالم ويقيم «مملكة إسرائيل».

لم يكن هذا التعايش كافياً، لأن الحريديم واصلوا العيش في مجتمعات منغلقة على نفسها، ومشاركتهم في الحياة العامة محدودة، فهم يسجلون أدنى نسبة مشاركة في سوق العمل وهي في حدود ٤٠٪، وهم ليسوا منتجين بشكل عام، ومشاركتهم في سوق العمل تبقى في غالبيتها في داخل مجتمعاتهم، وأكثر من هذا، فإنهم يرفضون التجنيد العسكري الإلزامي، باستثناء بضع مئات سنوياً، تخدم في الجيش في فرق معزولة، ولفترة أقل بكثير من فترة الخدمة الإلزامية التي تستمر ٣٣ شهراً للرجال، وبطبيعة الحال، فلا حديث عن تجنيد شابات الحريديم، لأن القانون القائم يعفي من الخدمة كل شابة تعلن أنها متدينة، من أي تيار ديني كان.

ويحصل الحريديم في الوقت نفسه على حصة من الموازنة العامة، بقدر أكثر من الذي يصرف على المواطن العادي، ويحصلون على مخصصات اجتماعية، كونهم لا ينخرطون في سوق العمل.

ويعد جمهور الحريديم غير مستهلك بالشكل والمستوى الاستهلاكي العام في إسرائيل، كونهم يعيشون حياة تقشفية، بعيدة بشكل كبير عن أدوات العصر ووسائله.

وفي الوقت الذي لا يعمل الحريديم فيه بالقدر الكافي ولا ينتجون ولا يستهلكون بالقدر الكافي أيضاً، ولا يشاركون في ما يسمى «العبء الأمني»، فإنهم من ناحية المؤسسة الإسرائيلية ومعها الجمهور العام، يشكلون عبئاً اقتصادياً وأمنياً، وتزايدهم وتحولهم إلى نسبة عالية من اليهود

والسكان، سيشكل مستقبلاً خطراً على «علمانية الدولة»، أو على الجمهور العلماني الذي يسكن بجوارهم، وفي المدن التي يسيطرون عليها.

والنموذج الأوضح لإسرائيل في هذا المجال، هو ما يجري في مدن باتت فيها نسبة «الحريديم» عاليةً جداً، وتقترب إلى نصف اليهود، مثل القدس المحتلة و«بني براك». وباتت مستوطنات كبرى كلها للحريديم، مثل «بيتار عيليت» و«موديعين عيليت»، إذ تُفرض هناك أنظمة ومفاهيم دينية متشددة تتعلق بالحريات، مع تقييد خاص على جمهور النساء.

وعلى الرغم مما سبق، فإنهم يشكلون مخزوناً بشرياً، يتكاثر بوتيرة عالية جداً، يضاهي تكاثر المواطنين العرب، وليس صدفةً أن المؤسسة تسعى إلى نشر الحريديم في مناطق عربية أو في مدن فلسطينية تاريخية باتت ذات أغلبية يهودية، مثل مدينة عكا، إضافة إلى محاولات زرع أحياء للحريديم، في مدن تشهد إقبالاً عربياً متزايداً، وبشكل خاص مدينة «نتسيرت عيليت» المحاذية لمدينة الناصرة والقرى العربية.

ربما كان البحث الديمغرافي السنوي الصادر عن جامعة حيفا في نهاية العام ٢٠١٠ ـ والذي أعده المختص الديمغرافي الإسرائيلي أرنون سوفير، ذو التوجهات العنصرية المتشددة تجاه العرب ـ أكثر من عرض مشكلة الحريديم في إسرائيل في الفترة الأخيرة، وسلّط الضوء على تزايد الحريديم والمتدينين، وقال إن نسبتهم في العام ٢٠٣٠ ستكون ٥١٪ من مجمل السكان، بمعنى أكثر من ٦٥٪ من اليهود في إسرائيل في تلك المرحلة.

ويقول البحث إنه في العام ٢٠١٠ كان نحو ٣٣٪ من الولادات في إسرائيل لعائلات حريديم، وحوالى ٢٠٪ لعائلات دينية صهيونية، أضف إلى هذا، أن نسبة المواليد العرب من مجمل الولادات هي حوالى ٢٤٪ بالنسبة إلى العرب في داخل إسرائيل، و٢٧٪ مع المقدسيين العرب، وأمام هذه المعطيات، فإن نسبة المواليد لعائلات يهودية علمانية هي ٢٣٪.

ويقول التقرير: إن أقل من ٥٠٪ بقليل من الأطفال في الصف المدرسي الأول كانوا في العام ٢٠١٠، في مدارس دينية يهودية بأنواعها المختلفة.

ويتحدث التقرير عن الارتفاع المتواصل في نسبة المتدينين اليهود في إسرائيل، إلى حد تحول إسرائيل إلى دولة متدينة، بينما تجري محاصرة العلمانيين في ما أسماها «دولة تل أبيب»، وهذا ما سيحاصر الجيل العلماني الشاب.

ويقول التقرير: «إن السؤال الذي لا إجابة عنه في العام ٢٠١٠، هو: إذا ما سيرغب الشباب العلماني اليهودي في مواصلة العيش في دولة دينية أم أنه سيغادر من هنا، وحتى في وقت قريب، خاصة أن العامل الديني هو عامل واحد من جملة صعوبات منتظرة أمام الشباب»، ويقصد بذلك ارتفاع نسبة العرب وتراجع فرص العمل والسكن في المناطق العلمانية وبالذات في «دولة تل أبيب».

وسنقرأ لاحقاً التطور الأهم في مسألة التعامل مع قضية الحريديم، وهي قضية التجنيد الإلزامي، بعد أن أقرت المحكمة العليا في آذار من العام ٢٠١٢، بطلان القانون المؤقت الذي كان قائماً، ويمنح إعفاءً فورياً لكل شبان «الحريديم» من خدمة الجيش، فقد تم وضع هذه القضية على مسار الصدام، وتجنبت حكومة بنيامين نتنياهو، قبل الانتخابات، وضع بديل قانوني، بسبب إصرار «الحريديم» على عدم الانخراط في جيش الاحتلال، في الوقت الذي أبدوا فيه جاهزية لبعض الاستثناءات المحدودة، ولكن ليس بمفهوم الخدمة العسكرية الكلية.

زاد الجدل، أيضاً، بموازاة قضية الخدمة في الجيش، حول ضرورة انخراط «الحريديم» في سوق العمل، إذ إن ٤٠٪ فقط من رجال «الحريديم» ينخرطون في سوق العمل، وفي مجالات محدودة، كما ذكر آنفاً.

خلاصة الأوضاع القائمة في نهاية الثمانينيات

١. إسرائيل وصلت في نهاية الثمانينيات إلى نقطة صدام غير مسبوقة مع ضرورة إنهاء الصراع.
٢. سلسلة الأزمات الاقتصادية، والتهديد الدائم بهرب رؤوس الأموال دفع المؤسسة إلى البحث عن انقلاب في المفاهيم الاقتصادية القائمة.
٣. المستقبل الديمغرافي يقلق الحركة الصهيونية وإسرائيل مع تنامي نسبة العرب باستمرار.
٤. على الرغم من أن كل واحد من الحزبين الكبيرين يسيطر على أكثر من ثلث المقاعد البرلمانية بالمعدل، فإنهما بقيا رهينةً للأحزاب الصغيرة وخاصةً الدينية الأصولية منها، وفي العام ١٩٩٢ وقع ما ترفضه إسرائيل والصهيونية، وهو أن ترتكز حكومة في إسرائيل إلى أصوات المواطنين العرب.

السعي إلى تغيير النظام الانتخابي ونتائجه

الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة

أضاءت ملابسات تشكيل حكومة إسحاق رابين بعد انتخابات العام ١٩٩٢، الضوء الأحمر أمام النظام الإسرائيلي، إن كان في الاعتماد على مقاعد الكتلتين اللتين مثلتا أصوات العرب، أو حجم الابتزاز الذي مارسته الكتلتان الدينيتان للحريديم، لليهود الشرقيين «شاس»، ولليهود الأشكناز «يهدوت هتوراة»، باعتبار أن هذا يسجل ذروةً من حيث الكتل الدينية، لنهجها الذي برز في الثمانينيات بشكل خاص.

وكان من أهداف تغيير النظام الانتخابي التخلّص من الأحزاب الصغيرة والعودة إلى كتل برلمانية كبيرة، وضمان أغلبية صهيونية مطلقة ليست مرهونةً لأي طرف خارج الحركة الصهيونية، وهنا بطبيعة الحال العرب، وعدم العودة إلى ما جرى في العام ١٩٩٢، ولكن ما لا يتم البوح به، هو التحرر أيضاً من ضغط الحريديم، ولكن هذا المسعى ضد الحريديم محكوم بالفشل طالما بقيت إسرائيل على الخارطة.

أضف إلى هذا، فإن كل الأفكار التي طرحت لتغيير النظام الانتخابي، كان في صلبها أيضاً، وبشكل غير معلن، تقليص دائرة القرار، وضرب وزن المؤسسة التشريعية في القرارات الإستراتيجية العليا، وهذا على المستويين السياسي والاقتصادي، ولاحقاً سنرى، أيضاً، السعي إلى ضرب الجهاز القضائي، كي لا يقف عائقاً أمام دائرة القرار المقلصة المرجوة.

وعلى الرغم من أن حزب «العمل» كان المستفيد من تشكيلة الحكومة في العام ١٩٩٢، فإن أقطابه وشخصياته البارزة، وضعت ثقلها من أجل تغيير طريقة النظام الانتخابي، على أساس أوهام أن هذا سيحرر أي رئيس حكومة وحزب حاكم من «حالة الابتزاز».

ووضعت خلال السنين الماضية سلسلة من المقترحات، ومن أكثرها شيوعاً رفع نسبة الحسم، أو الاتجاه نحو نظام رئاسي جمهوري، أو اتباع نظام التصويت لأقاليم جغرافية إضافة إلى الطريقة النسبية العامة، وهذه أفكار لا تزال مطروحةً حتى اليوم، وهناك من يوصي بها، إضافةً إلى زيادة عدد مقاعد الكنيست، من ١٢٠ مقعداً اليوم إلى ١٥٠ مقعداً وحتى ١٨٠ مقعداً، ولكن كل هذه الأفكار، ما عدا رفع عدد المقاعد، تصطدم مع طبيعة المجتمع اليهودي وتركيبته، لأن هذا سيضرب تمثيل عدة قطاعات، مثل المهاجرين الجدد، واليهود المتدينين، وخاصةً الحريديم، إضافة

إلى ضرب مجموعات سياسية صغيرة، مثل تلك التي تمثل «اليسار الصهيوني»، وهذه قضايا حساسة بالنسبة إلى الرأي العام اليهودي في إسرائيل.

ونذكر أن أبرز المتضررين من رفع نسبة الحسم والتصويت لأقاليم جغرافية، هم المواطنون العرب، ولكن هؤلاء لا يدخلون في حسابات قلق الرأي العام الإسرائيلي، لا بل، وإن ثبت أنهم وحدهم المتضررون من نظام انتخابي كهذا، لكنّا قد رأينا هذه المقترحات مطبّقةً على أرض الواقع منذ سنين.

ومن هنا جاءت الفكرة الوسطية، بين نظام برلماني ونظام جمهوري، بأن يتم انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر، اعتقاداً بأن رئيس الحكومة سيكون أمراً واقعاً أمام أي من الأحزاب، وما عليها إلا أن تنضم إلى الحكومة.

وقد تم إقرار هذا القانون في الدورة البرلمانية الـ ١٣، أي إبّان حكومة رابين، وتم تطبيقه لأول مرّة في الانتخابات الـ ١٤، في ٢٩ أيار ١٩٩٦، وكان ذلك القانون يشمل بنوداً إضافيةً ذات أهمية، ومنها أن أي حكومة لا يمكنها أن تسقط إلا بأغلبية تفوق ٦٠ نائباً، بمعنى أن أي أغلبية تتحقق في التصويت في الهيئة العامة للكنيست لإسقاط الحكومة، وتكون دون ٦٠ صوتاً من بين الحاضرين، فهي أغلبية لاغية، وقد حصل مراراً منذ العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٠، أن صوتت غالبية كهذه تأييداً لإسقاط الحكومة، إلا أن الحكومة استمرت في عملها.

نتائج «مدمرّة» للحزبين الكبيرين وبدء حالة التشتت

ثبت فشل النظام الانتخابي الجديد في تحقيق أهدافه، حتى في أوج الحملة الانتخابية للكنيست الـ ١٤ في ٢٩ أيار ١٩٩٦، فحالة «الابتزاز» التي كانت تشهدها أروقة الكنيست، قبيل تشكيل الحكومة الجديدة، انتقلت بقوة مضاعفة وأكثر، إلى الشارع الانتخابي، إذ شرعت الأحزاب الصغيرة تفاوض الحزبين الكبيرين، لتأييد مرشحيهما لرئاسة الحكومة، وهنا كان على الحزبين الكبيرين أن يقايضا الأحزاب الصغيرة، مقابل الحصول على دعم الأحزاب الصغيرة لمرشح رئاسة الحكومة، إن كان لحزب «العمل»، شمعون بيريس، أو لحزب «الليكود» بنيامين نتنياهو، كان الحزبان الكبيران يوجهان مقاولي الأصوات لديهما لجذب أصوات للأحزاب الصغيرة.

فجاءت نتائج تلك الانتخابات «مدمّرة» للحزبين الكبيرين، فحزب «العمل» الذي كان يحتل ٤٤

مقعداً في انتخابات العام ١٩٩٢، هبط مرّة واحدة إلى ٣٤ مقعداً، وخسر رئاسة الحكومة بفارق أقل من ٣٠ ألف صوت، في حين أن حزب «الليكود» الذي كان يحتل في الدورة المنتهية ٣٢ مقعداً، خاض انتخابات ١٩٩٦ بعد دمج حزب «تسومت»، الذي كان له في الدورة المنتهية ٨ مقاعد، بمعنى ٤٢ مقعداً، وحصلا معاً على ٣٢ مقعداً.

وفي المقابل رأينا الأحزاب الصغيرة تكبر بنسبة هائلة، وتعزز ظهور الأحزاب لمرة واحدة، فرأينا حزب «شاس» يقفز من ٦ مقاعد إلى ١٠ مقاعد، وحزب «المفدال» الديني الصهيوني من ٦ مقاعد إلى ٩ مقاعد، ونجح المهاجرون الجدد في تشكيل حزب في غضون فترة قصيرة ليحققوا من أول مرّة ٧ مقاعد برئاسة اليميني نتان شيرانسكي.

ولم يكن الشارع العربي خارج قسمة «غنائم» الحزبين الكبيرين، وارتفع تمثيله من ٥ مقاعد إلى ٩ مقاعد، فقد تحالفت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الناشئ حديثاً، وحصلت قائمة «الجبهة والتجمع» على خمسة مقاعد وكان عدد الأصوات أكثر من ضعف أصوات العام ١٩٩٢.

تحالف كذلك الحزب الديمقراطي العربي، مع الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية، التي شهدت في تلك الفترة انشقاقاً، واختار هذا الجناح خوض الانتخابات، وحصلت الحركة الإسلامية على رئاسة اللائحة الجديدة، وحصلت اللائحة على أربعة مقاعد، وعلى أكثر من ضعف أصواتها.

ووصل الحزبان الأكبران إلى الجلسة الأولى للدورة البرلمانية الجديدة منهكين، وإن اعتقد رئيس الحكومة الجديد بنيامين نتنياهو أن انتخابه ضمن له الاستقرار وسهولة تشكيل الحكومة، فقد اصطدم فوراً بواقع لم يكن يتمناه، فما كان في الماضي.. استمر، ووقع مجدداً أمام «ابتزاز» أشد للأحزاب الصغيرة، كونها لم تعد «صغيرة» بل باتت وسطية من حيث حجمها البرلماني، فلماذا لا تأخذ حصةً أكبر من المقاعد الوزارية ومن الوزارات الأكبر.

رأينا بالفعل حكومةً ضعيفةً تعصف بها القلاقل، وكانت تلك الولاية البرلمانية أقصر ولاية برلمانية منذ العام ١٩٦١، واستمرت أقل من ٣ سنوات، ولاحقاً رأينا أن عمر هذه الولاية تحول إلى معدل لعمر الدورات البرلمانية بعد العام ٢٠٠٠.

وتكرر ما جرى في انتخابات ١٩٩٦ وبشكل أشد في الانتخابات الـ ١٥ للكنيست، التي جرت يوم ١٧ أيار من العام ١٩٩٩، إذ إن الحزبين الأكبرين تلقيا ضربةً قاصمةً من حيث عدد الأصوات

والمقاعد، ففي حين حصلا معاً في انتخابات ١٩٩٦ على نسبة ٥٣,٣٪ من الأصوات الصحيحة، فقد حصلا في انتخابات ١٩٩٩ معاً على ٣٤,٤٪ من الأصوات، وحينما كان لهما معاً في الدورة الرابعة عشرة ٦٦ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً، فقد حصلا في انتخابات ١٩٩٩ على ٤٥ مقعداً، ٢٦ مقعداً لحزب «العمل» الذي عاد إلى الحكم مع إيهود باراك، و١٩ مقعداً لبنيامين نتنياهو، الذي خسر رئاسة الحكومة.

كانت تلك الانتخابات دليلاً أكبر على حالة التشتت، التي لم تفرزها فقط طريقة الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، بل أيضاً التقلبات السياسية والأمنية العاصفة، في أوج المفاوضات والاتفاقيات مع الجانب الفلسطيني والدول العربية.

ورأينا أن انتخابات العام ١٩٩٩ أوصلت إلى الكنيست ١٥ كتلة نيابية، مقارنة مع ١١ كتلة في انتخابات العام ١٩٩٦، و١٠ كتل في انتخابات العام ١٩٩٢، فصحيح أنها ليست المرّة الأولى التي تصل فيها ١٥ كتلة نيابية للكنيست بعد الانتخابات مباشرة، إذ كان هذا الحال في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨، ولكن في حين أنه في العام ١٩٨٤ كانت حصة ١٣ كتلةً مجتمعةً ٣٥ مقعداً مقابل ٨٥ مقعداً للحزبين الكبيرين، وارتفعت في العام ١٩٨٨ إلى ٤١ مقعداً، ففي انتخابات ١٩٩٩ حصلت ١٣ كتلةً نيابيةً على ٧٥ مقعداً، مقابل ٤٥ مقعداً للحزبين الكبيرين.

وأفرزت نتائج تلك الانتخابات عدداً من الكتل ذات الحجم المتوسط، فحزب «شاس» قفز بشكل مصطنع من ١٠ مقاعد إلى ١٧ مقعداً، وظهر حزب جديد لمرّة واحدة، وهذه ظاهرة تكررت في سنوات التسعين والألفين، وكذلك حزب «المركز»، بحصوله من أول مرة على ٦ مقاعد، وكذا حزب «شينوي» العلماني، المنشق عن حركة ميرتس، بحصوله على ٦ مقاعد، ورفعها في انتخابات ٢٠٠٣ إلى ١٥ مقعداً ليتلاشى بضربة واحدة في انتخابات ٢٠٠٦.

وليس صدفةً أن تكون مهمة تشكيل الحكومة صعبةً أكثر من أي وقت مضى، فالحزب الأكبر الحاكم، هو حزب أقلية في الائتلاف، وهذا ما كثّف حالة القلاقل الائتلافية، إذ لم يكن يمر شهر أو شهران من دون أحداث تهدد بقاء الحكومة، حتى بات المشهد فوضوياً بشكل غير مسبوق، وكان عمر حكومة باراك أقل من ١٨ شهراً.

سقط باراك في أول انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة، تُجرى بشكل مستقل عن الانتخابات البرلمانية يوم الثامن من شباط عام ٢٠٠١، وهي الانتخابات التي أتت بأريئيل شارون إلى الحكم،

وكانت آخر انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة، إذ إن الدورة البرلمانية التي انتهت في نهاية العام ٢٠٠٢، وتمهيداً للانتخابات في نهاية الشهر الأول من العام ٢٠٠٣، وضعت النهاية لهذا النظام الانتخابي.

عزز الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة التصويت القطاعي في الشارع، بمعنى أن الناخب حين اختار رئيس حكومة، ذهب مباشرة إلى القائمة الصغيرة التي تمثل تطلعاته وطموحاته الشخصية والمجتمعية، وعكست كثرة التنوعات في الكتل الناشئة أو تلك التي ضاعفت تمثيلها البرلماني، حالة عدم تماسك المجتمع الإسرائيلي بعد ٥٠ و٦٠ عاماً على قيام إسرائيل، وإن كان هذا بارزاً لدى المهاجرين الجدد، فإن اليهود الشرقيين، على سبيل المثال، اتجهوا هم أيضاً إلى القوائم الانتخابية الأقرب لهم من ناحية طائفية، وكذا بالنسبة للمتدينين.

برزت، كذلك، في هذا النظام الانتخابي ظاهرة مقاولي الأصوات، وهي ظاهرة محسوبة على مجتمعات الدول النامية والفقيرة، ولكنها حاضرة بقوة أيضاً في الشارع الإسرائيلي، وبشكل خاص بين الشرائح الفقيرة والضعيفة اقتصادياً واجتماعياً.

عوامل جديدة نشأت في سنوات الألفين

بعد العام ٢٠٠٠ نشأت عوامل عديدة، كان لها بالغ الأثر على نتائج الانتخابات، إذ رأينا في نتائج الانتخابات الأربع في الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ و٢٠٠٩، والأخيرة مطلع العام ٢٠١٣، أن انعكاسات الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، من حيث خلق شريحة أحزاب وسطية من ناحية حجمها البرلماني قد بقيت واستمرت، فصحيح أن حزب الليكود في انتخابات العام ٢٠٠٣ نجح في تجميع قوة برلمانية كبيرة مقارنة مع الانتخابات السابقة، بحصوله على ٣٨ مقعداً، مقابل ١٩ مقعداً لحزب «العمل» الذي تلقى ضربةً قاصمةً في تلك الانتخابات، إلا أن كليهما لم يصل إلى ٥٠٪ من مقاعد الكنيست.

وظهرت في انتخابات ٢٠٠٣ قوة برلمانية قاربت قوتها، قوة حزب «العمل»، وهي كتلة «شينوي» العلمانية برئاسة يوسيف (طومي) لبيد، التي تضخمت قوتها من ٦ مقاعد في الانتخابات السابقة إلى ١٥ مقعداً، وكما يبدو فإنها امتصت قسماً من قوة حزب «العمل» المتهاوي، إذ اعتمدت كتلة «شينوي» خطاً علمانياً متشدداً ضد أحزاب الحريديم، وسنقرأ لاحقاً كيف أن نجل زعيم

«شينوي»، الصحافي يائير لبيد، يخوض مجدداً تجربة والده، في انتخابات ٢٠١٣، ويحقق نتائج أكبر.

وكانت الدورة البرلمانية الـ ١٦ التي استمرت حتى نهاية العام ٢٠٠٥، دورةً محوريةً في تاريخ الكنيست، وهي تعد الثانية التي تتغير فيها معالم الخارطة السياسية الإسرائيلية في العقدين الأخيرين، بعد الدورة الـ ١٣ التي انتهت في مطلع العام ١٩٩٦.

سعى رئيس الحكومة أريئيل شارون في هذه الدورة إلى استكمال المهمة التي بدأها رئيس الحكومة السابق إيهود باراك، وهي نفض أجندة المفاوضات والعملية التفاوضية، فشارون لم يخض هذه العملية إطلاقاً، وأجّج العدوان وصعّده، منذ شتاء العام ٢٠٠١ وحتى نهاية العام ٢٠٠٤، في فترة رحيل الرئيس ياسر عرفات.

ففي حين أن باراك سرّع العملية التفاوضية نحو نقطة الصدام المخططة، إن كان على المسار السوري في أيار ٢٠٠٠، أو على المسار الفلسطيني في صيف العام ذاته، فإن شارون سارع إلى تغيير خارطة المواجهة، من خلال تفكيك مستوطنات قطاع غزة من جانب واحد، ضمن مخطط أشمل، كان شارون يخطط لتنفيذه أيضاً في الضفة الغربية، إلا أن سقوطه في غيبوبة دائمة منذ الرابع من كانون الثاني ولاحقاً، لم يكمل مشروعه.

وكانت خطوة تفكيك المستوطنات التي أصر عليها شارون، سبباً مهماً في إحداث شرخ طولي في حزب الليكود، وبادر شارون في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٥ إلى الانشقاق عن الحزب الذي يرئسه، مشكلاً حزب «كديما» الذي ارتكز إلى حوالى نصف كتلة الليكود، وإلى شخصيات من حزب «العمل» وأيضاً من أحزاب أخرى.

وفي ما يلي أبرز العوامل الجديدة التي ظهرت في سنوات الألفين وساهمت أيضاً في حالة الخارطة السياسية بشكل عام.

١- تراجع نسبة التصويت

جرت الانتخابات الـ ١٦ في مطلع العام ٢٠٠٣، بعد إلغاء نظام الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، وفي ظل أوضاع أمنية وسياسية عاصفة، في أوج الانتفاضة الثانية، ولن ندخل في هذا المجال، كي نركز أكثر على التطورات البرلمانية.

حصل تراجع حاد في نسبة التصويت ـ في انتخابات رئيس الحكومة الأخيرة التي جرت في الثامن من شهر شباط عام ٢٠٠١ ـ من ٧٨٪ في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام ١٩٩٩، إلى ٦٢٪. وجرى الاعتقاد في حينه، أن هذا الهبوط الحاد، نابع بشكل خاص من الهبوط الحاد في التصويت بين العرب، وحسب التقديرات فإن حوالى ٣٥٪ من العرب أدلوا بأصواتهم، ولكن انخفاض نسبة التصويت بين العرب ساهم بـ ٧٪ من أصل ١٦٪، التي هبطت بها نسبة التصويت، ما يعني أن الهبوط حصل، ولو بدرجة أقل، أيضاً في الشارع اليهودي.

استمر هذا الهبوط العام في نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية العامة في العام ٢٠٠٣، إذ كانت نسبة التصويت ٦٨٪، وبين العرب قرابة ٦٤٪ وبين اليهود في حدود ٦٩٪، وفي العام ٢٠٠٦، هبطت نسبة التصويت العامة إلى حوالى ٦٣,٥٪، وكانت بين العرب قرابة ٥٧٪، وفي العام ٢٠٠٩ كانت نسبة التصويت في حدود ٦٤,٢٪ وبين العرب حوالى ٥٤٪، لترتفع مجدداً في انتخابات ٢٠١٣ إلى ٦٧,٧٧٪ كنسبة عامة، وحوالى ٥٦,٥٪ بين العرب، وسنأتي على نسبة التصويت في الانتخابات الأخيرة بالتفصيل لاحقاً.

ولو اطلعنا على قائمة النتائج النهائية التي أصدرتها لجنة الانتخابات المركزية، وأمعنا النظر في التفاصيل الدقيقة لنسب التصويت حتى انتخابات ٢٠٠٩، لوجدنا أن التراجع الحاد في نسبة التصويت كان في معاقل «اليسار الصهيوني»، وفق التعريف الإسرائيلي لهذا اليسار، وأكبر مثال كان معدل نسبة التصويت في مدينة تل أبيب إذ كان بين ٥٥٪ إلى ٥٦٪ ونستطيع قراءة أن نسب التصويت في الأحياء الجنوبية، التي تعرف بأحياء الفقر، أعلى من نسب التصويت في شمال تل أبيب، وسنشرح لاحقاً المتغيرات في هذا الشأن في انتخابات ٢٠١٣.

عكس هذا حتى العام ٢٠٠٩ حالة الإحباط السياسي لدى قطاعات واسعة من مصوتي «الوسط» واليسار الصهيوني، بسبب غياب قيادة حقيقية لهذا الجمهور، قادرة على طرح البديل السياسي أمام اليمين، إذ إن هذه القيادة أظهرت تواطؤاً واضحاً مع اليمين وشاركت في تدمير العملية التفاوضية، وهذا الإحباط والإحجام عن التصويت عزز قوة اليمين واليمين المتشدد برلمانياً، ومنحه الأغلبية المطلقة في الانتخابات الـ ١٨ التي جرت في العاشر من شباط عام ٢٠٠٩، وكان للتغيير المحدود في نسب التصويت في ٢٠١٣ في معاقل «الوسط» و«اليسار» انعكاس على قوة الأحزاب التي تمثل التيارين.

٢- غياب «الشخصيات التاريخية»

لم يسر مخطط نشوء «كديما» بالشكل المطلوب، فسقوط أريئيل شارون في غيبوبة في الرابع من كانون الثاني ٢٠٠٦، في أوج الاستعدادات للانتخابات البرلمانية التي جرت بعد أقل من ثلاثة أشهر، في ٢٨ آذار، كان بمثابة غياب آخر «الشخصيات التاريخية» الإسرائيلية عن رأس الهرم، وهذا بعد أن كان قبل نصف سنة من ذلك التاريخ، قد هُزم الرجل القديم في حزب «العمل» وعجوز الكنيست والسياسة الإسرائيلية ككل، شمعون بيريس، في الانتخابات الداخلية لرئاسة حزب «العمل».

كانت انتخابات العام ٢٠٠٦، الأولى، التي يغيب عنها بشكل شبه كلي الجيل المؤسس لإسرائيل، فمشاركة بيريس في تلك الانتخابات كانت هامشيةً، وفقط من أجل تعزيز لائحة «كديما»، ولم يكن بيريس شخصيةً مركزيةً لا في الانتخابات ولا في الوظائف الحكومية، إلى أن تم انتخابه في العام ٢٠٠٧ رئيساً لإسرائيل، وبهذا خرج أقدم عضو كنيست كلياً من الساحة البرلمانية.

وساهم هذا الغياب في غياب النجومية السياسية التي عرفناها على مدى سنين، ومن يتابع استطلاعات الرأي في السنوات الأخيرة، لا يجد شخصيةً سياسيةً تحظى بالمكانة التي كان يحظى بها ساسة إسرائيل الأوائل.

وأثبتت مجريات السنوات اللاحقة، أن إسرائيل كانت في العام ٢٠٠٦، تحت قيادة «زعماء الصدفة»، إيهود أولمرت في حزب «كديما» وعمير بيرتس في حزب «العمل»، وما زاد الطين بلةً من ناحيتهما، أن وسائل الإعلام الكبرى، المملوكة أصلاً من كبار أصحاب رأس المال، لم تتعامل معهما بالود، وهذا ساهم في شبه القضاء على شعبيتهما.

ساهم هذا المشهد بشكل كبير في نتائج انتخابات العام ٢٠٠٦، التي أظهرت حالة تفتت أكبر، وكثرة الأحزاب الوسطية من حيث الحجم، وكانت الكتلة الأكبر لحزب «كديما» من ٢٩ مقعداً، تلاه حزب «العمل» بحصوله على ١٩ مقعداً، ثم «شاس» الأصولي بحصوله على ١٢ مقعداً، ومثله حزب «الليكود» ثم «يسرائيل بيتينو» على ١١ مقعداً، وتكتل أحزاب المستوطنين على ٩ مقاعد، وهنا أيضاً ظهرت كتلة لمرّة واحدة، وهي كتلة «المتقاعدين» التي حصلت على سبعة مقاعد، لتختفي كلياً في الانتخابات اللاحقة في العام ٢٠٠٩، وحصلت كتلة الحريديم الأشكناز «يهدوت هتوراة» على ٦ مقاعد، و٥ مقاعد كانت من نصيب «ميرتس»، فيما حصلت الكتل الثلاث الناشطة

في الشارع العربي على ١٠ مقاعد مجتمعةً.

بمعنى أنه حتى مجموع مقاعد أكبر ثلاث كتل، لم يتخط ٦٠ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً، وهذا يعكس لاحقاً مدى صعوبة تشكيل حكومة ثابتة ومستقرة، وعلى الرغم من ذلك، فإنها بقيت في الحكم ٣٣ شهراً، وسقطت بفعل ملفات الفساد التي أطاحت رئيسَ الحكومة إيهود أولمرت، وهناك من يتمسّك بنظرية المؤامرة، ومفادها أن جهات ما أطاحت أولمرت، بسبب تقدمه في المفاوضات مع القيادة الفلسطينية، ولكن هناك من يرى أنه فشل في «تأمين البضاعة» التي طُلبت منه، على المستوى الاقتصادي.

وما ساند نظرية المؤامرة لاحقاً، قرار المحكمة الإسرائيلية تبرئة أولمرت من قضايا الفساد الأساسية التي دفعته إلى الاستقالة من منصبه رئيساً للحكومة، وأدانته في قضية إدارية، تعتبر «هامشيةً» مقارنةً بما نسب إليه بدايةً من تلقي أموال طائلة بشكل غير مشروع.

٣- تضخم جمهور المستوطنين

ربما كان من أبرز العوامل التي أثّرت على نتائج الانتخابات في سنوات الألفين، مع مؤشر أبعد للمستقبل، تضخم جمهور المستوطنين، الذي يتزايد سنوياً بنسبة تفوق ثلاثة أضعاف نسبة التكاثر الطبيعي في إسرائيل، ويجري الحديث عن تزايد يتراوح سنوياً بين ٥,٤٪ إلى ٥,٧٪، ومن بينها ٢,٧٪ «تكاثر طبيعي»، والآخر زحف من الجمهور اليهودي في داخل إسرائيل إلى مستوطنات الضفة الغربية والقدس المحتلة، وبشكل أقل بكثير نحو هضبة الجولان المحتلة، ولكن عامل التأثير يتركز أكثر في الضفة والقدس.

حتى خريف العام ١٩٩٣، أي في أيام اتفاقيات أوسلو الأولى، كان عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، أقل من ٨٥ ألفاً، يضاف إليهم نحو ستة آلاف مستوطن في قطاع غزة، الذين انتقلت غالبيتهم الساحقة في العام ٢٠٠٥ إلى مستوطنات الضفة، يضاف لهم حوالى ٣٠ ألف مستوطن في الأحياء والبؤر الاستيطانية في القدس الشرقية المحتلة.

كان هناك تسارع في الاستيطان بوتيرة لم نشهدها في سنوات الاحتلال الـ ٢٥ الأولى، بموازاة المفاوضات، بمعنى أننا منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٩٣، شهدنا موجات تدفق استيطاني ضخمة، واليوم يجري الحديث عن حوالى ٥٦٠ ألف مستوطن، حسب التقديرات في

خريف العام ٢٠١٢، من بينهم ٣٤٠ ألف مستوطن في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، وحوالى ٢٢٠ ألفاً في الأحياء والبؤر الاستيطانية في القدس المحتلة.

بمعنى أنه خلال ١٨ عاماً، وفي الوقت الذي ازداد فيه عدد سكان إسرائيل بنسبة ٤٦٪، فإن عدد المستوطنين ارتفع عشرة أضعاف تلك النسبة، أي بنسبة ٤٥٥٪.

و«يتميز» هذا الجمهور ليس فقط بأنه يميني متشدد بغالبيته الساحقة، وإنما أيضاً بأنه يتجمّع في بقعة جغرافية محددة؛ ما حوّله إلى مركز وتجمهر سياسي، تنشط فيه مجموعات سياسية يمينية متشددة ومتطرفة، ومنها ما يصل إلى درجة الإرهاب، مثل حركة «كاخ» التي من المفترض أنه تم حلها في العام ١٩٩٤ بقانون إسرائيلي، وما تفرّع عنها لاحقاً.

حفّز هذا النشاط المكثّف جمهور المستوطنين ليكون فعّالاً سياسياً، وهذا ما رأيناه في نسب التصويت التي بقيت عاليةً جداً، مقابل هبوطها في معاقل سياسية وأماكن جغرافية أخرى داخل إسرائيل.

وهذا المشهد الناشئ، والذي يبرز أكثر فأكثر مع تقدم السنين، تحول إلى وزن أساسي لدى سائر أحزاب معسكر اليمين، بمعنى ليس فقط الأحزاب التي تمثل جمهور المستوطنين مباشرة، بل الأحزاب اليمينية، ومعها الدينية الأخرى، إن كانت ليبرالية دينياً، أو أصوليةً، والأهم أنه بات وزناً أساسياً وكبيراً في حسابات حزب الليكود، ليس فقط من أجل مسايرة حلفائه التقليديين، بل من أجل أن يأخذ حصته من مخزون الأصوات الضخم والمتنامي هناك.

ويعي المستوطنون وقادتهم حقيقة هذا الوضع الناشئ في إسرائيل، ولهذا فإنهم يستثمرونه بكل القنوات، إن كان من خلال زيادة قوتهم البرلمانية، وتأثيرهم المباشر على الأحزاب ذات العلاقة، أو من خلال التغلغل في مؤسسات الحكم، والاقتراب قدر الإمكان من رأس الهرم، وبموازاة ذلك أيضاً التغلغل والوصول إلى قمة الهرم في جيش الاحتلال.

السعي لتضييق دائرة القرار

لم تكن ولادة حزب «كديما»، في خريف العام ٢٠٠٦، مجرد نشوء حزب جديد ناجم عن انشقاق عادي، بل كان في خضم حديث واسع في الساحة الإسرائيلية، وعلى المستويات المختلفة، وخاصة بين أوساط كبار أصحاب رأس المال، وأوساط أكاديمية ذات شأن في الساحة الإسرائيلية، وظهر

في تلك الفترة مصطلح «البحث عن الرجل القوي»، ولم يكن في تلك المرحلة أقوى من شخصية شارون، الذي كان مع شمعون بيريس آخر الشخصيات في الحلبة السياسية التي رافقت إسرائيل منذ نشوئها.

فكلما كنا نتقدم في التسعينيات ومنها إلى سنوات الألفين، كنا نرى ازدياد نفوذ كبار أصحاب رأس المال في الأحزاب الكبرى، وفي الأحزاب التي تدور في فلك السلطة وتتناوب على المشاركة في الائتلاف الحاكم، ولم تكن تمر موجة انتخابات داخلية في الأحزاب الكبرى، إلا وظهرت لوائح كبار أصحاب رأس المال الذين تبرعوا لهذا السياسي أو ذاك، ومن ثم للأحزاب، وخلال تلك الفترة تم سن قوانين تفرض أنظمةً وقيوداً على حجم التبرعات، ولكن هذه القوانين فيها ما يكفي من الثغرات التي تسمح بالالتفاف عليها، ومن هنا كانت الطريق قصيرةً جداً للاصطدام مع القانون وفتح ملفات فساد ومحاكمات طالت سياسيين كباراً.

استثمر كبار الأثرياء هذا النفوذ لضمان سياسة اقتصادية تضمن مصالحهم وتوسّعها، ومع التوسع والتطور الاقتصادي المستمر، تضخمت الاحتكارات في إسرائيل، وفي الوقت نفسه بدأ الحديث عن مساعٍ «خفية» من وراء الكواليس، لكبار الأثرياء، الذين يطمحون إلى تضييق دائرة اتخاذ القرار في المؤسسة الحاكمة، خاصةً في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، ومن هنا جاءت فكرة أو مقولة «الرجل القوي» القادر على فرض «هيبته» على المؤسسة، والقادر قبل ذلك على جذب الجماهير الواسعة.

أثبت أداء حزب «كديما» كحزب حاكم، كل ما كان يجري الحديث عنه من قبل، بشأن تضييق دائرة القرار، وبشكل خاص ضرب المؤسسة التشريعية بمختلف الأنظمة الجديدة، وضرب البرنامج اليومي للكنيست، وكذا بدء السعي إلى ضرب ما يُعتبر في الساحة الإسرائيلية، «استقلالية» جهاز القضاء.

سيلحظ من يراقب عمل الكنيست على مدى سنوات طوال ـ في الدورة الـ ١٧، أي التي أفرزتها انتخابات العام ٢٠٠٦، وبعدها أيضاً الدورة الـ ١٨ التي انتهت بانتخابات ٢٠١٣ ـ أنه جرى ضرب جدول الأعمال وتقليص القضايا التي تطرح على الهيئة العامة والكنيست، بأكثر من النصف، من دون مبالغة.

تعمل الهيئة العامة للكنيست ثلاثة أيام أسبوعياً، من الإثنين إلى الأربعاء، وعلى مدى ثمانية

أشهر سنوياً تقسم على فترتين، وقد بلغ ضغط القضايا والقوانين التي عالجها الكنيست في الدورة الـ ١٦ مثلاً، حد أن فكّر رئيس الكنيست في حينه رؤوفين رفلين، والذي رئس أيضاً الدورة الـ ١٨، في تمديد عمل الهيئة العامة يوماً إضافياً هو يوم الخميس، إلاّ أنه منذ بدء الدورة الـ ١٧ والدورة الـ ١٨، تحول جناح مكاتب وقاعات اللجان البرلمانية صباحاً إلى ما يشبه «مدينة أشباح» بعد أن غابت عنه حالة الصخب التي كان يشهدها صباح كل يوم، أما عمل الهيئة العامة، فإن يوم الثلاثاء بات يوم عمل شكلي، سرعان ما يتم الإعلان عن انتهاء جلسة الهيئة العامة، في أحيان كثيرة بعد ساعة ونصف الساعة من افتتاحها، وهي الجلسة التي كانت تستمر ساعات.

وقيل في الدورة الـ ١٧ أن هذا نهج رئيسة الكنيست في حينه داليا إيتسيك، التي سعت إلى حماية الحزب الحاكم «كديما» بسبب ضعفه برلمانياً، ولكن هذا يبقى عاملاً هامشياً كلياً، وما يثبت هذا الاستنتاج، أن رئيس الكنيست في الدورة الـ ١٨ رؤوفين رفلين، الذي قاد الكنيست في الدورة الـ ١٦، سعى بشكل دائم إلى تكثيف جدول الأعمال، ولكن أداءه في الدورة الـ ١٨ كان معاكساً تماماً، إذ واصل نهج سابقته وعززه أكثر.

سعى الائتلاف الحاكم، مع بدء الدورة الـ ١٨، إلى فرض أنظمة وتعديل قوانين بسرعة البرق، في جوهرها ضرب دور المؤسسة التشريعية في مراقبة الحكومة، منها ما اعترض عليه رفلين، نظراً لطابعه المفضوح، ومنها ما مد اليد إليه وساعد على تمريره.

ونذكر هنا قانونين في منتهى الأهمية، وهما تعديل قانون كبير خلال يومين فقط، يتيح للحكومة تقديم مشروع ميزانيتين لعامين في آن واحد، وهذا كان مطلب المسيطرين على الاقتصاد، والثاني وهو الأخطر، تعديل قانون ما يسمى «أراضي الدولة»، الذي يتيح للدولة ببيع الأراضي وليس فقط تأجيرها لأمد طويل، بما في ذلك أراض عربية بملكية خاصة جرت مصادرتها على مدى السنين، تحت زعم «المصلحة العامة» ولم يتم استخدامها، ويضمن القانون ما يمنع أصحاب هذه الأراضي من استرجاعها بسبب عدم استخدامها لما يسمى «المصلحة العامة»، ونستطيع من هنا معرفة من المستفيد المباشر من هذه القوانين: كبار أصحاب رأس المال.

وتم وضع أنظمة برلمانية جديدة باتت تحدّ من قدرة النواب على سن قوانين اقتصادية واجتماعية تتعارض مع رغبة الحكومة والسياسة الاقتصادية، ويقضي النظام المعمول به في الدورتين السابقتين، بأن كل قانون اقتصادي أو غير اقتصادي، تفوق تكلفته خمسة ملايين

شيكل سنوياً، بمعنى ١,٣ مليون دولار ـ وهو مبلغ تافه جداً في الاقتصاد الإسرائيلي ـ يجب أن يحظى بأغلبية لا تقل عن ٥٠ نائباً، بمعنى أنه لو حصل القانون على غالبية الموجودين في القاعة، وكانت الغالبية ٤٩ نائباً، لسقط القانون، وقد حصلت عدة حالات كهذه، وهذا وغيره يؤكد حقيقة المساعي لتغيير وجه نظام الحكم في إسرائيل، وتقليص حجم تأثير الهيئة التشريعية على السياسات والإستراتيجيات العامة التي توجّه نظام الحكم في إسرائيل.

أما على مستوى جهاز القضاء، فمن جديد ظهر اسم حاييم رامون، السابق ذكره في عدة متغيرات في أوائل التسعينيات، فقد سعى رامون مع توليه حقيبة القضاء في حكومة إيهود أولمرت إلى تغييرات في نظام اختيار القضاة، وبشكل خاص في المحكمة العليا، وكان في حالة صدام مع رئيسة المحكمة العليا السابقة القاضية دوريت بينيش، إلا أن رامون «تورط» في قضية تحرش جنسي، بتقبيله مجندةً إسرائيليةً في مكتب رئيس الحكومة، كلفته لائحة اتهام والحكم عليه بالعمل لمصلحة الجمهور فترةً قصيرةً، وهذا ما أوقف كل ما بادر إليه، ولكن قضيته كانت محط تساؤلات في الساحة الإسرائيلية، وقد خصّص مراقب الدولة العام تقريراً حول ملابسات قضيته، وظهرت شبهات حول تدخل جهات خارجية في مسألة إعداد لائحة اتهام ضد رامون.

آتى بعده، المحامي دانييل فريدمان، وقيل في حينه أن فريدمان هو واحد من العقول المدبرة للأفكار التي طرحها رامون، إلا أن فريدمان وصل إلى حكومة لم تكن بهذا القدر من التماسك لتنجح في تمرير قوانين بهذا المستوى من الحساسية، ترمي إلى تغييرات بنيوية مصيرية في جهاز القضاء.

وما حصل في جدول أعمال الكنيست، حصل أيضاً في ما يتعلق بالسعي إلى ضرب جهاز القضاء، بمعنى أنه في الدورة البرلمانية الـ ١٨، واصل حزب الليكود وأحزاب اليمين المتشدد، ومعها أسماء بارزة أيضاً من حزب «كديما» المعارض، السعي إلى إجراءات تهدف إلى تغييرات كبيرة في جهاز القضاء.

وعمل اليمين المتشدد بوضوح أكبر مما كان في حكومة حزب «كديما»، فسارع من أجل تغيير بنية لجنة تعيين القضاة، لضمان أغلبية واضحة لليمين المتشدد، وسعى إلى إلغاء أنظمة تقليدية قائمة في اختيار رئيس المحكمة العليا، وغيرها من الإجراءات، واللافت للنظر، أن كل واحد من هذه الإجراءات، ألصقت به وسائل الإعلام، ومعها شخصيات سياسية، اسم أحد القضاة

أو أكثر، من المستفيدين من هذه التغيرات، والجامع بينهم جميعاً، أنهم محسوبون على التيار اليميني المتشدّد.

والأهم من هذا، أن اليمين سعى إلى انتخاب رئيس جديد للمحكمة العليا الإسرائيلية، يتبنّى فكرة عدم تدخل جهاز القضاء الزائد في القرارات الحكومية والبرلمانية، وهذا وحده، يعكس الهدف، ويعيدنا إلى دائرة السعي إلى تقليص دائرة القرار في المؤسسة الإسرائيلية وضرب الهيئة التشريعية والجهاز القضائي.

في هذا السياق، من الضروري الإشارة إلى أن كبار أصحاب رأس المال، لم يكتفوا بالبحث عن «الرجل القوي»، بل أرادوا، أيضاً، استثمار القوة اليمينية المتشددة المتصاعدة، إذ لاحظوا أن قوى اليمين معنية هي الأخرى بقلب موازين النظام وتضييق دائرة القرار، ولهذا شهدنا عدة حالات من التعاون والتنسيق.

وربما أن ما يعبّر عن هذه الحالة حملة أوساط شعبية في إسرائيل للضغط على الحكومة من أجل زيادة حصتها في أرباح حقول الغاز التي تم العثور عليها قبالة شواطئ مدينة حيفا وغيرها، في البحر الأبيض المتوسط، إذ إنه في اتفاقيات التنقيب عن الغاز اختارت الحكومة لنفسها نسبةً زهيدةً، ولكن بعد أن تبيّن أن هناك حقولاً ضخمةً جداً، قامت حملة شعبية تطالب بفتح الاتفاقيات.

وفي المقابل لم يكن من كبار الأثرياء الذين فازوا بعمليات التنقيب إلا أن قادوا حملة مضادة ضد الحملة الشعبية استخدموا فيها عبارات سياسية يمينية متطرفة، مثل أن الحملة الشعبية تريد لإسرائيل «أن تبقى رهينة لغاز العرب»، وغيرها من العبارات، التي كانت تنشر كإعلانات في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة.

استئناف البحث في تغيير النظام

لم تكن نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في العاشر من شباط عام ٢٠٠٩، مغايرةً للانتخابات السابقة، واستمر ضعف الكتلتين الكبريين نسبياً، إذ إنهما لم تحققا أكثر من نصف المقاعد مجتمعتين، وكما في الدورات السابقة، فإن ضعف الكتلة الأكبر التي يناط بها تشكيل الحكومة، يضطرها إلى تشكيل حكومة استقرارها يبقى صعباً، ولكن ما ميّز حكومة بنيامين نتنياهو في الدورة الـ ١٨ عن سابقاتها في العقدين الأخيرين، أنها استندت إلى تكتل يميني

متشدد من ٦٥ نائباً، يتفق على سياسة رفضية لحل الصراع، ويؤجج القوانين العنصرية.

استغل نتنياهو ـ المعروف بالتصاقه بمصالح كبار المسيطرين على الاقتصاد الإسرائيلي ـ هذا التلاحم السياسي في حكومته لتمرير سياسة وقوانين اقتصادية تخدم من دعموه أساساً للعودة على رأس الحكومة. وفي الدورة البرلمانية الـ ١٨ ظهر «الرجل القوي» في شخص نتنياهو، ولكن أمامه شخصية ندية، على الرغم من شراكته في الائتلاف الحاكم هو وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان.

دخل ليبرمان الدورة الـ ١٨ وفي جعبته، علاوةً على سلسلة من القوانين العنصرية، سلسلة أخرى من الاقتراحات لتغيير النظام الانتخابي، وحتى أنه بداية لوّح بمطلب تغيير النظام الحاكم، وتحويله إلى جمهوري، وحينما لم يجد تأييداً لمطلبه، عاد وطرح سلسلةً من المطالب لتغيير النظام الانتخابي، من بينها فسح المجال أمام حملة الجنسية الإسرائيلية والمقيمين بشكل دائم في الخارج، بمعنى مهاجرين، التصويت في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، وهو ما سبق ذكره هنا، ومن أجل «إرضائه» شكّل نتنياهو لجنةً لفحص أشكال تغيير النظام الانتخابي، ولكن اللجنة لم تتوصل إلى شيء، وانتهت الدورة من دون تغيير شيء، لأن موازين القوى، في هذه القضية، لا تساعد على تغيير ما يريده ليبرمان.

ظهرت في السنوات الأخيرة عدة توصيات، من بينها توصيات طاقم عمل في معهد الديمقراطية الإسرائيلي، ومن قبله لجنة شكلها رئيس الدولة السابق موشيه كتساب، ومقترحات صدرت عن طواقم أكاديمية، وتعددت فيها المقترحات، إلا أن من أبرزها، الاتجاه لزيادة عدد مقاعد الكنيست، ومناصفتها بين انتخابات قطرية نسبية، وإقليمية، إضافةً إلى المطلب الدائم برفع نسبة الحسم.

وكل هذه المقترحات تجد صعوبةً في التنفيذ، فزيادة عدد أعضاء الكنيست إلى ١٥٠ نائباً أو ١٨٠ نائباً، تحتاج إلى استعدادات لوجستية ليست قليلةً تتعلّق حتى بمبنى البرلمان، ومن ثم تعديل سلسلة كبيرة من القوانين التي ترتكز إلى عدد مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، والأهم من هذا، هو زيادة ميزانية ضخمة للكنيست، وهو أمر ليس من السهل تمريره في الأجواء الحالية في الشارع والمؤسسة الحاكمة.

ومن حيث الانتقال إلى الانتخابات الإقليمية، ولو إلى نصف المقاعد، فإن هذا سيواجه معارضةً من الكتل القطاعية، مثل المتدينين والأحزاب السياسية الصغيرة، وحتى صاحب الاقتراح، ليبرمان

سيكون متضرراً، كونه يعتمد على أصوات المهاجرين الجدد، الذين لا يشكلون أغلبية في أي من التجمعات والمناطق السكانية.

أما بالنسبة إلى رفع نسبة الحسم، فإن الأمر يبقى وارداً، فنسبة الحسم اليوم ٢٪، ولكن لا يمكن رفعها إلى ٥٪، كما يطالب ليبرمان وغيره، لأن الأحزاب الصغيرة ستعترض ولهذا، فإن السيناريو الأكثر واقعيةً، من حيث احتمالات التطبيق وفق الظروف القائمة حالياً، هو رفع نسبة الحسم إلى ٢,٥٪ أو ٣٪، ولكن هذه النسبة لن تغيّر الحال، وكما ذكر هنا، فإن المتضرر الأبرز من هذه النسبة كما في كل المقترحات الأخرى، هم المواطنون العرب، المستهدفون أساساً من هذه المقترحات، ولكن تضررهم لن يحرّض قوى سياسية برلمانية على معارضة المقترحات.

ولا يعني استعراض الأضرار من تغيير النظام الانتخابي من وجهة نظر إسرائيلية، استحالة الإقدام على تغييرات كهذه، فربما وجد المبادرون أغلبيةً برلمانيةً لهذا التغيير أو ذاك، ولكن هذا سيفجّر أزمات سياسيةً واجتماعيةً في داخل الشارع الإسرائيلي، من الصعب وضع سيناريوهات لها، طالما أن الحديث حتى الآن يدور حول فرضيات لتغيير نظام الانتخابات.

الباب الثاني

الدورة البرلمانية والظروف التي سبقت الانتخابات

كانت الدورة الثامنة عشرة للكنيست، التي اختتمت بانتخابات كانون الثاني من العام ٢٠١٣، الأكثر تميزاً، من بين جميع الدورات البرلمانية في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة على وجه الخصوص، وهذا لكون الائتلاف فيها كان الأكثر ثباتاً وتماسكاً، والدورة الأطول عمراً منذ العام ١٩٩٦، إلى جانب أنها سجلت ذروةً في التطرف اليميني، الذي سيطر على الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو.

أفرزت انتخابات العام ٢٠٠٩، ولأول مرّة، في تاريخ البرلمان الإسرائيلي، أغلبيةً مطلقةً لليمين المتطرف، ومعه كتلتا الأصوليين «الحريديم»، وشكّلت هذه الغالبية ركيزةً قويةً لحكومة نتنياهو، الذي لم يضم كل التكتل اليميني للحكومة، بل ضمّ حزب «العمل» في محاولة منه لبث رسالة إلى العالم، تخفف من حدة التطرف الحاصلة في الساحة السياسية الإسرائيلية.

وكانت نتائج الانتخابات البرلمانية الـ ١٨ في العام ٢٠٠٩ كالتالي: ٢٨ مقعداً لحزب المعارضة «كديما» الذي لم ينجح في تشكيل الحكومة، ثم ٢٧ مقعداً لحزب الليكود الحاكم، و١٥ مقعداً لحزب «يسرائيل بيتينو»، بزعامة أفيغدور ليبرمان، أما حزب «العمل» ولأول مرّة في تاريخ إسرائيل، فحل في المرتبة الرابعة، ليحصل على ١٣ مقعداً، وبعد أقل من عامين من الانتخابات، يبادر رئيسه، وزير الأمن إيهود باراك، لشقه مع أربعة نواب آخرين، ويشكل كتلةً من خمسة نواب تُبقي على الشراكة في حكومة نتنياهو، وقد أقدم باراك على هذه الخطوة، قبل صدور قرار نهائي في حزبه يقضي بالانسحاب الكلي في الحكومة.

وحصلت كتلة «شاس» على ١١ مقعداً، ثم «يهدوت هتوراة» على خمسة مقاعد، وكتلتا المستوطنين على ٧ مقاعد، وكتلة ميرتس على ٣ مقاعد، فيما حصلت الكتل الثلاث التي تمثل

الشارع العربي على ١١ مقعداً، موزعةً على النحو الآتي: «القائمة الموحدة – العربية للتغيير» ٤ مقاعد، «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» ٤ مقاعد، «التجمع الوطني الديمقراطي» ٣ مقاعد.

تركيبة الحكومة والساحة الحزبية

كما ذكر، فقد تخوّف نتنياهو في بداية طريقه في الحكومة الثانية التي يشكلها، من أن تظهر حكومته في غاية التطرف، ولهذا فقد اختار عدم ضم كتلة «هئيحود هليئومي» من ٤ نواب، لكونها تضم النائب ميخائيل بن آري، وهو من كان في الماضي المدير العام لحركة «كاخ» الإرهابية، وهي الحركة المحظورة في عدد من دول العالم، كما يحظرها القانون الإسرائيلي وإن كان الحظر على الورق، وحتى أن هذا النائب شخصياً يحظر عليه دخول الولايات المتحدة الأميركية، بسبب ارتباطه بالحركة الإرهابية.

لم يخفف، هذا الاستثناء، من منسوب العنصرية والتطرف في كتل الائتلاف، وخاصةً في حزبي «الليكود» و«يسرائيل بيتينو»، إذ كان عدد كبير من النواب الذين نافسوا عنصرية كتلة «هئيحود هليئومي»، التي بقيت في فلك الحكومة، في كل ما يتعلق بالتشريعات العنصرية، وتلك التي تقوّض الديمقراطية، إلى جانب التي تعرقل حل الصراع.

ومقابل هذا الاستثناء، ضم نتنياهو حزب «العمل» برئاسة إيهود باراك، ولكن تبع هذا حالة تمرد من خمسة نواب في كتلة «العمل» البرلمانية، التي تشكلت من ١٣ نائباً، وتأججت الأزمة في حزب «العمل» إلى أن بات المعارضون للانضمام، ومن ثم البقاء في الحكومة أغلبيةً، وقبل التوجه إلى جلسة استثنائية لمؤتمر الحزب، في الشهر الأول من العام ٢٠١١، بادر باراك إلى انشقاق في حزبه، بانسحابه مع أربعة نواب من الكتلة، وشكّل كتلةً جديدةً، بقيت في حكومة نتنياهو حتى يومها الأخير وضمنت لها الاستمرارية، مقابل أربع حقائب وزارية.

وكانت الخطوة التالية لنتنياهو بعد تشكيل الحكومة، السعي إلى تغيير أنظمة وقوانين ذات أبعاد إستراتيجية، منها ما يخلق ظروفاً أفضل لحكومته، وأخرى، من أجل الإيفاء بالتزامات قطعها كما يبدو لكبار أصحاب رأس المال، الذين ساعدوه على العودة إلى كرسي رئاسة الحكومة.

كانت الخطوة الأولى إقرار اتباع نظام جديد يقضي بإقرار ميزانية الدولة لعامين معاً، ليخفف

عن ذاته وعن حكومته، الضغوط السنوية التي تواجهها كل حكومة في إسرائيل، في مرحلة إقرار الموازنة العامة، وهذا النمط جرى في السنوات الأربع، من العام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١.

كانت خصخصة ما يسمى «أراضي الدولة»، القانون الأبرز الذي أقدم عليه، ما يعني إتاحة بيع أراض «تملكها الدولة»، وقسم كبير منها أراض عربية مصادرة منذ عشرات السنين، بزعم «خدمة المصلحة العامة» ولكن لم يتم استخدامها، وتضمّن القانون بنداً يقضي بعدم أحقية أصحاب الأرض الأصليين في استعادة الأرض بسبب عدم استخدامها.

وكانت هذه الإجراءات مؤشراً على طبيعة عمل نتنياهو في الساحة البرلمانية، فقد استغل نتنياهو تماسك الائتلاف غير المسبوق، ونستطيع القول، غير المسبوق في العقود الأربعة الأخيرة، من حيث غياب حالات التمرد في كتل الائتلاف الأساسية، باستثناء ما جرى في حزب «العمل»، الذي لم يؤثر إطلاقاً على «انسيابية» عمل الائتلاف الحاكم، على مدى حوالى أربع سنوات.

سعى نتنياهو بموازاة ارتكازه إلى ائتلاف متين ـ لم تهدده أيّ من النزاعات الحزبية الداخلية المألوفة ـ إلى تفتيت حزب «كديما»، المنشق أساساً عن حزب «الليكود» في نهاية العام ٢٠٠٥، كونه كان الكتلة الأكبر من بين جميع الكتل البرلمانية في تلك الدورة وله ٢٨ مقعداً، وفي الأشهر الأولى لحكومته، بادر نتنياهو إلى تعديل قانون الانشقاقات في الكتل البرلمانية، من حد أدنى لثلث أعضاء الكتلة، إلى السماح لسبعة أعضاء كنيست، في كتلة يتجاوز عدد أعضائها ٢٢ نائباً، الانشقاق عن كتلتهم وتشكيل كتلة برلمانية.

وقيل في حينه إن تفصيل القانون، جاء لإتاحة الفرصة لمن كان في حينه الرجل الثاني في حزب «كديما» شاؤول موفاز، الانشقاق مع نواب آخرين عن الكتلة برئاسة تسيبي ليفني، وعلى الرغم من نفي موفاز الأمر في حينه، إلا أن أعضاء بارزين في «كديما» مقربين من موفاز، اعترفوا بطبيعة ذلك القانون، خلال الحملة الانتخابية الأخيرة، ومن المفارقة، أن هذا القانون ارتد على موفاز ذاته، حينما سعى سبعة نواب من «كديما» للانشقاق عن حزبهم، قبل الانتخابات من أجل الانضمام إلى «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني.

ولكن بعد تلك المحاولات لتفتيت «كديما»، جاءت المحاولة الناجحة الأخرى، التي فاجأت إلى حد ما، الحلبة السياسية، بشق كتلة حزب «العمل»، كما ذكر هنا.

السياسة الخارجية

كان واضحاً، منذ عودة نتنياهو إلى كرسي رئاسة الحكومة، وخاصةً مع الائتلاف الحاكم، ونتائج الانتخابات الكلية، أن نتنياهو سيغيّر اتجاه مقود السياسة، فهو تسلّم منصبه بعد حكومة إيهود أولمرت وحزب «كديما»، التي انشغلت بقدر ما في المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، على الرغم من عدم حصول أي تقدم على الأرض، على مدى ثلاث سنوات. وفي العام الأخير، خاضت تلك الحكومة مساراً غير مباشر بوساطة تركيا، للمفاوضات مع سورية، وهو أيضاً لم يأت بأي جديد.

واكتفى نتنياهو في بداية حكمه، بنثر خطابات سياسية دون أن يوضّح موقفه، وفي المقابل، كانت ملامح تغيير في البيت الأبيض، مع بدايات ولاية الرئيس باراك أوباما، الذي أظهر في تلك الأيام، موقفاً مغايراً لسلفه جورج بوش الابن، بأن طالب بتقدم جدي في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ودعا أيضاً في حينه، إلى تغيير شكل التعامل مع الدول والشعوب العربية والإسلامية، وكما ظهر هذا في «خطاب القاهرة» الذي ألقاه أوباما في ربيع العام ٢٠٠٩، في العاصمة المصرية.

ألقى نتنياهو في حزيران عام ٢٠٠٩ ـ في ظل ما بدا أنه ضغوط ـ خطاباً سياسياً في جامعة بار إيلان، في مدينة تل أبيب، والذي عرف لاحقاً باسم «خطاب بار إيلان»، وفيه أعلن «قبوله» مبدأ الدولتين، ولكنه رسم ملامح غير ممكنة للدولة الفلسطينية، بأنها لا ترتكز إلى حدود ١٩٦٧، ولا اتصال جغرافياً مباشراً لها مع العالم الخارجي، ولا تسيطر على أجوائها، ومنزوعة السلاح، وغيرها من المواصفات التي تنزع عنها أي صفة للسيادة، وبطبيعة الحال فإن القدس تبقى كلها لإسرائيل، ولا حديث عن عودة اللاجئين.

طرح نتنياهو ـ زيادةً على كل ما سبق ـ شرط اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل على أنها «دولة الشعب اليهودي» في العالم كله. وعلى الرغم من كل هذا، فإن غالبية ائتلافه لم ترض حتى عن سماع مصطلح «دولة فلسطينية».

أعلن نتنياهو، بعد ذلك، عن «تجميد» الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة مدة عشرة أشهر، إلا أن كل التقارير الرسمية وغير الرسمية، ومن بينها تقارير حركة «السلام الآن»، دلّت على أن البناء الاستيطاني في الأشهر العشرة تلك، كان أعلى من وتيرة البناء الاستيطاني القائم

في السنوات الأخيرة، وهذا تحت «لافتة» استثناءات تضمنتها «خطة التجميد» إياها، ومنها، استكمال المشاريع التي بدأت، ومنها ما كان في مرحلة تهيئة الأرض فقط، واستثناء ما يسمى «المرافق العامة» للمستوطنات.

قادت كل هذه التحركات، إلى ثلاثة أو أربعة لقاءات بين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس، ولكنها لم تثمر شيئاً، في حين سجل الاستيطان في ظل حكومة بنيامين نتنياهو، ذروةً غير مسبوقة، من حيث المشاريع التي نُفذت وتلك التي تم إقرارها، إن كان في سائر أنحاء الضفة الغربية المحتلة، أو في القدس المحتلة.

تسلّم نتنياهو، بموازاة ذلك الحكومة، وسط علاقات مميزة مع تركيا، التي عملت وسيطاً بين حكومة أولمرت والقيادة السورية، في سعي تركيا لأخذ دور إقليمي، وتخللت تلك العلاقات أزمة، كادت تنهيها بعد فترة قصيرة، وهي تلك التي نشبت في أعقاب العدوان على غزة في الأيام الأخيرة من العام ٢٠٠٨، ولكن نتنياهو وفور وصوله إلى الحكم، أبدى معارضةً شديدةً لاستمرار الاتصالات مع سورية، رافضاً أي حديث عن أي انسحاب من مرتفعات الجولان السوري المحتل، وهنا بدأت العلاقات مع تركيا تزداد توتراً، انعكست بخطابات حادة من الجانبين.

ووصلت الذروة الأولى للأزمة، بتعامل مهين مع السفير التركي في تل أبيب، من قبل نائب وزير الخارجية داني أيالون، أما الذروة الأكبر للأزمة، فقد بلغت بمجزرة أسطول الحرية، في اليوم الأخير من شهر أيار عام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من ذلك، فإن العلاقات التجارية بين الجانبين استمرت وتطورت، وكان التراجع المرحلي في التبادل التجاري في أوقات معينة، ناجماً عن الأزمة الاقتصادية، ولكن في العام ٢٠١١، سجل التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا ذروةً غير مسبوقة، بتجاوزه بقليل ٤ مليارات دولار، مع ميل واضح لصالح تركيا، ٦٠٪ صادرات تركية مقابل ٤٠٪ إسرائيلية.

من الواضح أن تعيين أفيغدور ليبرمان وزيراً للخارجية، خلق أجواءً غير مريحة مع عدد من الدول الأوروبية، ناهيك عن انقطا ع أي اتصال بين ليبرمان وأي وزير أو مسؤول عربي، على مدى سنوات ولايته، وأكدت تقارير كانت تصدر تباعاً أن مجال حركة ليبرمان في العالم كان محدوداً، فهو أقل وزير خارجية زار الولايات المتحدة الأميركية.

وزاد على ذلك، خطاب ليبرمان غير الدبلوماسي والحاد، ضد دول أوروبية تتخذ مواقف

واضحةً من الاحتلال وجرائمه، وبشكل خاص دول شمال القارة الأوروبية، حتى أن ليبرمان، وفي بدايات ولايته، وجّه انتقادات إلى الولايات المتحدة، داعياً إلى خلق علاقات موازية وبديلة مع العالم، مستذكراً بشكل خاص روسيا، التي هاجر منها في العام ١٩٧٨، أو تطوير علاقات مميزة مع إفريقيا وأميركا اللاتينية، إلا أن كل مشاريع ليبرمان باءت بالفشل، وبقيت مسارات علاقات إسرائيل الخارجية، في اتجاه الدول المركزية التقليدية في شبكة تلك العلاقات.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

وصل بنيامين نتنياهو إلى الحكم، في ختام الربع الأول من العام ٢٠٠٩، وسط أحاديث عن أنه تلقى دعماً كبيراً من عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال، الذين ازداد نفوذهم أكثر في السلطة، في حين لوحظ تقارب بين نتنياهو وبين رئيس اتحاد النقابات العامة «الهستدروت» عوفر عيني، الذي تبيّن لاحقاً أنه كان عرّاب دخول حزب «العمل» إلى حكومة نتنياهو. وتبينت أكثر أوجه التفاهمات بين عيني ونتنياهو، عندما وافق الأول على فرض حالة هدوء نقابي لفترة معينة، إلى حين مرور الأزمة الاقتصادية، إلا أن هذا لم يمنع إضرابات نقابية، خارج إطار «الهستدروت».

بدأت حكومة نتنياهو ولايتها في اليوم الأول من نيسان عام ٢٠٠٩، في أوج انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي، ولم يكن الكنيست قد أقر بعد الميزانية العامة لذلك العام، فأقدم نتنياهو على طرح ميزانية تقشفية، للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وكانت المرّة الأولى التي تُقر في إسرائيل ميزانية عامين في آن واحد، واتخذها نتنياهو نهجاً، كرره في خريف العام ٢٠١٠، لميزانية العامين ٢٠١١ و٢٠١٢.

ارتكزت ميزانيتا ٢٠٠٩ و٢٠١٠ إلى معطيات «سوداوية» بشأن الاقتصاد والنمو، بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن تقارير سابقةً من تلك الفترة، كانت تشير إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي لن يغوص طويلاً في الأزمة الاقتصادية، وهذا ما ثبت ابتداءً من النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، حين بدأت المعطيات تنقلب رأساً على عقب.

ففي حين كان من المتوقع أن ينتهي العام ٢٠٠٩ بانكماش اقتصادي بنسبة ١,٥٪، وأن يكون النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٠، «نمو ركود»، من ١٪، فقد ارتفع النمو في العام ٢٠٠٩، بنسبة ٠,٨٪، وكان هذا يعتبر إنجازاً أمام توقعات الانكماش، في حين ارتفع النمو في العام ٢٠١٠

بنسبة حادة وكان ٤,٥٪ بدلاً من ١٪ حسب التوقعات الأولية.

وبدأت نسبة البطالة، التي بلغت ٧,٨٪ في النصف الأول من العام ٢٠٠٩، تتراجع في النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، واشتدت وتيرة التراجع، خلال العام ٢٠١٠، وهذه الحالة شهدناها أيضاً في العام ٢٠١١، حينما بلغت نسبة النمو الاقتصادي ٤,٨٪.

عادت منذ نهاية العام ٢٠١١، مؤشرات التباطؤ في وتيرة النمو الاقتصادي، وكان النمو في العام ٢٠١٢ يقارب ٣٪، ولكن العام الأخير سجل أيضاً أعلى حجم من العجز في الموازنة العامة، وبلغ ١٠,٥ مليار دولار، أي ما نسبته ٤,٢٪ من إجمالي الناتج العام.

وعلى الرغم من تلك المعطيات «الوردية»، فإن تقريراً لبنك إسرائيل المركزي، في العام ٢٠١١، حذّر من أن نسب النمو الاقتصادي، المرتفعة، مقارنةً مع الدول المتطورة، لم تصل إلى الشرائح الفقيرة، وحتى أن الشرائح الوسطى تأثرت بها بشكل طفيف من النمو، فعلى سبيل المثال، لم نشهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدل الرواتب.

حملة احتجاجات «نخبوية»

على الرغم من كل المعطيات الاقتصادية، فقد سجلت أسعار البيوت وإيجاراتها من العام ٢٠٠٩ وحتى العام ٢٠١١، ارتفاعاً حاداً بنسبة ٣٠٪ بالمعدل، إذ كان ارتفا ع الأسعار في المناطق البعيدة عن مركز البلاد أقل، بينما النسبة في منطقة تل أبيب الكبرى، أكثر من المعدل، وهذا الوضع خلق حالةً من التململ في منطقة تل أبيب، بشكل خاص.

بدأت حركة احتجاجات محدودة في أوائل شهر تموز عام ٢٠١١، تمثلت في نصب معسكرات خيام في الساحات العامة في تل أبيب، وسرعان ما تحولت التحركات إلى حملة احتجاجات شعبية، شملت مئات الآلاف على مدى ثلاثة أسابيع من الزخم، إلى أن وقعت عملية مسلحة عند الحدود مع صحراء سيناء المصرية، في النصف الأول من شهر آب من ذلك العام، فهدأت الحملة أسبوعاً أو أسبوعين، ولكن بعد ذلك، فشلت كل محاولات استنهاض الحملة بالزخم نفسه الذي شهدته في بدايتها، وكانت المشاركات في التظاهرات تتراوح بين بضع مئات وبضعة آلاف.

ولا يمكن القول إن تلك العملية المسلحة كانت سبباً في إخماد حملة الاحتجاجات، بل هناك عوامل موضوعية كانت واضحة منذ البدايات، تشير إلى عدم عمق هذه الاحتجاجات، فالشعارات

التي رفعت بداية كانت تركّز على أسعار البيوت، ثم انسحبت قليلاً على غلاء المعيشة، ولكن كل الشعارات المركزية التي رفعت، كانت بعيدةً كل البعد عن مطالب الشرائح الفقيرة، مثل غياب مطلب رفع الحد الأدنى من الرواتب، وتغيير شكل تركيبته، ونسبته من معدل الرواتب العام.

كذلك، فإن المطالب لم تشمل ظروف العمل، وبشكل خاص، اتساع ظاهرة التشغيل في المؤسسات الرسمية والبنوك وكبرى شركات القطاع الخاص، من خلال شركات القوى العاملة، التي تطغى عليها الظروف الاستبدادية، والحرمان من شروط اجتماعية أساسية.

وكان غائباً عن تلك الاحتجاجات اتحاد النقابات العامة «الهستدروت»، فيما رفض قادة حملة الاحتجاجات ظهور السياسيين على المنابر، ولكن لاحقاً كان تراجع في هذا المطلب.

الأهم من هذا، ما يخص حقيقة حملة الاحتجاجات تلك، وهو الابتعاد الكلي عن الخطاب السياسي، على الرغم من أن ميزانية وزارة «الأمن» المسؤولة عن جيش الاحتلال، تقتطع سنوياً نحو ١٦٪ من الموازنة العامة، في حين أن سلسلة من الأبحاث تؤكد أن حصة سياسة الحرب والاحتلال والاستيطان و«الأمن» بكل فروعه، من الموازنة العامة، تتراوح بين ٣٠٪ و ٣٢٪.

ويعكس هذا الأمر، ربما، تقرير مركز «أدفا»، «ثمن الاحتلال»، الذي صدر في شهر حزيران عام ٢٠١٢، وهو يصدر مرةً كل عامين، إذ أكد التقرير أن استمرار الاحتلال ينهك الاقتصاد الإسرائيلي، ولا يدمر الاقتصاد الفلسطيني فقط، مبيناً بالمعطيات والوثائق، أن حكومات الاحتلال تصرف ميزانيات ضخمة على الجيش كي يعزز الاحتلال، ولكن بشكل خاص تصرف ميزانيات ضخمةً على المستوطنين والمستوطنات كي تبقي على وجودهم في المستوطنات، وهذا على حساب نواحٍ حياتية، وأساساً على حساب القضايا الاجتماعية والرفاه.

يقول تقرير «أدفا» ـ بعد استعراض سلسلة من المعطيات والمقارنات، حول حجم الصرف على الاحتلال والاستيطان، وبشكل خاص الامتيازات الضخمة التي يحصل عليها المستوطنون ـ إن الاحتلال يمنع لحاق إسرائيل بالدول المتطوّرة في الغرب، ويشير إلى أن إسرائيل بحاجة إلى نسب نمو اقتصادي كتلك التي في دول شرق آسيا، مثل الصين والهند، كي تلحق بالدول المتطورة، من حيث مستوى المعيشة.

ويستعرض التقرير مقارنات في نسب النمو، فيتبيّن، أن معدل النمو السنوي في إسرائيل، منذ العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠١١ كان ٣,٣٪، بينما في الهند فقد بلغ المعدل السنوي للنمو

في الفترة نفسها ٧,٥٪، وفي الصين ١٠,٤٪، أما في دول الاتحاد الأوروبي ١,٦٪، وفي الدول الصناعية الكبرى «جي ٧» ١,٣٪.

ربما أن الوصف الدقيق للشريحة التي قادت تلك الاحتجاجات، كان في بحث أجراه بنك إسرائيل المركزي، صدر في شهر نيسان عام ٢٠١٢، والذي سعى إلى تحليل الشريحة الوسطى في إسرائيل، وفي ذلك البحث، جرى تقسيم الشريحة الوسطى إلى شريحتين «دنيا» و«عليا»، وألمح إلى أن من قاد الاحتجاجات كان الشريحة «العليا» من ضمن الشريحة الوسطى، ويشير البحث إلى أن اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، في الوقت الذي شهدت فيه إسرائيل تغيّرات سياسيةً واقتصاديةً، إلى جانب نمو اقتصادي، أدى إلى شعور بعدم الرضا عن ظروف المعيشة لدى الشريحة الوسطى، التي تعتبر أنها لم تحصل على حصتها الكافية من ثمار النمو، وهذا استنتاج يعود أيضاً إلى تقارير سابقة لبنك إسرائيل المركزي، أشارت إلى أن ثمار النمو بقيت مقتصرةً أساساً، على كبار أصحاب رأس المال في إسرائيل.

وترى الشريحة الوسطى أنها تتحمّل العبء الضريبي الأكبر، وعبء الناتج العام، وعلى الرغم من ذلك فإن مستوى معيشتها لا يتلاءم مع معطيات الاقتصاد الجيدة في إسرائيل.

ظهرت حكومة بنيامين نتنياهو في بدايات حملة الاحتجاجات، وكأنها في حالة «إرباك»، وبعثت ناطقيها يهاجمون وينتقدون، ولاحقاً تغيّرت اللهجة، وأقام نتنياهو لجنةً حكوميةً لبحث الأوضاع الاجتماعية، لتقدم توصياتها للحكومة، وترأس هذه اللجنة، الخبير الاقتصادي مانويل طراخطنبرغ، رئيس قسم التخطيط والميزانيات في مجلس التعليم العالي، الذي يُعتبر القسم الأهم في المجلس، فأصدر سلسلةً من التوصيات، بقي جُلّها حبراً على ورق.

انتهى صيف ٢٠١١ ودخل الشتاء، وحينها سمعنا نغمةً جديدةً من قادة حملة الاحتجاجات، مفادها أن الحملة ستستأنف في الصيف المقبل، وكان هذا في غاية الغرابة، وثبت لاحقاً، أنه ضرب من الخيال أن تتحكم بحركة الجماهير من صيف إلى آخر، ولهذا، رأينا حملة الاحتجاجات قد تبخرت، ومعها نتائجها المؤقتة والقصيرة، ولهذا أيضاً، لا غرابة في أنها لم تنعكس على حملة الانتخابات، وكان المستفيد منها، ثلاثة من وجوهها البارزين، الذين وصلوا إلى الكنيست، اثنان من خلال حزب «العمل» وثالث من خلال لائحة يائير لبيد.

مجمل القول، أن حملة الاحتجاجات تلك، لم تتغلغل، ولم تقنع الشرائح الفقيرة الأكثر تضرراً

من السياسة الاقتصادية، والضحية الأولى لغلاء المعيشة. وهذا سبب أساسي لفشلها. ولكن إذا سجلنا لها إنجازاً، فهو أنها أخرجت مئات الآلاف من بيوتهم ولو لوقت قصير في خطوة احتجاجية، وهذا الحراك ساهم في تحريك جزء من الجمهور المحبط في معاقل العلمانيين، وهذا ما انعكس في رفع نسبة التصويت بقليل في منطقة تل أبيب الكبرى، وبعدها في منطقة حيفا.

فقر وبطالة ولا أرق

تشير تقارير الفقر السنوية، في السنوات الأخيرة، الصادرة عن مؤسسة الضمان الاجتماعي، أو حسب تسميتها في إسرائيل، «مؤسسة التأمين الوطني»، إلى أن نسب الفقر تراوح مكانها، مع تغيّر طفيف إلى الأعلى والأسفل، ولكن تفاصيل تلك التقارير تعكس صورةً أخرى، في أساسها أن الفقر يتراجع بين اليهود، أو يراوح مكانه، بينما هو في ارتفاع مستمر بين العرب في إسرائيل، إلى ذلك استمرت الفجوات أيضاً بين قطاعات الجمهور اليهودي في إسرائيل، بين أشكناز وشرقيين، وغيرهم.

دلّ تقرير الفقر الصادر عن مؤسسة الضمان في نهاية العام ٢٠١١، عن العام ٢٠١٠، بشكل واضح، على أن الفقر ارتفع بين العرب وتراجع بين اليهود، وما يدعم هذا التقرير لاحقاً، هو تقرير مركز «أدفا» الصادر في مطلع العام ٢٠١٣ عن العام ٢٠١٠، وسنأتي عليه لاحقاً.

أما تقرير مؤسسة الضمان، الصادر في نهاية العام ٢٠١٢، عن العام ٢٠١١، فقد أشار أيضاً إلى أن الفقر ارتفع مجدداً بين العرب، وراوح مكانه بين اليهود، وهذا انعكاس لسلسلة أوضاع اجتماعية يعايشها العرب، وبشكل خاص، حرمانهم من فرص وظروف عمل متساوية، كما تدل على ذلك معطيات البطالة ومعدلات الرواتب.

سجل الفقر ارتفاعاً بين السكان، حسب تقرير الفقر الصادر في ٢٠١٢، من ٢٤,٤٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٢٤,٨٪ في العام ٢٠١١، وارتفع الفقر بين العائلات من ١٩,٨٪ إلى ١٩,٩٪ وبين الأطفال من ٣٥,٥٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٣٥,٩٪ في العام ٢٠١١.

يأتي هذا الارتفاع على الرغم من أن إسرائيل شهدت في العام ٢٠١١ انتعاشاً اقتصادياً، ونسبة نمو تعد الأعلى بين الدول المتطورة، ما يثبت أن النمو لم يتغلغل إلى الشرائح الفقيرة.

تظهر صورة أخرى بعد التدقيق في معطيات التقرير، أنه للسنة الثانية على التوالي، يرتفع

الفقر بين العرب وحدهم وبشكل ملموس، فنسبة الفقر العامة بين الفلسطينيين في إسرائيل، ارتفعت إلى ٥٦,٦٪ وبين عائلاتهم إلى ٥٣,٢٪ وبين أطفالهم إلى ٦٦٪، أما بين اليهود، فإن نسبة الفقر العامة هي ١٦,٨٪ وبين العائلات ١٤٪ وبين الأطفال ٢١,٥٪.

يشار إلى أن جزءاً كبيراً من الفقر بين اليهود، موجود أصلاً بين اليهود الحريديم، الذين يعيشون حياةً تقشفيةً بشكل إرادي، مثل امتناع غالبية رجالهم عن الانخراط في سوق العمل، وفي حين أن الحريديم يشكلون أقل بقليل من ١٦٪ من إجمالي اليهود في إسرائيل وفق تقديرات مختلفة، فإنهم يشكلون حوالى ٤٠٪ من الفقراء اليهود، ما يعني أن الفقر بين اليهود من دون الحريديم يهبط في هذه الحالة إلى أقل من ١١٪.

كما يتضح من التقرير، أن الفقر بين العرب أكثر عمقاً من الفقر بين اليهود، واستناداً إلى معطيات تقرير الفقر ذاته، فإن المخصصات الاجتماعية أنقذت نحو ٥٠٪ من الفقراء اليهود ورفعتهم من تحت خط الفقر، بينما المخصصات ذاتها، أنقذت ١١٪ فقط من الفقراء الفلسطينيين من تحت خط الفقر.

ويدعم هذه المعطيات، تقرير مركز «أدفا» الصادر في مطلع العام ٢٠١٣، حول وضعية شرائح الأجيرين، ويقسم التقرير الأجيرين إلى ثلاث شرائح «دنيا» و«وسطى» و«عليا»، بناءً على معدلات المداخيل، ويُجري التقرير مقارنات، بين معطيات الأعوام ٢٠١٠ و٢٠٠٢ و١٩٩٢، ليتوصل إلى استنتاج مفاده أن الشريحة الوسطى قد تقلصت في ٢٠١٠، والقسم الأكبر اتجه إلى الشريحة «الدنيا»، وقسم آخر اتجه إلى الشريحة «العليا».

تظهر تفاصيل التقرير، كتقرير الفقر، صورةً مختلفةً، لأن الحاصل بين اليهود، هو انكماش الشريحتين الوسطى و«الدنيا» وارتفاعها في الشريحة «العليا»، أما لدى العرب، فقد انكمشت الشريحتان «العليا» و«الوسطى» وارتفعت الشريحة «الدنيا»، وعملياً فإن اتساع الشريحة «الدنيا» بشكل عام، ناجم عن سقوط المزيد من العرب في دائرة الفقر.

وحسب تقرير «أدفا»، فإن ٣١,٢٪ من اليهود كانوا ضمن هذه الشريحة «الدنيا» في العام ١٩٩٢، لتنخفض في العام ٢٠١٠ إلى ٢٩,٩٪، أما لدى العرب، فكان ٥٦,٤٪ منهم في العام ١٩٩٢ ضمن الشريحة «الدنيا» اقتصادياً، لترتفع في العام ٢٠١٠ إلى ٦٤٪.

تقلصت النسبة في الجمهورين على مستوى الشريحة الوسطى، ولكن بتفاوت، ففي العام

١٩٩٢ كان ٣١,١٪ من اليهود ضمن الشريحة الوسطى، وتقلصت في العام ٢٠١٠ إلى نسبة ٢٨,٥٪. أما لدى العرب فقد كانت ٢٦,٤٪ من بينهم ضمن الشريحة الوسطى في العام ١٩٩٢، لتنخفض إلى ٢٣,٤٪ في العام ٢٠١٠.

وتستمر الفجوات في الشريحة «العليا»، ففي حين كان في العام ١٩٩٢ نحو ٣٧,٧٪ من اليهود ضمن الشريحة «العليا»، فإن نسبتهم ارتفعت في العام ٢٠١٠ إلى ٤١,٦٪. أما بين العرب، فقد انخفضت النسبة من ١٧,١٪ في العام ١٩٩٢ إلى ١٢,٦٪ في العام ٢٠١٠.

تأتي معدلات البطالة في السياق ذاته، وحسب تقارير سلطة التشغيل الرسمية، التي تصدر مرّةً كل ثلاثة أشهر، فإن معدل البطالة في العام ٢٠١٢، كان في حدود ٧٪، ولكن البطالة بين العرب بلغت بالمعدل ما بين ٢٣٪ و٢٥٪، بينما بين اليهود، فقد كانت حوالى ٤,٥٪. ويشكل العرب ما نسبته ١٤٪ من القوى العاملة في إسرائيل، ما يعني أن البطالة بينهم تشكل حوالى ٥٠٪ من إجمالي البطالة في إسرائيل.

وهذا المشهد، المبني على معطيات رسمية، يفسّر حقيقة سكوت إسرائيل الرسمية، ومن ثم الشارع وحملة الاحتجاجات الشعبية، على ظاهرتي الفقر والبطالة، فعلى الرغم من ارتفاعها بين العرب، نسمع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يقول في مؤتمر صحافي في الخامس من حزيران عام ٢٠١٢، وبحضور رئيس منظمة الدول المتطورة (OECD)، أنخيل غوريه: «إننا نرى أن الفقر في إسرائيل يتراجع منذ عامين، والبطالة تتراجع، ونحن نساعد المسنين».

يفسر هذا المشهد لماذا لم تلعب الأوضاع الاقتصادية، هي الأخرى دوراً في حملة الانتخابات، أو لم يكن لها تأثير في اتجاهات التصويت، والنتائج النهائية للانتخابات في مطلع العام ٢٠١٣.

ولكن الفجوات لم تكن فقط بين العرب واليهود، بل داخل الجمهور اليهودي ذاته، إذ استمرت الفجوات التاريخية بين اليهود «الأشكناز» (الغربيين) واليهود السفراديم (الشرقيين) في كل النواحي تقريباً، على الرغم من تقلص تلك الفجوات مع السنين.

فمثلاً على مستوى الرواتب، وحسب تقارير دورية صادرة عن مراكز مختصة، ودائرة الرواتب في وزارة المالية، نرى أن معدل الرواتب لدى اليهود الأشكناز، حوالى ١٣٠٪ من معدل الرواتب العام، بينما معدل رواتب اليهود الشرقيين وصل إلى ١٠٧٪ من معدل الرواتب العام، حسب التقرير الأخير الصادر في العام ٢٠١٢، وفي هذا ارتفاع طفيف عن سنوات سابقة، حينما كان

المعدل في حدود ١٠٣٪، أما معدل رواتب العرب، فهو حوالى ٦٧٪ من معدل الرواتب العام.

ونرى أيضاً في تقرير مركز «أدفا» السابق ذكره، عن الشرائح بين الأجيرين، أنه في حين أن ٢٩,٩٪ من اليهود في إسرائيل ضمن الشريحة «الدنيا» الاقتصادية، فإن هذه النسبة بين الأشكناز تهبط إلى ٢٠,٦٪ وترتفع بين الشرقيين إلى ٢٤,٦٪، والحال ذاته نجده في الشريحة «العليا»، حوالى ٥٥٪ من الأشكناز، وأكثر بقليل من ٤٥٪ من اليهود الشرقيين.

العنصرية وضرب المنظمات الديمقراطية

انعكس التطرف اليميني في الدورة البرلمانية السابقة، في ظل حكومة بنيامين نتنياهو، بتصعيد وتيرة سن القوانين ذات الطابع العنصري، وزاد عليها، محاولات لسن قوانين واتخاذ قرارات لضرب عمل المنظمات الحقوقية، وكافة الأطر التي تناهض الاحتلال، وتتلقى دعماً خارجياً، وصل حد تقويض عمل منظمات الأمم المتحدة، الناشطة في الضفة الغربية والقدس المحتلة، يضاف إلى هذا، الملاحقات السياسية ضد العرب وشخصيات سياسية بينهم، ووصلت إلى حد الملاحقات السياسية بين اليهود، مثل ملاحقة أقسام في الجامعات الإسرائيلية، مثل أقسام للعلوم الاجتماعية والسياسية ومحاضرين في جامعات إسرائيلية، ومسؤولي أقسام في وزارة التعليم، وحملات ضد فنانين وأدباء ومثقفين.

لم يكن سن القوانين العنصرية أو تلك التي تستهدف بشكل خاص العرب في إسرائيل، وليد دورة برلمانية، إذ إن مسلسل هذه القوانين لم يتوقف على مدار ٦٥ عاماً، ولكن ابتداءً من الدورة الـ ١٧ في ظل حكومة إيهود أولمرت، واستمراراً في الدورة الـ ١٨ في ظل حكومة نتنياهو، شهدنا تصعيداً خطيراً وكبيراً جداً، في وتيرة سن هذه القوانين.

كان الائتلاف الحاكم برئاسة أولمرت، في الدورة الـ ١٧، أضعف من أن يسيطر على نوابه، الذين كانوا يلتقون مع نواب المعارضة اليمينية المتطرفة، وحينما انتقل اليمين المتطرف إلى سدة الحكم في العام ٢٠٠٩، واصل سن مثل هذه القوانين، وفي الوقت نفسه، لم يكن بحاجة إلى بلورة قوانين جديدة، كون الأهداف من تلك القوانين، تحول جزءاً منها إلى سياسة عامة في الوزارات المختلفة.

وكما ذكر، فإن جديد الدورة الـ ١٨، إلى جانب القوانين العنصرية، كان ملاحقة، منظمات

حقوقية ومنظمات مناهضة للاحتلال، ومنظمات أممية، إضافة إلى تصعيد ملاحقة القيادات السياسية، خاصة من النواب العرب، وكل من له صوت آخر، خارج سرب اليمين المتطرف.

كان استمرار تمديد قانون الطوارئ، لمنع لم الشمل، ومنع منح إقامة لكل زوج أو زوجة من الضفة الغربية أو قطاع غزة من بين القوانين ذات الطابع العنصري التي تستهدف الفلسطينيين عامة، وأضيف إليها في السنوات القليلة الماضية الدول العربية، والقانون يطال آلاف العائلات العربية ويهدد بتفسخها.

وجرى سن قانون يُجيز بيع ما يسمى «أراضي دولة» ومن بينها أراض عربية صودرت فيما مضى تحت ذريعة الاستخدام «للصالح العام»، ولم تستخدم، وقانون «مزارع الأفراد»، لتوزيع الأراضي العربية المصادرة في صحراء النقب (جنوب) على اليهود.

ومن أخطر القوانين العنصرية التي أقرها الكنيست، قانون «لجان القبول»، وهو قانون يُجيز لكل بلدة يهودية يعد سكانها بالمئات، إقامة «لجان قبول»، لكل شخص أو عائلة تطلب السكن في هذه البلدة، و«يحق» للجان القبول، رفض أي فرد أو عائلة لا تنسجم مع «الثقافة»، و«الحضارة» و«الأيديولوجيا» السائدة في البلدة، بمعنى رفض إسكان العرب أساساً.

وسن قانون يحظر على المؤسسات الرسمية، التي تتلقى تمويلاً من خزينة الدولة، تمويل نشاطات لإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، وهذا موجهٌ بالأساس إلى المجالس البلدية والقروية العربية، وهو نص «مخفف» عن النص الأول، الذي كان يحظر كلياً إحياء النكبة، ولكن النص «المعدّل» يُشكل أساساً لتوسيع نطاق القانون مستقبلاً، في اتجاه الهدف الأولي الذي كان للقانون.

ويلزم قانون الاستفتاء الشعبي الحكومة بأن تحصل على أغلبية عددية من ٨٠ عضو كنيست على الأقل من أصل ١٢٠ نائباً، في حال شمل أي اتفاق «انسحاب» إسرائيل من «أراض سيادية»، وهذا يسري عملياً على مدينة القدس المحتلة مع منطقة نفوذها الموسعة، ومرتفعات الجولان السورية المحتلة، وأيضاً على أراض قد يجري تبادلها مع الضفة الغربية وغزة. وقانون يسمح للمحاكم بتمديد اعتقال أسير فلسطيني من دون حضوره المحكمة مدة ستة أيام، إضافةً إلى سن قانون يسمح لوزير الداخلية بسحب الجنسية الإسرائيلية من كل من أدين بالتجسس.

رأينا على مستوى ملاحقة الشخصيات العربية، سن قانون يقضي بحجب الراتب التقاعدي

عن النائب السابق عزمي بشارة، وهذا قرار يشكل أساساً مستقبلياً لسحب مخصصات ورواتب تقاعدية، ليس فقط من منتخبي جمهور. واتخاذ قرار في الكنيست، يلغي امتيازات «ثانوية» عن النائبة حنين زعبي، من التجمع الوطني الديمقراطي، لمشاركتها في أسطول الحرية إلى قطاع غزة، في أيار ٢٠١٠، وكان هذا وسط أجواء عنصرية عنيفة شهدتها الهيئة العامة للكنيست.

جرى كذلك تقديم لائحة اتهام ضد النائب محمد بركة، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وتضمنت لائحة الاتهام أربع تهم تتعلق بمشاركته في أربع تظاهرات في الضفة الغربية وتل أبيب والناصرة ووقعت فيها احتكاكات مع أجهزة «الأمن» الإسرائيلية، والمحاكمة مستمرة منذ ٢٠٠٩. وهي أول محاكمة من هذا النوع توجه إلى عضو كنيست، على خلفية مشاركته في نشاطات سياسية. ومحاكمة النائب سعيد نفاع، الذي انتخب على لائحة «التجمع الوطني الديمقراطي» لزيارته سورية في العام ٢٠٠٧، على رأس وفد من رجال دين دروز، والادعاء أنه التقى شخصيات، تصفها إسرائيل «بالإرهاب»، وقد بدأت المحاكمة الفعلية في نهاية العام ٢٠١٢، وهذه أول محاكمة، تتم على أساس قانون عنصري جرى إقراره في الدورة الـ ١٧ للكنيست، ويجرّم زيارة دول تعتبرها إسرائيل «دول عدو».

واتخذ الكنيست قرارين أوليين، يقضيان بتشكيل لجنتي تحقيق مع المنظمات الحقوقية وتلك المناهضة للاحتلال وتتلقى تمويلاً من مؤسسات دولية، وكان القراران بدعم من شخص رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إلا أنه في أعقاب احتجاجات دولية، وحملة احتجاجات في إسرائيل، وصلت ذروتها بتظاهرة ضخمة في تل أبيب، جرى إجهاض القرارين في الهيئة العامة للكنيست، لدى التصويت عليهما للقراءة النهائية.

ولكن «إجهاض» هذين القرارين، لم يشل يد إسرائيل الرسمية، في ملاحقتها الناشطين الحقوقيين الدوليين وناشطي السلام في العالم، فقد قرأنا سلسلةً من التقارير والأنباء، التي تحدثت عن أن إسرائيل تعرقل أو تعيق أو تقلص عدد التأشيرات التي يحصل عليها هؤلاء الناشطون، وعملت على منع دخول العشرات من ناشطي السلام عبر المعابر الدولية، بعد أن اتضح لها أن وجهتهم هي الضفة الغربية المحتلة، وغيرها من الممارسات.

لم تقتصر تلك المبادرات التشريعية على الائتلاف اليميني الحاكم، بل إن نواباً من حزب «كديما» المعارض، كانوا مشاركين وفعّالين في سن القوانين العنصرية، مثل قانون حظر الدعوة

إلى مقاطعة بضائع المستوطنات، ولدى التصويت على كل واحد من القوانين العنصرية، كان عدد من نواب «كديما» يصوتون تأييداً لهذه القوانين.

جرى كل هذا في ظل أجواء من التحريض العنصري على العرب عامة، والنواب العرب، دون أي مبادرة للجم هذه الظاهرة المستفحلة، ولكن «جديد» التطرف اليميني في إسرائيل في الدورة البرلمانية المنتهية، أنه رأى نفسه في مركز قوة، ليحث الخطا نحو السيطرة على ما تبقى من مقاليد الحكم والمؤسسات الرسمية، وبدا المشهد قاتماً من حيث تعدد الملاحقات السياسية والفكرية، حتى داخل المجتمع اليهودي، وبرز في ذلك تدخل لجان الكنيست، وأطر تابعة للمستوطنين، مثل حركة «إم ترتسو» (إن شئتم) في عمل أقسام في جامعات إسرائيلية، مثل منهاج العلوم الاجتماعية في جامعة تل أبيب، وأحد فروع قسم العلوم السياسية في جامعة بئر السبع، ووصلت المطالبات حد الإصرار على تغيير مناهج وإغلاق أقسام.

تم وضع أسماء محاضرين كبار على قائمة المستهدفين كذلك، ومن بينهم من نشطوا في العالم في أطر أكاديمية دعت إلى مقاطعة إسرائيل أكاديمياً، ووصلت الذروة حد التهديد بملاحقة فنانين وأدباء ومثقفين وقّعوا على عريضةٍ يعلنون فيها رفضهم الظهور في «مركز الثقافة» التابع لمستوطنة أريئيل، جنوب منطقة نابلس في الضفة الغربية المحتلة، ثم رفض أصحاب العريضة العمل في كلية «أريئيل» في المستوطنة نفسها، التي ضغطت حكومة بنيامين نتنياهو من أجل تحويلها إلى جامعة، على الرغم من معارضة عالمية ومحلية.

شهدنا كذلك ملاحقات ومضايقات لمسؤولين وموظفين بارزين في مؤسسات رسمية، وحتى لموظفين في الكنيست، بسبب مواقفهم السياسية، وبرز في هذا، ما واجهه مسؤول قسم تعليم «المواطنة» في وزارة التعليم، بسبب توجهاته، وبسبب كتاب تعليمي للمدارس حمل مفاهيم إنسانيةً ليبراليةً تتعلق بحقوق الإنسان.

ورأينا كيف كانت جلسات لجنة التعليم البرلمانية تتحول إلى ما يشبه محاكم ميدانية، لمحاضرين ومؤلفي ومعدي كتب مدرسية، وخلافاً للأنظمة، فقد منح الكنيست حضوراً أساسياً لمنظمة «إم ترتسو» التي تُعتبر مصدراً لليمين المتطرف في تجميع المعلومات ضد الجهات المستهدفة.

تجنيد «الحريديم»

صدر قرار عن هيئة موسعة من قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية، في أوج تماسك الائتلاف الحاكم، في شهر شباط عام ٢٠١٢، يقضي ببطلان شرعية تمديد قانون مؤقت، ينظم مسألة إعفاء الشبان اليهود «الحريديم» من الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال، وهو الإعفاء القائم منذ نشوء إسرائيل، إذ إن الحريديم، يمتنعون عن الخدمة العسكرية لأسباب دينية محضة، على الرغم من توجهاتهم السياسية اليمينية. وهذا الموضوع سنعالجه، في باب الأحزاب الإسرائيلية في هذا الكتاب، ولكن القرار كان يعني، عدم تمديد القانون إلى ما بعد الأول من شهر آب من العام ٢٠١٢، ما خلق، بدايةً، نوعاً من الأزمة، إذ إن القرار كان يعني توجه آلاف الشبان «الحريديم» للخدمة العسكرية، وهذا ما يرفضه جمهور الحريديم، وبشكل خاص كبار حاخاماتهم.

وصدر القرار، مع تصاعد الجدل في إسرائيل، حول مشاركة «الحريديم» في الحياة العامة، ليس فقط في الجيش، وإنما أيضاً في سوق العمل، وانخراط أبنائهم في المنهاج التعليمي الرسمي، وغيرها من الأمور.

كان واضحاً أن الائتلاف القائم لن يكون قادراً على إلغاء الإعفاء، ولهذا جرت محاولات للبحث عن صياغات التفافية على قرار المحكمة العليا، تسمح بإبقاء الوضع القائم مع استثناءات طفيفة، لا تغير في جوهره شيئاً، إلا أن هذا لم يتم حتى حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة، في ١٥ تشرين الأول عام ٢٠١٢، لينتقل الموضوع إلى الحملة الانتخابية.

قرار التوجه إلى انتخابات مبكرة

كانت الدورة الشتوية للكنيست، مع صدور قرار المحكمة، قد شارفت على الانتهاء، وكان لدى نتنياهو اعتقاد بأن أزمة قرار المحكمة العليا، ستقوده إلى انتخابات برلمانية مبكرة، ولكن في حالة غريبة من نوعها، لم يشهدها الكنيست من قبل، فإنه لا الائتلاف ولا المعارضة، كانا معنيين بانتخابات مبكرة كهذه، ولكل أسبابه، فالائتلاف يريد البقاء في الحكم أطول فترة ممكنة، في حين أن حزب المعارضة الأكبر «كديما»، لم يكن جاهزاً لخوض انتخابات مبكرة، خاصةً بعد انتخابات رئاسة الحزب في نهاية آذار من العام نفسه، التي أطاحت بتسيبي ليفني لصالح شاؤول موفاز، إضافةً إلى رد فعل الاستطلاعات، التي أفقدت في حينه عدداً هائلاً من مقاعد «كديما» البرلمانية،

في ما لو جرت الانتخابات في تلك المرحلة.

طغى الحديث عن الانتخابات المبكرة على الأحداث في عطلة الربيع بين الدورتين الشتوية والصيفية، واستعد الكنيست والنواب في اليوم الأول للدورة الصيفية في السابع من أيار لحل الكنيست، والتوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة تجري في مطلع أيلول عام ٢٠١٢. ولكن في تلك الجلسة البرلمانية، وتحديداً في ساعات منتصف الليل وقبل فجر يوم الثامن من أيار، حصل ما لم يكن يتخيله أي سياسي في إسرائيل، وتلك الليلة ستسجل وتحفظ في كتب التاريخ، ودروس السياسة الإسرائيلية.

فقد أقر الكنيست مساء ذلك اليوم، بالقراءة الأولى القانون لحل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة، وبات واضحاً أنه لا يمكن وقف العملية، وبعد أن تم نقل القرار الأولي إلى اللجنة الإدارية في الكنيست، للاستمرار في تهيئة مشاريع قوانين حل الكنيست وإعادتها إلى الهيئة العامة، وحينما كان النواب ينتظرون استئناف الجلسة، عقدت جلسة بين نتنياهو ورئيس حزب «كديما» الجديد شاؤول موفاز، أكثر المعنيين بعدم إجراء انتخابات مبكرة.

واتضح لاحقاً، أن تلك الجلسة، كانت استمراراً لاتصالات سرية جرت بين الاثنين على مدى أكثر من أسبوع، واتفق الاثنان على ضم «كديما» إلى الائتلاف، ووقف عملية حل الكنيست، مقابل ضم موفاز وحده، إلى الحكومة بصفة وزير، وتشكيل لجنة حكومية يرئسها نائب من «كديما» لتقديم توصيات لحل إشكالية قرار العليا وتجنيد الحريديم.

استمر تحالف «كديما» و«الليكود» ٧٠ يوماً، ولم تنجح اللجنة في تقديم أي توصيات تقبلها أطراف الائتلاف، وخرج «كديما» محتجاً، ولكنه خروجه لم يمنع استمرار عمل حكومة نتنياهو، حتى نهاية الدورة الصيفية. وأطال بذلك عمر حكومة نتنياهو ستة أشهر إضافية، إلى حين انتهاء العطلة الصيفية.

بقي الائتلاف متماسكاً على الرغم من خروج «كديما»، ولكن إلى جانب استمرار تفاعل قضية «الحريديم» نشأت قضية إقرار الموازنة العامة للعام ٢٠١٣، التي قيل في حينه، إن عليها أن تتضمّن تقليصات وإجراءات تقشفيةً، وعلى الرغم من ذلك فإن نتنياهو حصل على دعم من شريكه الأكبر أفيغدور ليبرمان، أما الشركاء الآخرون، فلم يظهروا معارضةً شديدةً كتلك التي كنا نشهدها في حكومات شارفت على نهاية طريقها.

كان الانطباع السائد هو أن نتنياهو لو ضغط قليلاً لكان بإمكانه أن يقر الموازنة، ويستمر في الحكم إلى حين انتهاء المدة القانونية، في خريف العام ٢٠١٣.

ولكن حسابات نتنياهو كانت مختلفةً، فهو لم يشأ التوجه إلى انتخابات، بعد عام تكون فيه إجراءات اقتصادية تقشفية، ولكن الأهم من هذا أن نتنياهو اعتقد أنه يتجه إلى انتخابات في ظروف مثالية له، على ضوء ضعف المعارضة البرلمانية، وحالة الانهيار التي يشهدها حزب «كديما»، وتنبأت له الاستطلاعات في حينه بزيادة مقاعده، وتشتت كبير في المعسكر الحزبي خارج الائتلاف القائم.

وكان من اعتقد في إسرائيل، أن نتنياهو أراد إجراء انتخابات مبكرة ليكون على رأس حكومة جديدة، ليواجه فيها احتمال انتخاب الرئيس باراك أوباما لولاية ثانية في البيت الأبيض، بادعاء أن أوباما سيمارس ضغوطاً على إسرائيل في دورته الثانية في مسألة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ولكن حينما صدر القرار النهائي للانتخابات المبكرة، لم تكن الانتخابات الأميركية قد جرت، وكان نتنياهو يعتقد أن فرص منافس أوباما الجمهوري ميت رومني أكبر، وهذا كما يبدو ما شجع نتنياهو ومحيطه على دعم شبه علني لرومني.

الباب الثالث

الحملة الانتخابية - ملامح عامة

بدأت حملة الانتخابات وسط حالةٍ من الارتباك السياسي، نتيجة التخبّط في استطلاعات الرأي، وكثرة الأحاديث عن اتصالات من وراء الكواليس وأمامها، لتشكيل أطر جديدة تنافس في الانتخابات، وبشكل خاص، السعي إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من حزب «كديما» المتهاوي، «بغنيمته» التي تشمل ٢٨ مقعداً، ومن بينهم نواب لم ينتظروا «غرق السفينة»، فهربوا منها باحثين عن قوارب النجاة، ولم يصل منهم إلى «شاطئ الأمان» سوى ستة نواب من ثلاث كتل برلمانية.

شهدنا في الحملة الانتخابية، كذلك، غياب الأجندة السياسية الندية، وهذا ما أضعف الخطاب السياسي وحتى الاجتماعي في الحملة، خلافاً لما كنّا نشهده في الحملات الانتخابية السابقة. إلى ذلك، فقد ظهرت معاهد استطلاعات الرأي مرّةً أخرى بضعفها، وأنقذت بعضها استطلاعات يوم الانتخابات التي أعلن عن نتائجها لحظة إغلاق الصناديق، ولكن هذا لم يُغير حقيقة عجز استطلاعات الرأي عن رسم ملامح النتيجة النهائية قبل أيام وأسابيع من الانتخابات.

الاصطفافات

بدأت الحملة الانتخابية باتصالات متسارعة في داخل الأحزاب، ومن ثم على مستوى شخصيات سياسية واجتماعية وعسكرية سابقة، فحصت احتمالات عودتها أو دخولها لأول مرة إلى الحلبة السياسية، وانشغلت الحلبة السياسية بهذه القضية، حتى الساعات الأخيرة لتقديم لوائح الانتخابات. وفي الوقت نفسه كان هناك من حسم طريقه قبل الولوج في الحملة الانتخابية، وهو وزير «الأمن» إيهود باراك، الذي عرف أنه ليس بإمكانه خوض الانتخابات واجتياز نسبة الحسم، على رأس حزب «هعتسمؤوت» (الاستقلال) المنشق عن حزب «العمل» في مطلع العام ٢٠١١، وكان إعلان باراك عن انسحابه من الحياة السياسية قد قطع الطريق على كل زملائه في الكتلة البرلمانية، وساروا «على خطاه» السياسية الأخيرة.

شاس

نجح حزب «شاس» للحريديم الشرقيين، في منع إحداث شرخ في الحركة، يبادر إليه الزعيم السياسي السابق آرييه درعي، الذي عاد إلى الحلبة السياسية بعد غياب دام قرابة ١٣ عاماً، بعد إدانته بتهم فساد، وسجنه أكثر من عامين، ومن ثم كان عليه أن يمضي عشر سنوات خارج الحلبة السياسية.

خوض درعي الانتخابات على رأس قائمة منفصلة، كان من الممكن أن يهدد حركة «شاس» التي تحافظ على قوتها البرلمانية في الجولات الانتخابية الأخيرة، وهنا لعب الزعماء الروحيون للحريديم الشرقيين، وخاصةً الزعيم الروحي لحركة «شاس» الحاخام عوفاديا يوسيف، دوراً أساسياً في رأب الصدع، وجعل قيادة الحركة سياسياً من ثلاث شخصيات، تضم رئيس الحزب حتى ذلك الاتفاق إيلي يشاي، ودرعي، ومعهما أريئيل أتياس، الذي شغل منصب وزير الإسكان في حكومة بنيامين نتنياهو، قبل الانتخابات.

الليكود ويسرائيل بيتينو

فاجأ رئيس حزب «الليكود» بنيامين نتنياهو، في الأيام الأخيرة من شهر تشرين الأول، ومعه زعيم حزب «يسرائيل بيتينو» أفيغدور ليبرمان الجمهور، بإعلان الوحدة بين الحزبين، لخوض الانتخابات في لائحة مشتركة، على أن يفحص الحزبان بعد شهر من الانتخابات مستقبل الوحدة، إلا أن ليبرمان لم ينتظر يوم الانتخابات، وأعلن قبله بأيام قليلة أن الوحدة لن تستمر إلى ما بعد الانتخابات، ولكن بعد صدور النتيجة النهائية «المخيبة لآمال» الحزبين، جرى تأجيل القرار بشأن استمرار التحالف.

فاجأ هذا الإعلان شخصيات بارزةً في حزب «الليكود»، التي عبّرت عن مفاجأتها في تصريحات مباشرة لوسائل الإعلام، ليتضح لاحقاً أن المفاوضات بين نتنياهو وليبرمان كانت تدور في حلقة ضيقة جداً، على مدى أكثر من شهرين من ذلك الإعلان، ولهذا، ليس من المستبعد أن يكون الاتفاق الأولي بينهما، قد ساهم في حسم مسألة التوجه إلى انتخابات مبكرة، خاصةً أنه اتضح لاحقاً أن في حساباتهما أن لائحة مشتركة ستزيد من قوتهما المشتركة، وكان للحزبين في الدورة المنتهية ٤٢ مقعداً، وكان من المتوقع حصول اللائحة على ٤٥ مقعداً على الأقل، ولكن الاستطلاع الأول الذي ظهر بعد الإعلان عن الوحدة، منح اللائحة ٤١ مقعداً على الأكثر، ومن ثم استمر الهبوط في استطلاعات الرأي.

أحد التفسيرات التي افترضها المحللون بعد إعلان الوحدة، هو أن ليبرمان «تخوّف» من أن يصدر قرار نهائي بشأن لائحة الاتهام التي أعدتها النيابة ضده في شبهات فساد، وأن يكون القرار في غير صالحه، ما قد يوجه ضربةً إلى حزبه، وهناك من اعتقد أن نتنياهو حصل على «ضوء أخضر» من النيابة، قبل أن يحسم أمر التحالف مع ليبرمان.

صدر قرار كهذا بالفعل، وقضى بأن تكون لائحة الاتهام مخففةً جداً، مقارنةً مع لائحة الاتهام الأولى، التي كانت تشمل واحدةً من أخطر قضايا الفساد التي نسبت إلى سياسي في إسرائيل، ولكن هذا القرار، كما سنرى لاحقاً، لم يؤثر على القائمة التحالفية، كون مؤيدي الحزبين على علم مسبق بما يواجهه ليبرمان، كما لم يكن القرار حلقةً مركزيةً في حملة الخصوم الانتخابية، وهذا أمر غير مألوف، فنذكر حملة انتخابات ٢٠٠٩، التي كان فيها فساد السلطة محوراً أساسياً في الخطاب الانتخابي، على الرغم من أن رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت قد استقال من منصبه، ولم يخض تلك الانتخابات، بسبب النية بتقديم لائحة اتهام ضده.

وهذا السكوت له تفسيرات كثيرة، منها أن لائحة الاتهام جاءت «مخففةً» نسبياً، وأن أحزاباً تخوض الانتخابات نُسبت إلى شخصيات سابقة فيها ملفات فساد، وهناك تفسير آخر، وهو محاولة تجنّب ليبرمان وعدم الاصطدام معه، بسبب شخصيته و«طبيعة» ملفات الفساد التي نسبت إليه.

اعتمد «الليكود» و«يسرائيل بيتينو» في تركيبة اللائحة مبدأ مرشح واحد لحزب «يسرائيل بيتينو» مقابل مرشحين اثنين لليكود. وفيما أجرى «الليكود» انتخابات داخلية، بسط فيها المتطرفون قوتهم، فإن ليبرمان، وكعادته، قام بتعيين مرشحيه بنفسه، مدعياً أن لجنة تعيينات هي التي تقوم بهذا الدور، ولكن هذا يبقى أبعد ما يكون عن الحقيقة.

«غنيمة» كديما

كان السباق الأكبر في حملة الانتخابات على من سيحصل على أكبر عدد من المقاعد التي سيخسرها حزب «كديما»، الذي انطبقت عليه لعبة «سقوط أحجار الدومينو»، فسرعان ما اختفى الحزب من استطلاعات الرأي، وفقط في الأسابيع الثلاثة الأخيرة من يوم الانتخابات، عاد ليظهر كحزب يصارع على نسبة الحسم، بعد أن كان له في الدورة المنتهية ٢٨ مقعداً.

أدرك نواب «كديما» مصير حزبهم، فمنهم من اختار أن يغيّب نفسه عن الحلبة السياسية التي كان في مقدمتها، مثل النائبين داليا إيتسيك وروني بار أون، بينما جرّب ثلاثة نواب، ومعهم

المستقيل من قبلهم الوزير آفي ديختر، «حظهم» في الانتخابات الداخلية في حزب «الليكود» وسقطوا جميعاً. في حين أن نائبين انتقلا إلى حزب «العمل» ونجح أحدهما في العودة إلى الكنيست، بينما النائبة الثانية التي جاءت في المقعد الـ ١٩، بقيت خارج الكنيست.

عاد، في هذه الأثناء، إلى الواجهة الرئيس الأسبق لحزب «كديما»، إيهود أولمرت، وخليفته تسيبي ليفني، ولم تنجح الاتصالات بينهما لعمل مشترك، فأعلنت ليفني خلال شهر تشرين الثاني، عن عودتها إلى السياسة، ومنحتها استطلاعات الرأي فوراً، تفوّقاً على باقي الأحزاب «الوسطية» من حيث الحجم، ووصلت حد ١٣ و١٤ مقعداً، وكانت حتى أسبوعين من الانتخابات تظهر متفوقةً بشكل خاص على حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) برئاسة يائير لبيد.

كانت ليفني بحاجة إلى عدد من النواب لتضمن ميزانيتهم الانتخابية لخوض الانتخابات، وشجعت سبعة منهم على الانشقاق عن حزبهم «كديما» والانضمام إليها، ونائب واحد منهم نجح في العودة إلى الكنيست، فيما حل نائبان آخران في المرتبتين السابعة والثامنة، وقد حصلت اللائحة على ستة مقاعد.

ولكن المناورة الأخيرة التي نجحت بها ليفني، كانت قبل يوم من آخر موعد لتقديم لوائح الانتخابات، إذ سلخت النائب عمير بيرتس عن حزب «العمل» الذي حلّ فيه ثالثاً، وحصل على الموقع نفسه لدى ليفني، وكان خلاف بيرتس ويحيموفيتش على أسس شخصية، وأيضاً حول الموقف من القضايا السياسية، وسنأتي على هذا لاحقاً.

سيتضح أن المستفيد الأكبر من تركة «كديما» كان حزب «يش عتيد»، وقد تميّز هذا الحزب، بأنه شكّل كل لائحته من شخصيات جديدة في الساحة السياسية، ولا يوجد فيها حتى نائب من الدورة المنتهية أو قبلها.

تكتل المستوطنين

كان واضحاً خلال الدورة البرلمانية المنتهية، أن كتلتي اليمين المتطرف، ومركز قوتهما الأساسي هو المستوطنات، وهما «هبايت هيهودي» (البيت اليهودي)، و«هئيحود هليئومي» (الاتحاد القومي)، ستتجهان إلى الانتخابات في لائحة واحدة، إلا أن اللائحة المشتركة، التي أبقت على اسم «هبايت هيهودي»، استثنت اثنين من النواب السبعة، الذين كانوا ضمن الكتلتين، نظراً لارتباطهما بالمجموعات الأشد تطرفاً، وخاصةً حركة «كاخ» الإرهابية، على الرغم من أن اللائحة المشتركة،

ضمت أيضاً متطرفين من المعاقل التي ارتكز إليها النائبان اللذان تم استثناؤهما، وخاضا الانتخابات بلائحة مستقلة، قاربت نسبة الحسم، كما سنرى لاحقاً.

حملة باردة

نجد مع انتهاء الحملة الانتخابية، وصدور نتائج الانتخابات، وفي نظرة إلى الخلف، أن هذه واحدة من أكثر الحملات الانتخابية غرابةً ببرودتها وغياب الندية الحقيقية في طرح البرامج الحزبية، التي بقيت على الورق، وإبعادها قدر الإمكان عن محور الجدل الانتخابي، مقارنةً بكل الانتخابات السابقة.

يعود أحد أسباب هذا المشهد، إلى حالة استسلام سادت الأجواء الحزبية، مفادها أن ما كان قبل الانتخابات سيكون بعدها، ولهذا، فإن الأحزاب المرشحة لتكون في مقدمة النتائج، سعت إلى ترتيب أوراقها، بما يخدم مصالحها الحزبية، إما لتحسين شروط انضمامها لحكومة نتنياهو الثالثة، وإما لتهيئة قيادتها للمعارضة التي ستكون.

سعى بنيامين نتنياهو، كما خلال كل الدورة السابقة، إلى تغييب ملف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي بقي مسيطراً على كل جولات الانتخابات السابقة، بمعنى كل مرحلة وظروفها، ومن اللافت للنظر، أن ما ساعده على هذا التغييب في حملة الانتخابات الأخيرة، كان تغييب الخطاب السياسي في حزب «العمل» برئاسة شيلي يحيموفيتش، التي قلبت أجندة حزبها، وأعلنت أن على رأس أولوياتها القضايا الداخلية لإسرائيل، وخاصةً الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وقالت: إنه حينما تكون إسرائيل قويةً اقتصادياً، فإنها ستحسّن شروط المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، إلا أن شنّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في منتصف شهر تشرين الثاني ٢٠١٢، فرض من جديد مسألة الصراع على الأجواء الانتخابية، التي لم تكن بعد قد اكتملت، لأن الأحزاب كانت لا تزال في مرحلة التحضيرات الداخلية.

وما كادت تتلاشى انعكاسات العدوان على الخطاب السياسي الإسرائيلي، حتى جاء إعلان تسيبي ليفني عن عودتها إلى الحلبة السياسية، وطرحت في مقدمة خطابها قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كضرورة للتوصل إلى حل له، وفق تصوراتها هي.

وأربك خطاب ليفني لفترة ما، الأحزاب الكبرى في حملة الانتخابات، وبشكل خاص أحزاب «العمل» و«الليكود» و«يش عتيد»، فالأمر تطلّب منها أجوبةً واضحةً، فعلى صعيد حزب «العمل»

تأجج الجدل الداخلي بين نواب الحزب ورئيسته يحيموفيتش، ورأى خصمها في الحزب عمير بيرتس، أن هذه فرصة للقفز من الحزب إلى حركة تسيبي ليفني، كما ذكر سابقاً.

عاد الجدل في «الليكود» حول البرنامج السياسي للحزب، في ما يخص الصراع، خاصةً أن البرنامج يجب أن يكون مقبولاً على «يسرائيل بيتينو»، وقرأنا سلسلةً من التقارير، التي تحدثت عن خلافات داخلية منعت إصدار برنامج واضح للجمهور الواسع بشأن الصراع وتصورات حله.

«أثمر» هذا الجدل بضعة مقاعد إضافية لحركة تسيبي ليفني في استطلاعات الرأي التي نشرت في مرحلة مبكرة من الحملة الانتخابية، إلا أنه رويداً رويداً، عادت الحملة إلى برودتها، وتلاشى هذا الأثر في الاستطلاعات، ومن ثم في النتائج النهائية.

لوحظت كذلك برودة الحملة الانتخابية في الملف الاقتصادي الاجتماعي ومناقشة السياسة الاقتصادية ككل، على الرغم من أنه كان أمام الأحزاب التي من المفترض أنها تنافس الحزب الحاكم، فرصة كبيرة لطرح برامج بديلة، حينما تجلت معطيات سلبية لميزانية الدولة التي سجلت أكبر عجز فيها، وبلغ ١٠,٥ مليار دولار، هو ما نسبته ٤,٢٪ من الناتج العام، وأيضاً حينما كثر الحديث عن الضربات الاقتصادية المتوقعة بعد الانتخابات، من خلال الميزانية التقشفية المفترضة للعام ٢٠١٣.

وتفسير هذا الأمر، هو أن طرح سياسة اقتصادية بديلة لسياسة حكومة نتنياهو، يتطلب تغيير أولويات في الميزانية، وكسر طابع «البقرة المقدسة» في كل ميزانية لإسرائيل، وهي ميزانية وزارة الأمن، ومعها أيضاً الصرف الهائل على الاستيطان، لأن كل الميزانيات الأخرى تطالها تقليصات، وفي ظل أجواء الترهيب التي تبثها حكومات إسرائيل خاصةً حكومة نتنياهو، بادعاء «التهديدات والتحديات الخارجية»، فإن الحديث عن تقليص وزارة «الأمن» لن يقبله الشارع، وفي حسابات الأحزاب فإن هذا قد يضر باحتمالات فوزها بأكبر عدد من الأصوات والمقاعد البرلمانية.

وحتى عندما أعلنت رئيسة حزب «العمل» شيلي يحيموفيتش برنامجها الاقتصادي، فإنها تجنبت الحديث عن ميزانية وزارة «الأمن» بالقدر المطلوب، هذا إذا كان أصلاً في قناعاتها أن تدعو إلى تقليص جدي في تلك الميزانية، وما يشير إلى حقيقة قناعات يحيموفيتش الداخلية، هو ما صرّحت به لوسائل الإعلام في شهر كانون الأول، بأنها من حيث المبدأ، ضد توسيع الاستيطان خارج الكتل الاستيطانية، ولكن طالما أن حل الصراع ليس قائماً، فهي ترفض تقليص ميزانيات الاستيطان والمستوطنين.

فشل استطلاعات الرأي

أثبتت النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية، يوم ٢٢ كانون الثاني عام ٢٠١٣، مجدداً، فشل استطلاعات الرأي، التي كانت تظهر تباعاً على مدى ثلاثة أشهر من يوم الانتخابات، وحتى تلك التي نشرت في الأيام الأخيرة قبل يوم الانتخابات، إذ لم تنجح في عرض تصور أقرب للنتائج الحقيقية، وربما أن الاستطلاعات الميدانية التي جرت في يوم الانتخابات، أنقذت «ماء وجه» بعض المعاهد. وهذا الوضع أثبت صحة البحث الذي نشر خلال حملة الانتخابات، وبيّن فشل استطلاعات الرأي في الاقتراب من النتائج النهائية.

تحولت استطلاعات الرأي إلى صناعة مربحة ـ مع كثرة وسائل الإعلام وتطورها والتي تدر أموالاً كثيرةً على معاهد استطلاعات الرأي، التي تتنافس في ما بينها، لدى وسيلة الإعلام التي اشترت خدماتها خلال الحملة الانتخابية، وهذا عدا استطلاعات الرأي الداخلية التي تبادر إليها الأحزاب لاحتياجات تنظيم عملها.

سيكون من الصعب على من تابع استطلاعات الرأي ـ في مختلف الصحف ومواقع الإنترنت، والقنوات التلفزيونية والإذاعية، ويُجري مقارنةً بينها ويجد الفوارق ـ التحرر من استنتاج أن السياسة، أيضاً، تلعب دوراً في هذه الاستطلاعات، فنرى وسائل إعلام ذات ميول يمينية، ومنها ما نعتبره ناطقاً بلسان بنيامين نتنياهو شخصياً ومن ثم حزبه «الليكود»، كانت فيها النتائج مع ميل واضح لمعسكر اليمين المتشدد، ويوسع الفجوة بينه وبين مختلف الأحزاب التي هي خارج الائتلاف، كذلك نرى صحفاً ذات ميول «للوسط» لجمت استطلاعاتها قوة اليمين المتشدد.

والهدف من هذا، توظيف استطلاعات الرأي لخدمة تيار ما، واختلاق انطباعات تخدم الحملات الانتخابية، وهذه ظاهرة لا تنحصر فقط على الانتخابات، بل إن استطلاعات الرأي في إسرائيل باتت وسيلة لتجنيد الرأي العام وراء قضية معينة، كما جرى إبان العدوان على قطاع غزة، الذي شنته إسرائيل خلال الحملة الانتخابية، إذ تم طرح أسئلة على الجمهور لتُظهر تأييده للعدوان، مثل: «هل تؤيد اجتياحاً برياً لغزة؟» و«هل تؤيد استئناف التصفيات (الاغتيالات)؟» وغيرها من الأسئلة.

إن أحد أبرز أسباب ضعف استطلاعات الرأي، ضعف المعاهد في تحديد شريحة نموذجية للاستطلاعات، ملائمة للتوزيع السكاني، وهناك ثلاثة مواطن ضعف، أولها جمهور الحريديم، الذي يعيش في مجتمعات مغلقة ومنغلقة، ونهج التصويت فيها يكون بموجب تيارات دينية، وكل تيار يصب لصالح من يمثله مباشرةً، وهذا جمهور في تزايد مستمر، ولا تستطيع استطلاعات

الرأي أن تحدد حجمه واتجاهاته، ولهذا نرى دائماً، أن نتائج لائحتي الحريديم، تحصل دائماً على عدد مقاعد أكثر من تلك التي تتوقعها لها استطلاعات الرأي، وهذا ما حصل في الانتخابات الأخيرة، مع لائحة «يهدوت هتوراة» التي حصلت على مقعدين إضافيين، عما كانت استطلاعات الرأي تتنبأ به لها، من ٥ مقاعد إلى سبعة مقاعد.

وثانياً، أحياء ومجتمعات الفقر الإسرائيلية، التي يكون جزء جدي من التصويت فيها، من خلال ما يسمى «مقاولي أصوات»، أي يصوتون كمجموعات تُخضع نفسها لمقاولي الأصوات، وهؤلاء المقاولون، يحصلون على أموال «سوداء»، كمصطلح آخر للرشاوى، ويكون بمقدورهم تجنيد أعداد كبيرة من المصوتين، خاصةً للأحزاب الكبيرة.

ثالثاً، الجمهور العربي، وبشكل خاص في منطقة الجنوب، فاستطلاعات الرأي التي تجريها وسائل الإعلام الإسرائيلية تتعامل مع شريحة من العرب تعد بضع عشرات من المصوتين، وهذا لا يمكن أن يكون شريحةً نموذجيةً، لذلك فإن الانطباع العام، هو أن استطلاعات الرأي العبرية تتبع أسلوب التقدير لقوة العرب ولوائحهم الانتخابية.

وحتى عندما تكون استطلاعات الرأي مخصصةً للعرب، فهي تعتمد الاتصالات بالهواتف الأرضية، وهناك قطاعات واسعة، خاصةً في بلدات الجنوب، تعتمد الاتصالات الخليوية، التي لم تلائم استطلاعات الرأي نفسها لها بعد، وبذلك تبقى قطاعات واسعة من العرب خارج دائرة الاستطلاعات.

برز فشل استطلاعات الرأي كلها قبل الانتخابات، في تقدير قوة حزب «يش عتيد»، إذ كانت استطلاعات الرأي تمنحه ما بين ٩ إلى ١٢ مقعداً كأقصى حد، وفي استطلاعات كثيرة، كان يحصل على أقل من ٩ مقاعد، وفي النهاية، حصل على ١٩ مقعداً وحلّ ثانياً بعد لائحة «الليكود- بيتينو»، وفي السياق نفسه فشلت الاستطلاعات في تقدير قوة حزب «العمل» وترشيحه للفوز بالمرتبة الثانية، إلا أنه حلّ ثالثاً، بعد حزب «يش عتيد» الجديد، كذلك، رأينا أن استطلاعات الرأي بالغت في قوة «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، التي منحتها حتى ٩ مقاعد، وحصلت في نهاية المطاف على ٦ مقاعد.

أنماط التصويت ونتائج الانتخابات

يعكس سجل الناخبين الإسرائيلي نواحي ديمغرافيةً تشغل بال إسرائيل على مدى السنين، وبشكل خاص في السنوات الأخيرة، على ضوء انحسار الهجرة إلى إسرائيل، والتركيز على التكاثر الطبيعي الداخلي، بما يحمله هذا التكاثر وتركيبة الجمهور اليهودي من تعقيدات طرحناها في الجزء الأول من هذا الكتاب، في حين أن أنماط التصويت، والتفاوت الكبير في نسب التصويت، بين يهود وعرب، وبين اليهود أنفسهم، يعكس هو أيضاً حالةً سياسيةً وديمغرافيةً في الوقت نفسه.

أما بشأن نتائج الانتخابات، فإن حقيقتها تبقى أبعد من توزيع المقاعد البرلمانية على الأحزاب الفائزة، لأن هناك أيضاً اللوائح التي لم تفز، وخاصةً في هذه الانتخابات التي كانت فيها أكبر نسبة أصوات تلقتها لوائح لم تجتز نسبة الحسم، وبلغت ٧٪ من إجمالي المصوتين.

سجل الناخبين

بلغ عدد ذوي حق الاقتراع في الانتخابات التي جرت يوم ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، نحو ٥ ملايين و٦٥٦ ألفاً و٧٠٥ ناخبين، من بينهم حوالى ١٤,٥٪ من العرب، أي حوالى ٨٢٠ ألف عربي، وهذه نسبة ترتفع باستمرار، إلا أن نسبة مشاركة اليهود في التصويت، تبقى أعلى بشكل ملحوظ من النسبة بين العرب، وهذا ما يقلص نسبتهم من بين الناخبين.

وحسب دائرة الإحصاء المركزية، فإن ١١٪ من المسجلين في سجل الناخبين هم ممن في إقامة دائمة خارج البلاد، وغالبيتهم الساحقة في عداد المهاجرين، الذين ما زالوا مسجلين في سجل السكان الإسرائيلي. في حين أن نسبة المهاجرين من سجل الناخبين في انتخابات شباط عام ٢٠٠٩، كانت ١٠٪، وهذا ما يدعم التقديرات بأن الهجرة العكسية من إسرائيل في تزايد

مستمر، وقد يكون هذا سبباً لاستئناف المطالبة بمنح حق التصويت لحملة الجنسية الإسرائيلية في الخارج، وهو مطلب طُرح مراراً في العقدين الماضيين، ولكنه يواجه معارضةً داخل الحركة الصهيونية وجهات سياسية إسرائيلية، ترفض الفكرة لأسباب عقائدية، أو حتى لحسابات الربح والخسارة الانتخابية.

وتتراوح التقديرات الرسمية وغير الرسمية، لعدد حملة الجنسية في الخارج بين ٧٢٠ ألفاً و٨٥٠ ألف شخص، منتشرين في أنحاء مختلفة من العالم، إلا أن القسم الأكبر منهم في الولايات المتحدة الأميركية، وحسب التقديرات، هناك حوالى ٥٠٠ ألف مهاجر.

وحينما ظهر هذا المطلب لأول مرّة في مطلع التسعينيات، كان الهدف منه تقويض نسبة العرب المتنامية في إسرائيل، خاصةً بعد نتائج انتخابات العام ١٩٩٢، التي تحولت فيها الكتلتان اللتان مثلتا العرب، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحزب الديمقراطي العربي، إلى بيضة القبان ورجحتا قيام حكومة إسحاق رابين، دون المشاركة في ائتلافها.

إلا أن الهجرة اليهودية الضخمة التي شهدتها إسرائيل في التسعينيات خصوصاً، وأيضاً في سنوات الألفين الأولى بوتيرة أخف، لجمت نسبة العرب من بين السكان، لا بل وجعلتها تتراجع، إلا أن هذه النسبة عادت لترتفع من جديد، ابتداءً من العام ٢٠٠٦، مع بدء تراجع الهجرة إلى إسرائيل بوتيرة أكبر مما كانت عليه في السنوات التي سبقت.

ولكن ما لا يتم البوح به حالياً، بشأن دوافع طرح فكرة حق التصويت للمهاجرين في الخارج، هو أنه ليس نسبة العرب وحدهم هي التي عادت لتنمو، وإنما نسبة اليهود «الحريديم»، الذين تتعاظم قوتهم البرلمانية من دورة إلى أخرى، وفي الانتخابات الأخيرة ارتفعت قوة الكتلتين المشتركة من ١٦ نائباً إلى ١٨ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً.

ومن أجل أن نقترب إلى نسبة «الحريديم»، من بين إجمالي السكان، فإن تقارير الجيش الإسرائيلي في نهاية العام ٢٠١٢، عن نسبة المجندين في الجيش ممن أتموا ١٨ عاماً، تقول إن نسبة الشبان الحريديم الذين لا يخدمون في الجيش بلغت ١٣٪ من إجمالي الشبان الذين يسري عليهم قانون التجنيد الإلزامي، وفق معطيات آخر فوج تجنيد في العام ٢٠١٢، وهذا عدا أن نسبة التكاثر السكاني في مجتمع الحريديم وصلت حد ٣,١٪، ما يعني أن هذا المجتمع يضاعف نفسه كل ١٧ إلى ١٨ عاماً.

ومن يطرح هذا الطلب حالياً، هو رئيس حزب «يسرائيل بيتينو» أفيغدور ليبرمان، الذي له دوافع أخرى عدا العامل الديمغرافي، لكون نحو ١٣٠ ألفاً من الروس الذين هاجروا إلى إسرائيل عادوا إلى وطنهم الأم مع السنين، وبحوزتهم الجنسية الإسرائيلية، وفي حسابات ليبرمان فإن نسبةً عاليةً جداً من هؤلاء سيدعمون حزبه، ولكن ليس ليبرمان وحده الداعي إلى منح التصويت «للإسرائيليين» في الخارج، بل هناك أوساط أخرى تؤيد الفكرة.

وفي المجمل العام، فإن الانطباع السائد لدى القوى السياسية في إسرائيل، هو أن من يقرر الهجرة من إسرائيل، هم أقل انتماءً وتشدداً سياسياً تجاه القضايا التي تطرحها إسرائيل والحركة الصهيونية، ولهذا فإن منحهم حق التصويت قد يكون في صالح قوى «الوسط» واليسار الصهيوني، وهي مجرد فرضية تلاقيها فرضية أخرى، وهي أن من لديه توجهات كهذه لن يجاهد من أجل السفر والوصول إلى مراكز اقتراع بعيدة عن أماكن سكناهم، وأن من سيفعل هذا هم ذوو التوجهات اليمينية المتشددة.

يعارض العقائديون في الحركة الصهيونية وفي الحلبة السياسية الإسرائيلية، هذه الفكرة، ويعتبرونها تشجيعاً للهجرة من إسرائيل، وتُجهض سعي الحركة الصهيونية لاستقطاب أكبر عدد من أبناء الديانة اليهودية في العالم إلى إسرائيل، للحفاظ على مشروع «الدولة اليهودية».

تبقى هذه قضيةً إشكاليةً، ستطرح مع كل محاولة لتغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل، ولكن على ضوء الخلافات العميقة حول هذه القضية، سيكون من الصعب رؤية طرح قانون يشمل كل حملة الجنسية الإسرائيلية في الخارج مشاركة في الانتخابات، علماً أن القانون القائم، يسمح بتصويت البعثات الدبلوماسية، وكل من هو بمهمة من طرف الدولة إلى الخارج، بما في ذلك، الجيش والأجهزة الأمنية، والعاملون في شركة النقل البحري الرسمية.

نسبة التصويت

كانت نسبة التصويت العامة في الانتخابات الأخيرة ٦٧,٧٧٪، وهي أعلى من نسبة الانتخابات في العامين ٢٠٠٦ (٦٣,٥٪) و٢٠٠٩ (٦٤,٧٪)، إلا أنها أقل من النسبة في انتخابات ٢٠٠٣، حينما كانت ٦٨,٩٪، وفي القسم الأول من الكتاب كان شرح عن تراجع نسبة التصويت، في انتخابات العقد الأخير.

بقي التفاوت في هذه الانتخابات، واضحاً بين اليهود والعرب، ففي حين كانت النسبة بين العرب نحو ٥٦,٥٪، فإنها بين اليهود قاربت ٦٩,٨٪. ولكن الحديث هنا عن نسبة المصوتين من سجل الناخبين ككل، الذين يوجد ١١٪ منهم خارج إسرائيل، كما ذكر سابقاً، واعتماداً على فرضية أن أكثر من ١١٪ بقليل من اليهود هم خارج إسرائيل بشكل دائم، فإن هذا يعني أن حوالى ٧٨,٥٪ من اليهود الموجودين يوم الانتخابات في إسرائيل أدلوا بأصواتهم.

أما عند العرب، فالتقديرات تقول إن ما بين ٤٪ إلى ٥٪ من المسجلين في سجل الناخبين هم خارج إسرائيل، ونسبة ملحوظة من بينهم من الطلاب الجامعيين في الخارج، ما يعني أن قرابة ٥٩٪ من العرب الموجودين يوم الانتخابات في إسرائيل، قد أدلوا بأصواتهم، وسنأتي لاحقاً على قضية مشاركة العرب في الانتخابات.

يتبين مجدداً في بحث في نتائج الانتخابات، على مستوى التجمعات السكانية، وفي بعض الأماكن في أحياء داخل المدن الكبرى، المشهد الحاصل بقوة في جولات الانتخابات في العقد الأخير، ففي حين أن نسبة التصويت بين اليهود عامة تلامس ٧٠٪، فإنها تسجل تفاوتاً كبيراً جداً بين القطاعات المختلفة.

وأولى هذه القطاعات جمهور «الحريديم» الذين سجلت في تجمعاتهم السكانية أعلى نسب التصويت وتتراوح بين ٨٥٪ و٩١٪ وأكثر، ما يعني أنهم زادوا قوتهم الانتخابية بنحو ٢٧٪، مما هي عليه في سجل الناخبين، فمثلاً، لو كانت نسبتهم في سجل الناخبين ككل نحو ١٠٪ (١٣٪ من السكان) فإنهم باتوا نحو ١٢,٧٪ من بين الناخبين، وهذا كمثال توضيحي.

أخذنا ـ كي نعرف نسبة التصويت الحقيقية لدى جمهور الحريديم ـ كنموذج ثلاث مستوطنات يستوطن فيها بالكامل «حريديم»، وهي مستوطنة «موديعين عيليت» التي فيها قرابة ٢١ ألف ناخب، وبلغت نسبة التصويت فيها ٩١٪، ومستوطنة «إلعاد» التي فيها ١٦ ألف ناخب ونسبة التصويت فيها ٩٠٪، ومستوطنة «بيتار عيليت» التي فيها ١٦,٦ ألف ناخب ونسبة التصويت فيها ٨٥٪، ومن هنا، نرى أنه في أحياء الحريديم في القدس بلغت نسبة التصويت قرابة ٨٠٪، وكذا الأمر في مدينة بني براك، التي فيها ٩٧ ألف ناخب وبلغت نسبة التصويت العامة فيها ٧٨٪، وهي مدينة فيها نسبة من العلمانيين والمتدينين الليبراليين.

وقد بلغ الأمر حد أن كتلة «يهدوت هتوراة» للحريديم الأشكناز، التي حصلت على حوالى

١٩٦ ألف صوت، جمعت ٧٠٪ من أصواتها من ستة تجمعات سكانية، من بينها القدس المحتلة والمستوطنات آنفة الذكر، وما يميز كل هذه التجمعات، أنها تقع في محيط القدس، وأبعدها مدينة بني براك، القريبة من تل أبيب وتبعد بضع عشرات الكيلومترات عن القدس، وهذه توزيعة جغرافية لا تجدها حتى في كتلة «الحريديم» الثانية «شاس»، كون الأشكناز أكثر تشدداً، وتحرص غالبيتهم الساحقة جداً على السكن في القدس أو على مقربة منها، لدوافع دينية.

أما في مستوطنات الضفة الغربية، فقد كانت النسب متفاوتةً، فكلما صغرت المستوطنة، وتميّزت بمستوطنيها المتطرفين، كانت نسبة التصويت أعلى وتتراوح بين ٧٣٪ و٨٢٪، بينما في المستوطنات الكبرى، التي فيها نسبة المستوطنين على أساس أيديولوجي أقل، كانت نسب التصويت فيها أعلى بقليل من المعدل العام بين اليهود.

واللافت في نمط التصويت في المستوطنات أيضاً، أن المستوطنات الكبيرة، ونخص بالذكر «معاليه أدوميم» و«أريئيل» وأكبر هذه المستوطنات «موديعين»، التي هي في غالبيتها تقع في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، فإن طبيعة التصويت فيها تختلف عن باقي المستوطنات، وتحصل فيها أحزاب محسوبة على «الوسط» وحتى اليسار الصهيوني على كمية أصوات ملحوظة.

فمثلاً في مستوطنة «موديعين»، التي بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع فيها ٥١ ألفاً، ونسبة التصويت ٧٩٪، كان الحزب الأكبر «يش عتيد» الذي حصل على ٢٧٪ من الأصوات، وحزب «العمل» على ١٥٪، و«الحركة» برئاسة تسيبي ليفني على ٧٪، وحركة «ميرتس» على ٦٪ و«كديما» على ٢٪، أي أن هذه الأحزاب «وسط» و«يسار» حصلت مجتمعةً على ٥٧٪. وفي مستوطنة «معاليه أدوميم» (شرق مدينة القدس المحتلة) حصلت هذه الأحزاب على نحو ٢٠٪، وفي مستوطنة أريئيل (جنوب منطقة نابلس المحتلة) على ١٨٪، وهي نسب تبقى عاليةً مقارنةً مع سائر مستوطنات الضفة.

وهذا يدل على أن قسماً جدياً من المستوطنات، مستوطنون ليسوا على أساس أيديولوجي، وإنما توجهوا إلى هناك بحثاً عن مستوى حياة أعلى وأسعار بيوت أقل، تؤمنها لهم حكومة الاحتلال.

وفي المقابل، فإن نسبة التصويت في المدن الكبرى الأخرى، حيث جمهور «الوسط» و«اليسار الصهيوني» بقيت منخفضة، وأقل من معدلها بين اليهود، فنرى أن النسبة في مدينة تل أبيب أقل

من ٦٣٪، وهي أعلى من انتخابات ٢٠٠٩، وفي مدينة حيفا والمدن اليهودية الملاصقة لها، نحو ٦٠٪ بالمعدل، وأيضاً في هذا ارتفاع طفيف عن العام ٢٠٠٩، وما رفع نسبة التصويت في كبرى المدن ذات الطابع العلماني، هو كثرة المنافسات واحتدامها بين كتل نافست على هذا الجمهور، مقارنةً مع انتخابات سابقة.

ومن الضروري الإشارة إلى أن نسبة التصويت في البلدات المختلفة المسجلة في لجنة الانتخابات المركزية، تحسب أولئك الذين صوتوا في بلداتهم، وفي صناديق الاقتراع المسجلة فيها، بينما رأينا أن ٥,٦٪ من إجمالي الناخبين، ٦,٤٪ من الناخبين اليهود، و١,٨٪ من الناخبين العرب، قد أدلوا بأصواتهم خارج بلداتهم، بموجب قانون يسمح لهم بذلك، فهم إما جنود وعناصر شرطة وأجهزة أمنية، أو طواقم طبية ومرضى وسجناء وعاملون في الطواقم الانتخابية الرسمية خارج بلداتهم، إضافة إلى بضعة آلاف من الدبلوماسيين والبعثات في الخارج.

يساهم هذا التفاوت في نسب التصويت، خاصةً على مستوى الجمهور اليهودي، وأيضاً على مستوى العرب، في تحديد موازين القوى القائمة حالياً في البرلمان، وما يساعد على إثبات هذه الفرضية، هو نتائج الانتخابات الكلية، بما فيها اللوائح التي لم تجتز نسبة الحسم.

جدول نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الجولات الـ ١٩

الكنيست	العام	أصحاب حق الاقتراع	نسبة التصويت
١	١٩٤٩	٥٠٦,٥٦٧	٨٦,٩
٢	١٩٥١	٩٢٤,٨٨٥	٧٥,١
٣	١٩٥٥	١,٠٥٧,٧٩٥	٨٢,٨
٤	١٩٥٩	١,٢١٨,٤٨٣	٨١,٦
٥	١٩٦١	١,٢٧١,٢٨٥	٨٣,٠
٦	١٩٦٥	١,٤٩٩,٧٠٩	٨٣,٠
٧	١٩٦٩	١,٧٤٨,٧١٠	٨١,٧
٨	١٩٧٣	٢,٠٣٧,٤٧٨	٧٨,٦
٩	١٩٧٧	٢,٢٣٦,٢٩٣	٧٩,٢
١٠	١٩٨١	٢,٤٩٠,٠١٤	٧٨,٥
١١	١٩٨٤	٢,٦٥٤,٦١٣	٧٨,٨
١٢	١٩٨٨	٢,٨٩٤,٢٦٧	٧٩,٧
١٣	١٩٩٢	٣,٤٠٩,٠١٥	٧٧,٤
١٤	١٩٩٦	٣,٩٣٣,٢٥٠	٧٩,٣
١٥	١٩٩٩	٤,٢٨٥,٤٢٨	٧٨,٧
انتخابات لرئاسة الحكومة	٢٠٠١	٤,٥٠٤,٧٦٩	٦٢,٣
١٦	٢٠٠٣	٤,٧٢٠,٠٧٤	٦٨,٩
١٧	٢٠٠٦	٥,٠١٤,٦٢٢	٦٣,٥
١٨	٢٠٠٩	٥,٢٧٨,٩٨٥	٦٤,٧
١٩	٢٠١٣	٥,٦٥٦,٧٠٥	٦٧,٧٧

نتائج الانتخابات

لا يمكن لقراءة عامة لنتائج الانتخابات الإسرائيلية أن تتوقف عند الأحزاب التي نجحت في عبور نسبة الحسم وحصلت على عدد من المقاعد، وهذه قاعدة ثابتة، ولكن بشكل خاص في الانتخابات الأخيرة، التي حصلت فيها ٢٢ لائحةً على ٧,١٪ من الأصوات الصحيحة، وهذه نسبة تعتبر كبيرة جداً، وضعف النسبة التي كانت في انتخابات العام ٢٠٠٩.

وسنرى أن خمسة أحزاب من بين التي لم تجتز نسبة الحسم، حصلت وحدها على ٥,٦٪ من الأصوات الصحيحة، وهي أحزاب في غالبيتها ذات توجهات سياسية واضحة، بالأساس تلك اليمينية، وأخرى جذبت أصواتاً من معسكر المتدينين. والغالبية الساحقة جداً من مصوتي الأحزاب التي لم تجتز نسبة الحسم، ستكون في الانتخابات المقبلة أصواتاً عائمةً، بمعنى أنها ستبحث عن حزب آخر تصوّت له، ولهذا هناك جدوى من فحص توجهات الناخبين بأقصى ما يمكن.

بلغ عدد الذين مارسوا حق الاقترا ع ٣,٨٣٣,٦٤٦ وهم يشكلون ما نسبته ٦٧,٧٧٪ من أصل أصحاب حق الاقترا ع الذين بلغ عددهم ٥,٦٥٦,٧٠٥ ناخبين.

بلغ عدد الأصوات التي تم إلغاؤها لأسباب عديدة، ٤٠٩٠٤ أصوات، بينما بلغ عدد الأصوات للأحزاب التي لم تجتز نسبة الحسم ٢٪ من الأصوات الصحيحة، ٢٦٨,٧٩٥ صوتاً.

وفي ما يلي جدول النتائج النهائية، بحسب تقرير لجنة الانتخابات المركزية، ويتضمن الجدول ١٧ لائحةً، من أصل ٣٤ لائحةً شاركت في الانتخابات، من بينها ١٢ لائحةً اجتازت نسبة الحسم وحصلت على مقاعد، واللوائح الخمس التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات، من بين اللوائح الـ ٢٢ التي لم تجتز نسبة الحسم.

اللائحة	الأصوات	نسبتها	المقاعد	تركيبة اللائحة
الليكود– بيتينو (الليكود بيتنا)	٨٨٥١٦٣	٢٣,٣٤٪	٣١	وهي اللائحة التي جمعت حزب الليكود، مع حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة ليبرمان.
يش عتيد (يوجد مستقبل)	٥٤٣٤٥٨	١٤,٣٣٪	١٩	الحزب الجديد الذي أسسه الصحافي يائير لبيد.
«عفودا» حزب «العمل»	٤٣٢١١٨	١١,٣٩٪	١٥	حزب «العمل» التاريخي برئاسة شيلي يحيموفيتش.

«هبايت هيهودي» (البيت اليهودي)	٣٤٥٩٨٥	٪٩,١٢	١٢	أكبر تكتل لأحزاب يمينية متطرف، قوتها الأساسية بين المستوطنين في الضفة والقدس.
«شاس»	٣٣١٨٦٨	٪٨,٧٥	١١	حزب الحريديم الشرقيين «السفراديم».
«يهدوت هتوراة» (يهود التوراة)	١٩٥٨٩٢	٪٥,١٦	٧	حزب الحريديم الغربيين «الأشكناز».
«هتنوعا» (الحركة)	١٨٩١٦٧	٪٥	٦	حركة جديدة برئاسة تسيبي ليفني.
«ميرتس»	١٧٢٤٠٣	٪٤,٥٥	٦	الحزب الذي يعتبر ممثلا لليسار الصهيوني وتشكل في العام ١٩٩٢ من ثلاثة أحزاب كانت قائمة من قبل.
«القائمة الموحدة– العربية للتغيير»	١٣٨٤٥٠	٪٣,٦٥	٤	تنشط بين العرب وضمت أربعة أحزاب «الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي)، والحركة العربية للتغيير، وحزبين آخرين، وخاضت الانتخابات لأول مرة عام ١٩٩٦.
«الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»	١١٣٤٣٩	٪٣	٤	أسسها الحزب الشيوعي في العام ١٩٧٧، وقوتها الأساسية في الشارع العربي
«التجمع الوطني الديمقراطي»	٩٧٠٣٠	٪٢,٥٦	٣	ينشط بين العرب، تأسس في العام ١٩٩٥ من ثلاث قوى سياسية، وخاض الانتخابات لأول مرة في العام ١٩٩٦.
«كديما»	٧٨٩٧٤	٪٢,٠٨	٢	الحزب الذي أسسه أريئيل شارون نهاية ٢٠٠٥ منشقاً عن الليكود، وهبط من ٢٨ مقعداً إلى مقعدين.
«عوتسما ليسرائيل» (قوة لإسرائيل)	٦٦٧٧٥	٪١,٧٦	–––	اللائحة الأكثر تطرفاً، وتضم أساساً ناشطي حركة «كاخ» الإرهابية، التي من المفترض أنها محظورة.

«عام شاليم» (شعب كامل)	٤٥٦٩٠	٪١,٢	---	لائحة أسسها نائب سابق أصولي منشق عن «شاس» حاول طرح برنامج يقرّب بين «الحريديم» والأجواء العامة.
«عاليه يروك» (ورقة خضراء)	٤٣٧٣٤	٪١,١٥	---	لائحة تخوض الانتخابات بشكل دائم، ومن أبرز ما تطلبه تشريع استخدام المخدرات «الخفيفة» مثل الماريجوانا.
«إيرتس حداشا» (بلاد جديدة)	٢٨٠٨٠	٪٠,٧٤	----	لائحة تطرح برنامج يسار صهيوني، وتخوض الانتخابات لأول مرة.
«كوّح لهشبيّع» «قوة للتأثير	٢٨٠٤٨	٪٠,٧٤	----	لائحة تدعي العمل لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، أسسها حاخام شرقي، وأصواتها من المتدينين و«الحريديم»

نتائج التصويت- ملامح عامة

أظهرت النتائج النهائية للتصويت تراجعاً في القوة البرلمانية للائتلاف اليميني المتشدد، الذي كان حاكماً حتى الانتخابات، من ٦٥ مقعداً إلى ٦١ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً في الكنيست، وهذا التحالف يضم أحزاب اليمين المتشدد وكتلتي الحريديم، اللتين تموضعتا مع السنين في معسكر اليمين المتشدد.

هبط تحالف «الليكود» و«يسرائيل بيتينو» من ٤٢ مقعداً لهما في الدورة المنتهية، إلى ٣١ مقعداً بعد الانتخابات، وهذه ضربة تلقاها الحزبان لعدة أسباب، نأتي عليها في باب الأحزاب في هذا الكتاب. ومن أبرز تلك الأسباب، أن التحالف بين الحزبين في لائحة مشتركة، تميز بمنسوب عال من التطرف، ما دفع جمهور اليمين المتطرف للتصويت «للنسخة الأصلية» لهذا التطرف، حزب «هبايت هيهودي» الذي حصل على ١٢ مقعداً، وحزب «عوتسما ليسرائيل» الذي كاد يجتاز نسبة الحسم ويدخل إلى الكنيست بمقعدين.

وفي المقابل، فإن مصوتي «اليمين المعتدل»، وفق مقاييس السياسة الإسرائيلية ومصطلحاتها، هابهم المشهد الأخير للائحة، إن كان من مرشحي الليكود، أو من مرشحي «يسرائيل بيتينو»

وسارعوا للبحث عن لوائح أخرى، ومنهم من لجأ إلى «يش عتيد» وآخرون أنقذوا حزب «كديما» من السقوط الكلي، الذي دخل إلى الكنيست كأضعف كتلة برلمانية، بدلاً من أكبرها في الدورة السابقة.

قلصت النتيجة الكلية للانتخابات تراجع اليمين الذي ظهر في النتائج النهائية من خلال توزيع المقاعد البرلمانية، ويتضح أن اليمين المتشدد قد تضرر من ثلاث لوائح لم تجتز نسبة الحسم، حصلت مجتمعةً على ٣,٧٪، وهي: «عوتسما ليسرائيل» التي حصلت على ١,٧٦٪ من الأصوات، وجمهور مصوتي هذه اللائحة هم الأكثر تطرفاً من بين أشد المتطرفين، ولائحة «عام شاليم» التي حصلت على ١,٢٪ ولائحة «كوّح لهشبيع»، التي حصلت على ٠,٧٤٪ من الأصوات الصحيحة، وكلتا اللائحتين، اقتطعت جمهوراً واسعاً من الذين كان من الممكن أن يصوتوا للأحزاب الدينية والحريديم.

وبطبيعة الحال، لا يتوقف الأمر على أحزاب اليمين، فمثلاً لائحة «إيرتس حداشا»، التي خطوط برنامجها العريضة، تجعلها ربما تقف على يسار حزب «ميرتس» اليساري الصهيوني، وهي أيضاً حصلت على ٠,٧٤٪، وتطرح هذه اللائحة حلاً للصراع على أساس حدود ١٩٦٧، والمساواة للعرب وغيرها.

كان كم الأصوات «المحترق» في معسكر اليمين أضعافاً، وهذا المشهد يذكّرنا بما حصل في انتخابات العام ١٩٩٩، حينما شهد معسكر اليمين حالةً من التشرذم، ساهمت بشكل ملحوظ في عودة حزب «العمل» برئاسة إيهود باراك إلى الحكم، وساعدت وحدة كتل اليمين في العام ٢٠٠٣ على استعادة حكم الليكود وبقوة، إضافةً إلى الظروف السياسية والأمنية التي كانت قائمةً في ذلك العام.

نرى، في قراءة مستقبلية لهذه النتائج، أن هذا الكم الهائل من الأصوات، الذي اتجه إلى أحزاب لم تجتز نسبة الحسم، سيكون في غالبيته الساحقة جداً في الانتخابات التالية أصواتاً عائمةً، كما أسلفنا هنا. وما يميز أصوات اليمين المتشدد، أن أصواته التي راحت في انتخابات ما إلى لوائح لم تجتز نسبة الحسم، لن تكون في الانتخابات التالية أمام خيارات أخرى خارج معسكر اليمين، وهذا بخلاف الأصوات التي تذهب إلى لوائح من دون وجهة سياسية واضحة، أو ذهبت إلى لوائح تحمل مطالب عينية ومرحلية.

حصلت لوائح اليمين المتشدد التي اجتازت نسبة الحسم على ٥٠٪ من أصوات اللوائح التي اجتازت نسبة الحسم، ولكن في حال أضفنا أصوات أكبر خمس لوائح لم تجتز نسبة الحسم، بتنوعاتها السياسية، لوجدنا أن هذه النسبة ترتفع مباشرة إلى ٥١٪، وفي حسابات أنظمة الانتخابات الإسرائيلية بتعقيداتها، فإن هذا المعسكر يحصل بالحالة الأخيرة على ٦٣ مقعداً، وهذا أيضاً فيه تراجع عما كان من قبل، ولكن بحجم أقل.

ساهم في تراجع قوة اليمين، ارتفاع محدود في التصويت في معاقل العلمانيين اليهود المحسوبين أكثر على «الوسط» واليسار الصهيوني، وارتفاع آخر محدود في الشارع العربي.

نجد في نظرة أكثر تفصيلية، إلى توجهات الشارع اليهودي في هذه الانتخابات، أن ٥٥,٦٪ من اليهود، صوتوا لأحزاب ائتلاف اليمين المتشدد بمن فيهم الحريديم، ولو أضفنا اللوائح اليمينية والدينية، التي لم تجتز نسبة الحسم، لارتفعت النسبة إلى ٥٦,٥٪ من المصوتين اليهود، صوتوا مباشرةً إلى اليمين المتشدد، وهذا عدا أن نسبةً من مصوتي اليمين و«اليمين المعتدل»، قد توجهوا بأصواتهم إلى أحزاب محسوبة إسرائيلياً على «الوسط» وهي أقرب «لليمين المعتدل»، وهي «الحركة» و«كديما» و«يش عتيد».

تأخذ هذه الحسابات، بعين الاعتبار حصول لائحتي «الليكود- بيتيو» و«شاس» على قرابة ٤٢ ألف صوت من العرب، إضافة إلى ما بين ثلاثة آلاف وحتى أربعة آلاف صوت، للوائح اليمين المتشدد والحريديم الأخرى.

ليست هذه مجرد معادلات حسابية لحركة جماهيرية، بل لها أهمية في قراءة المستقبل، خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة تكاثر الجمهور الديني واليميني المتشدد، أكثر من ضعف نسبة تكاثر الجمهور العلماني، الذي يعتبر معقل أحزاب «الوسط» و«اليسار».

حزب «العمل»

حصل حزب «العمل» في الانتخابات الأخيرة على ١٥ مقعداً وحلّ ثالثاً بين الأحزاب، ويظهر في هذا تحسّن «طفيف» للحزب الذي حصل في انتخابات العام ٢٠٠٩ على ١٣ مقعداً، ليسقط إلى المرتبة الرابعة من بين جميع الأحزاب البرلمانية، وكان هذا لأول مرّة في تاريخ «الحزب المؤسس» لإسرائيل، الذي تربّع ونافس على الحكم على مدى أكثر من خمسة عقود. وعلى الرغم من «التحسن الطفيف» في نتيجة الحزب، فإنها جاءت مفاجئةً له، وللحلبة السياسية ككل، بعد أن تنبأت له استطلاعات الرأي على مدى ثلاثة أشهر وأكثر، بأنه سيعود ليكون الحزب الثاني، بعد الانتخابات الأخيرة، بحصوله على عدد مقاعد أكثر من تلك التي حصل عليها في النتيجة الأخيرة.

وهذه النتيجة لا تعطي للحزب شعوراً بالانتصار في الانتخابات، ولكنه نجح إلى حد ما في وقف حالة التدهور المستمرة في مكانة الحزب، منذ التسعينيات، نتيجة سلسلة من العوامل السياسية والبنيوية، ولكن السبب الأبرز في السنوات الأخيرة، هو تمسك الحزب بخطاب متلعثم ومتقلّب بين مختلف الاتجاهات، وتراجع ثقة الناخب بحزب «العمل»، كحزب مرشح ليكون بديلاً حقيقياً لسلطة الليكود واليمين المتشدد.

خلفية الحزب

تبقى الميزة الأساسية لحزب «العمل»، في أن استعراض تاريخه هو، أيضاً، استعراض لجزء مهم من تاريخ إسرائيل بمراحلها المختلفة، هذا عدا كونه «الحزب المؤسس» لإسرائيل، وحكَمها بشكل شبه انفرادي في السنوات التسع والعشرين الأولى، ورسّخ الكثير من السياسات الجوهرية لإسرائيل، ومنها ما لا يزال قائماً حتى اليوم.

يُعرف حزب «العمل» حسب المفاهيم الإسرائيلية والحركة الصهيونية، التي تبناها القاموس السياسي العالمي نوعاً ما ـ على أنه حزب «اليسار» الصهيوني، كونه عضواً في منظومة «الاشتراكية الدولية»، إلا أن نهجه في كل المراحل، وفي جميع الاتجاهات الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية، ولم يعكس أبداً المفهوم العالمي لليسار.

خاضت إسرائيل في ظل حكمه كافة الحروب الاحتلالية، التي احتلت فيها إسرائيل أراضي من الدول العربية وما تبقى من فلسطين، باستثناء الحرب على لبنان في العام ١٩٨٢، التي كانت في فترة حكم «الليكود»، ولكن حزب «العمل» المعارض في حينه، دعم تلك الحرب.

فرضت حكومات حزب «العمل» (مباي) منذ البدايات، أسس سياسة التمييز العنصري، ليس تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين فحسب، على الرغم من أنهم أول المستهدفين، بل أيضاً تجاه اليهود المهاجرين من الدول العربية والشرقية، وهذه السياسة ـ التي لا تزال آثارها مترسخةً في داخل الشارع والمؤسسة الإسرائيلية ككل ـ تشكل خلفيةً مهمة في الصراعات الطائفية بين الأشكناز (الغربيين) والسفراديم (الشرقيين)، والتي لا تزال تعلو وتخبو ثم تعود لتعلو من حين إلى آخر.

استمر هذا التعريف «اليساري» إلى أن ظهرت رئيسة الحزب الحالية شيلي يحيموفيتش خلال الحملة الانتخابية الأخيرة، وفي لهجة «غضب» تطالب بعدم زج الحزب في خانة اليسار، وقالت ـ وهي صادقة ـ «إن حزب «العمل» لم يكن في أي يوم يسارياً»، معتبرةً الأمر بمثابة «تشويه لصورة الحزب». وكي تؤكد ما تقول، فقد أبرمت يحيموفيتش اتفاقية «فائض أصوات» مع حزب «يش عتيد» برئاسة يائير لبيد، منهيةً بذلك التقليد الدائم في العقدين الأخيرين، بتوقيع اتفاق كهذا في كل انتخابات مع حزب «ميرتس»، اليساري الصهيوني.

أدت أسباب كثيرة إلى التراجع المستمر في قوة حزب «العمل» ومنها أسباب سياسية جوهرية، وبنيوية أساسية، فهذا الحزب بنى نفسه فوراً بعد العام ١٩٤٨، مرتكزاً إلى مؤسسات الدولة المختلفة والنقابات التي بناها، حتى بدت تلك المؤسسات في مرحلة متقدمة فروعاً للحزب، وبشكل خاص، اتحاد النقابات العام «الهستدروت»، الذي كان حتى مطلع التسعينيات يسيطر على نحو ٣٠٪ من الاقتصاد الإسرائيلي، في حين أن حصة القطاع العام، كانت لا تزال بنسبة لا أقل، ولهذا، فإن قطاعات واسعة من الجمهور ربطت مصير خبزها اليومي بهذا الحزب.

استمر الوضع إلى أن بدأ الحزب يشهد تحولات داخلية فيه، كانعكاس لتحولات في الشارع الإسرائيلي وفي طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي وبنيته، وجزء كبير من تلك التحولات، كانت انعكاساً لتحولات عالمية، وتضاف إليها، وبقوة، انتفاضة الحجارة الفلسطينية، التي انطلقت في الشهر الأخير من العام ١٩٨٧، ونجحت في إحداث اختراقات سياسية داخل الجمهور اليهودي في إسرائيل.

شهد العالم حتى مطلع التسعينيات الكثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية، وتطورت مفاهيم الديمقراطية في شتى النواحي، ورأت مجموعات داخل حزب «العمل» بالأساس شابة ـ أنها في فترة اصطفافات سياسية جديدة في الشارع الإسرائيلي تستقطب أجيالاً شابة، ومن أبرزها في تلك المرحلة تبلور حركة ميرتس، التي ضمت ثلاثة أحزاب، «راتس» المنشقة عن حزب «العمل» منذ السبعينيات، وتنامت لاحقاً بفعل انتشار التوجهات اليسارية الصهيونية، وحزب «مبام» الحليف التاريخي لحزب «العمل»، وحزب «شينوي» ذي التوجهات الوسطية.

حصلت الكثير من التطورات والتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، من ناحية أخرى، وكشفت أكثر عن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت باتحاد النقابات «الهستدروت»، وبمجمع شركاته الاقتصادية، التي كانت تشكل وزناً كبيراً في الاقتصاد الإسرائيلي، ومن بينها مثلاً، أكبر بنك في إسرائيل، «هبوعليم» (العمال)، وأكبر شبكة عيادات مرضى «صندوق المرضى العام»، وشركة البناء الأكبر «سوليل بونيه»، وشركات نسيج وصناعة، وشبكات تسويق تجارية وغيرها.

لم تنحصر التغيرات والأزمات بالهستدروت، بل طالت أيضاً القرى التعاونية، «الكيبوتسات» و"الموشافيم»، التي كانت لها حصة جدية في مؤسسات الحزب الهرمية، ليس فقط بسبب أعداد السكان فيها، بل لأن هذه القرى كانت أيضاً مشاريع اقتصاديةً، من زراعة وصناعات، تشغل عشرات آلاف العاملين فيها، وهم أيضاً ربطوا مصيرهم بهذه القرى، وبالتالي بحزب «العمل» بتسمياته السابقة.

فرضت انتفاضة الحجارة الفلسطينية بموازاة ذلك، قضية الصراع على الشارع الإسرائيلي، الذي كان يبعد هذه القضية عن أجندته، بفعل السياسة العامة التي عملت على تغييب القضية، إلا أن الانتفاضة أحدثت اختراقاً، وفرضت مفاهيم ضرورة حل الصراع، وفي تلك المرحلة بدأت تتشكل مجموعات سياسية صغيرة، منها ما كان في فلك حزب «العمل» أو الأحزاب الثلاثة التي

شكلت حركة «ميرتس». ودعت تلك المجموعات الشبابية، إلى تغيير في التوجهات السياسية في الحزب، وإلى عدم الهرب أكثر من ضرورة حل الصراع مع الشعب الفلسطيني، وفي تلك المرحلة، بدأنا نسمع عن مصطلح «جناح الحمائم»، الذي كان نشاطه مكثفاً في تلك المرحلة، وعلى الرغم من أنه لم يشكل أغلبيةً في الحزب، فقد أضفى على الحزب طابعاً يوحي أنه حزب «يسعى للحل والسلام»، على الرغم من أن التطبيق الفعلي على أرض الواقع، لاحقاً، كان في الاتجاه الآخر.

ولكن الحدث الأهم، كان لتلك المجموعات «الشبابية»، التي سعت إلى اختراق الحواجز الكثيرة التي فرضها قدامى الحزب، وكان التغيير الأول هو نجاح تلك المجموعات، في خلع شمعون بيريس عن رئاسة الحزب، بعد ١٥ عاماً، خلافاً لموقف القيادة التقليدية في الحزب، ودعم انتخاب الجنرال المتقاعد الأبرز، إسحاق رابين، الذي شغل في حكومتي الوحدة مع الليكود، منصب وزير الأمن، وقمع الانتفاضة الفلسطينية في بداياتها بشراسة بالغة، وهو صاحب سياسة «تكسير العظام».

كانت القناعة لدى تلك المجموعات في الحزب، كالقناعات في الشارع الإسرائيلي، وهي أن عسكرياً فقط بإمكانه أن يقود التحول السياسي في إسرائيل، ولم يكن أبرز من رابين على الساحة السياسية لتولي تلك المهمة، وهذا الانطباع السائد، ساعد في عودة «العمل» إلى الحكم في العام ١٩٩٢، برئاسة رابين، الذي شكّل الحكومة الثانية برئاسته، وكانت الأولى في منتصف السبعينيات من القرن الماضي.

كان التحول الثاني في حزب «العمل»، بانقلاب الحزب على نفسه في قيادة الهستدروت، وبعد الانتخابات النقابية التي حدثت في العام ١٩٩٤، بادر رئيس النقابات الجديد حاييم رامون، من القيادات الشابة في الحزب، إلى إحداث انقلاب بنيوي في الهستدروت، وفي مركزه خصخصة مؤسسات النقابات الاقتصادية، وكانت أكبر موجة خصخصة تشهدها إسرائيل في تاريخها.

وأدى رفع يد «الهستدروت» عن كبرى الشركات، إلى ضرب الهستدروت مالياً، وخروج الغالبية الساحقة من الأعضاء من اتحاد النقابات والنقابات الفرعية، وهذا ساهم كثيراً في إضعاف حزب «العمل» داخلياً، يضاف إلى هذا، أن وقف احتكار السلطة ابتداءً من العام ١٩٧٧ وحتى التسعينيات، أضعف أيضاً سطوة «العمل» على مؤسسات الدولة وموظفيها.

أدى تفكك اقتصاد الهستدروت من جهة، وتراجع تأثير «العمل» على سلك خدمات الدولة من

جهة أخرى، إلى انسلاخ جمهور واسع من مصوتيه، لم يعد يشعر بتبعية للحزب، الذي كان يصوت له على أساس الارتباط بمكان العمل. وزاد على هذا، تدفق مئات آلاف المهاجرين اليهود من العالم في تلك السنوات، وهؤلاء الذين حصلوا فوراً على حق الانتخاب، لم يكن لهم أي ارتباط بحزب «العمل» التاريخي، ما ساهم أكثر في إضعاف المكانة السياسية للحزب.

تحولات سياسية

مع تسارع التحولات في العالم، وبدء تفكك العالم الاشتراكي، التقط قادة حزب «العمل» في حينه، الرسالة القادمة «من خلف المحيط»، من الولايات المتحدة، وكبرى دول القرار في العالم، ومفادها أن على إسرائيل أن تلائم نفسها للتغيرات في العالم، التي لم يكن واضحاً في تلك المرحلة اتجاهها النهائي، وكانت إسرائيل مُطالبة بالعمل على إنهاء الصراع، من أجل كسر حواجز كثيرة في الشرق الأوسط.

وفي المقابل، فإن حزب «الليكود» برئاسة إسحاق شامير، الذي كان حاكماً، لم يكن على استعداد للتجاوب مع تلك الرسائل، بخلاف شريكه في الحكومة حزب «العمل»، وقرر الأخير في العام ١٩٩٠ حل حكومة «الوحدة القومية» التي عملت على مدى ست سنوات متتالية، ومن هناك، أفرز حزب «العمل» نفسه بديلاً للحكم، الذي عاد إليه في العام ١٩٩٢، بانتخابات برلمانية، كان للإدارة الأميركية برئاسة جورج بوش الأب، بصمات واضحة عليها، من خلال الانتقادات المباشرة لحكومة إسحاق شامير، ورفض واشنطن منحها ضمانات مالية بقيمة ١٠ مليارات دولار، لاستيعاب الهجرة المتدفقة في حينه.

جرت تحولات أخرى على مستوى السياسة الإسرائيلية في تلك الحكومة التي نشأت بعد انتخابات صيف العام ١٩٩٢، برئاسة إسحاق رابين، وبظروف استعرضناها أكثر من مرة في هذا الكتاب، تمثلت بمسار اتفاقيات أوسلو، والتوقيع على اتفاقية «وادي عربة» مع الأردن، وإقامة علاقات شبه دبلوماسية، وبالأساس قنصلية وتجارية، مع ما لا يقل عن ثماني دول عربية، لم يتم التوقيع معها على اتفاقيات سلام بعد.

توقف كل هذا النهج، عملياً مع اغتيال رابين في خريف العام ١٩٩٥، وبعد ستة أشهر خسر «العمل» الحكم لصالح الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي هو أيضاً لم يستطع الصمود في

الحكم على ضوء المتغيرات العالمية والداخلية، وأعاد الحكم إلى حزب «العمل» برئاسة إيهود باراك في العام ١٩٩٩، الذي سرعان ما خسر الحكم بعد ٢٠ شهراً، ليتولاه الليكود مرةً أخرى برئاسة أريئيل شارون في شتاء العام ٢٠٠١، وكانت تلك المرّة الأخيرة التي يكون فيها رئيس حكومة من حزب «العمل».

كان وصول إيهود باراك إلى رئاسة حزب «العمل»، بداية انقلاب آخر في الحزب وتوجهاته السياسية، كما يُثبت هذا، النهج اللاحق لإيهود باراك، إن كان خلال ولايته القصيرة لرئاسة الحكومة، أم خلال عودته الثانية لرئاسة الحزب في صيف العام ٢٠٠٧.

فمنذ أن تولى باراك رئاسة الحزب في العام ١٩٩٧، عمل على نشر ضبابية كبيرة على برنامج الحزب، كي يبعده بقدر الإمكان عن أجندته الجديدة التي طرحها مع بداية التسعينيات، فظهر خطاب الحزب متلعثماً، ساعياً إلى التقرب أكثر إلى خطاب «اليمين المعتدل»، وزاد على ذلك، شراكة «العمل» في حكومتي أريئيل شارون في العام ٢٠٠١، ولاحقاً بعد انتخابات ٢٠٠٣، حينما قبل «العمل» بالشراكة ثانيةً في العام ٢٠٠٤، على ضوء تغييرات في تركيبة شارون الثانية.

يضاف إلى كل هذا، أن حزب «العمل» تأثر سلباً، كما حزب «الليكود»، من قانون الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة، الذي عُمل به من العام ١٩٩٦ إلى العام ٢٠٠١، إذ إنه لدى التطبيق تقلصت قوة الحزبين البرلمانية بدرجة كبيرة جداً، بسبب «المقايضات» الانتخابية مع الأحزاب الأخرى، من أجل الحصول على دعمها لمرشح رئاسة الحكومة في حينه.

تطورات السنوات الأخيرة

بادر رئيس الوزراء، زعيم حزب «الليكود» في حينه، أريئيل شارون في نهاية العام ٢٠٠٥، إلى انشقاق كبير في حزبه، على خلفية شرخ سياسي في الحزب، وأنشأ حزب «كديما» نأتي عليه لاحقاً ـ ولكن الأمر لم يقتصر على الليكود، بل سحب شارون معه شخصيات بارزة في حزب «العمل»، وخاصة الزعيم التاريخي للحزب شمعون بيريس، ومعه النائبان داليا إيتسيك وحاييم رامون، وكلاهما أيضاً من الصف الأول في قيادة «العمل»، ومع هؤلاء الثلاثة، انجرف عدد من رؤساء البلديات والمجالس القروية، من حزب «العمل» الذين انضموا إلى حزب «كديما» الناشئ حديثاً.

وكان خروج بيريس من الحزب على خلفية خسارته رئاسة الحزب أمام عمير بيرتس، وهذا

بسبب اختلال كبير في موازين القوى، التي باتت في الحزب، في أعقاب عودة عمير بيرتس إلى الحزب على رأس كتلة برلمانية كان لها ثلاثة نواب، كانت قد انشقت عن «العمل»، قبل ذلك التاريخ بنحو عشر سنوات. وفي انتخابات ٢٠٠٦، حصل «العمل» على ١٩ مقعداً، كعدد المقاعد التي حصل عليها الحزب في ٢٠٠٣، وقبل عودة بيرتس له، وكانت تلك النتيجة تعتبر خسارة الحزب لثلاثة مقاعد.

ولم تقنع رئاسة بيرتس لـ«العمل» قواعد أساسية في الحزب، ما خلق حالةً من الململة، ازدادت بعد انتخابات ٢٠٠٦، وقبول بيرتس حقيبة الأمن في حكومة حزب «كديما» برئاسة إيهود أولمرت، بدلاً من حقيبة المالية، أو حقيبة ذات طابع سياسي أو اقتصادي اجتماعي.

ما كادت حكومة أولمرت تبدأ عملها في العام ٢٠٠٦، حتى شنت حربين، الأولى على قطاع غزة في نهاية حزيران، والثانية بعدها بثلاثة أسابيع، في منتصف تموز على لبنان، والأخيرة أظهرت إخفاقات كثيرةً من جانب جيش الاحتلال، الذي كان قد تورط قبل ذلك، بأسر جنديه في قطاع غزة، وفشل الجيش في تحريره فوراً، ولم يكن بيرتس متهماً فقط أمام الشارع والرأي العام، بل في داخل حزبه، الذي أطاحه، في حزيران عام ٢٠٠٧، بإعادة انتخاب إيهود باراك رئيساً للحزب، وليتولى هو أيضاً وزارة الأمن.

أظهر باراك ـ منذ أن عاد إلى رئاسة الحزب، ومن ثم انضمامه إلى الحكومة ـ أكثر مما مضى، قناعاته السياسية الأقرب إلى اليمين، موضحاً تحفظاته على مواضيع طرحت في المفاوضات مع الفلسطينيين، وهذا الأمر برز في عدة مواقف لباراك من المسار التفاوضي، الذي خاضه أولمرت مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبموازاة ذلك، المسار التفاوضي بين وزيرة الخارجية تسيبي ليفني مع رئيس ملف المفاوضات الفلسطيني في حينه أحمد قريع.

كان باراك كذلك عاملاً داعماً لحل حكومة حزب «كديما» بعد استقالة أولمرت من رئاسة الحكومة على خلفية شبهات فساد، إذ لم يدعم باراك، تسيبي ليفني لتشكل حكومةً بديلةً، وأنهى باراك تلك الدورة البرلمانية بحرب ثانية على قطاع غزة، في الأيام الأخيرة للعام ٢٠٠٨.

أضف إلى كل هذا، أن شراكة حزب «العمل» في حكومة «كديما» لم تؤثر على السياسة الاقتصادية، بل تماشت مع السياسة التي كانت قائمةً، وفي تلك السنين، وعلى الرغم من معدلات النمو العالية، فإن معدلات الفقر واصلت الارتفاع.

الدورة المنتهية

تلقى حزب «العمل» برئاسة باراك في انتخابات العام ٢٠٠٩، الضربة الأشد في تاريخه، بهبوطه إلى المرتبة الرابعة من بين الأحزاب البرلمانية، وحصوله على ١٣ مقعداً، وعلى الرغم من تلك النتيجة، فإن باراك لم يستجب للدعوات ليبقى خارج حكومة بنيامين نتنياهو والليكود، ليعمل على استعادة مكانة الحزب، كحزب منافس على السلطة، وأصر باراك على الانضمام إلى تلك الحكومة مستمراً في توليه حقيبة الأمن، على الرغم من أن خمسة نواب من أصل ١٣ نائباً عارضوا الخطوة، فيما نائب سادس حسم موقفه معارضاً بعد عدة أشهر من بدء عمل الحكومة.

مع تقدم عمل حكومة نتنياهو، التي ارتكزت إلى تكتل اليمين المتشدد واتباعها سياسته، اتسعت المعارضة في حزب «العمل» للاستمرار في الشراكة مع الحكومة، وطالت المعارضة وزراء في الحزب كانوا قد أيدوا سابقاً الشراكة، وهم بنيامين بن إليعيزر، وإسحاق هيرتسوغ، وأفيشاي برافرمان، وقبل ذلك، كان نائبان من المعارضين قد اختارا الاعتزال السياسي.

أيقن باراك، في نهاية العام ٢٠١٠، أن طرح مسألة استمرار الشراكة في الحكومة على المجلس المركزي للحزب، سيؤدي إلى اتخاذ القرار الذي يعارضه باراك، وفي تلك الأيام، أبرم باراك مع نتنياهو من وراء الكواليس، وبسرية تامة، صفقةً لم تذكر الحلبة السياسية الإسرائيلية مثيلاً لها، بأن يبادر باراك إلى انشقاق في كتلته البرلمانية، على رأس كتلة من خمسة نواب، ليحصل أربعة منهم على حقائب وزارية فعلية، وهذا ما تم في منتصف كانون الثاني من العام ٢٠١١.

وأنشأ باراك كتلة «هعتسموؤت»، وسعى إلى تحويلها لحزب يخوض انتخابات ٢٠١٣، وعلى الرغم من أنه شرع في حملة دعائية، فإنه استدرك مبكراً وضعيته في الشارع، قبل بدء الحملة الانتخابية الرسمية، فأعلن اعتزاله السياسة، ومن خلفه زملاؤه في الكتلة.

نقول كخاتمة لموضوع باراك: إن مقارنةً بين تصرف باراك في حكومة «كديما» وأولمرت، وبين تصرفه وانسجامه المطلق مع حكومة اليمين المتشدد، توضح أكثر عمق قناعات باراك وتوجهاته، الذي قيل عنه، إنه استغل حزب «العمل» مطيةً سهلةً، للتسلل إلى الحلبة السياسية، على الرغم من أن قناعاته الداخلية كانت تختلف عن الأجواء التي سادت الحزب، حينما انضم إليه لأول مرّة في العام ١٩٩٥.

بات حزب «العمل»، في المقابل، كتلةً معارضةً من ثمانية نواب، وبعد أشهر من الانشقاق إياه،

جرت الانتخابات لرئاسة الحزب، وانتهت بفوز النائبة شيلي يحيموفيتش، أمام عدد من المنافسين، أبرزهم الرئيس الأسبق للحزب عمير بيرتس.

استمرت يحيموفيتش في نهج سلفها إيهود باراك، مستبعدةً عن أولويات أجندة الحزب، قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وإسناداً لحقيقة موقف يحيموفيتش، ففي نهاية شهر تشرين الأول ٢٠١٢، نشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية تقريراً مطولاً، عن حيثيات لقاء يحيموفيتش، بالرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، ووزير خارجيته فابيوس، في شهر تموز من العام نفسه، ولأسباب مجهولة أبقت يحيموفيتش اللقاء قيد السرية، ولم تعلن عنه، وتبين فيه أن يحيموفيتش لم تبادر للحديث عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بل ركزت أساساً الحديث على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في إسرائيل، وفقط حينما وجه إليها المسؤولان الفرنسيان أسئلةً عن رؤيتها للصراع وآفاق الحل، طرحت أجوبةً عموميةً لا بل وتبنت موقف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مذكّرةً بخطابه السياسي الذي ألقاه في منتصف العام ٢٠٠٩، كما تبنت مطلب نتنياهو بأن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة «الشعب اليهودي».

الانتخابات

دخل حزب «العمل» الحملة الانتخابية، بمؤشرات «مشجعة» له من استطلاعات الرأي، التي كانت تمنحه من ٢٢ إلى ٢٥ مقعداً، بدلاً من المقاعد الثمانية التي كانت له في الدورة المنتهية، إلا أنه ومع تقدم الحملة الانتخابية، واتضاح صورة حزب «يش عتيد»، بدأ «العمل» يتراجع قليلاً في استطلاعات الرأي، وزاد على ذلك إعلان تسيبي ليفني عودتها إلى الحلبة السياسية على رأس إطار جديد أطلقت عليه اسم «الحركة».

والمشترك في الأطر الثلاث، أنها تنافست على مقاعد حزب «كديما» المتهاوي، الذي كان له ٢٨ مقعداً في انتخابات ٢٠٠٩، ليتضح لاحقاً، أن حزب «ميرتس» طاله قسط أيضاً، ولو ضئيل، من «غنيمة» «كديما»، واستمر حزب «العمل» في التراجع في استطلاعات الرأي، ولكن أياً منها لم يهبط في تقديراته، بحصول حزب «العمل» على ١٥ مقعداً فقط، كما كان في النتيجة النهائية.

أثرت سلسلة من العوامل بشكل مباشر على انحسار قوة «العمل»، وعدم تحقيقه تقديرات استطلاعات الرأي على مدى شهور طويلة قبل الانتخابات، وأبرز هذه العوامل، أن الحزب لم

يظهر بأجندة ندية بشكل قاطع، للحزب الحاكم «الليكود»، وبشكل خاص في مسألة الصراع الشرق أوسطي، إذ إن يحيموفيتش، وكما أسلفنا، سعت إلى انتزاع حزبها من الخانة التي زجّها بها الرأي العام في إسرائيل، فعلى الرغم من أن الحزب طرح في برنامجه الانتخابي مسألة حل الصراع، على أساس مشروع الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، إلا أنه أضاف إليه مسألة الاعتراف بإسرائيل «يهودية»، وكان هذا مؤشراً على الاقتراب أكثر إلى اليمين. ليس هذا فحسب بل إن هذا البرنامج لم يظهر في الخطاب الانتخابي، وهو الأمر المقرر في الحملة الانتخابية، لأن الرأي العام عادةً لا يدقق في البرامج الانتخابية، بل يكون منصتاً لخطاب الحملة الانتخابية وعناوينها.

ساهمت عودة تسيبي ليفني، كذلك، إلى الحلبة السياسية ـ حاملةً خطاباً سياسياً يدعو إلى حل الصراع، وفق رؤيتها ـ في تأجيج الجدل في حزب «العمل»، وخاصةً بين يحيموفيتش وخصمها في الحزب عمير بيرتس، الذي انشق عن لائحة حزبه قبل اليوم الأخير من تقديم لوائح الانتخابات، وانضم إلى ليفني ليحل ثالثاً في «الحركة».

لم يطرح الحزب كذلك في الجانب الاقتصادي الاجتماعي، برنامجاً قادراً على إقناع الشارع بالقضايا التي يطرحها، وبشكل خاص مسألة غلاء المعيشة، ومواجهة الضربات الاقتصادية المستقبلية التي توقعها الجمهور، إذ إن البرنامج الاقتصادي لم يغير من حيث الجوهر، السياسة الاقتصادية القائمة.

كرر حزب «العمل» في حملته الانتخابية، خطابه المتلعثم، الذي يطغى على نهجه السياسي على مر السنين، ولهذا، رأينا أن حزب «العمل» لم ينجح في كسب كمية أصوات كافية، من حزب «كديما» الذي كان في الماضي قد اقتطع جمهور مصوتين لا بأس به من حزب «العمل»، وبالإمكان القول: إن غالبية أصوات «كديما» اتجهت أولاً إلى حزب «يش عتيد» ومن ثم «الحركة»، و«كديما» ذاته، ومن ثم «العمل»، وما يدل على هذا، هو أن «العمل» ارتفع بقليل جداً، من حيث النسبة المئوية، في أكبر معاقل جمهور العلمانيين و«الوسط»، مثل تل أبيب وحيفا، لكونهما معقلين مهمين للعلمانيين، وكان «كديما» قد حصل فيهما في انتخابات ٢٠٠٩ على نسبة عالية من الأصوات.

أضاع حزب «العمل» في الانتخابات الأخيرة فرصةً كبيرةً جداً، لاستعادة مكانته التي كانت قائمةً حتى انتخابات العام ٢٠٠٩، وربما أفضل، بعدد مقاعد برلمانية أكبر، تضعه في المرتبة

الثانية من بين الأحزاب، وهذا لكونه لم ينجح في استعادة ثقة جمهور مصوتين، كان جمهوراً تقليدياً لحزب «العمل»، وقد فقد ثقته بالحزب سابقاً، كما فشل «العمل» في استقطاب، قطاعات مصوتين شباب، إن كان من المصوتين لأول مرة، أو من الشباب الذين لم يصوتوا من قبل لحزب «العمل» في العقد الأخير.

حزب «الليكود»

خاض حزب «الليكود» برئاسة بنيامين نتنياهو، الانتخابات في لائحة مشتركة مع حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان، وتلقى الحزبان ضربةً «قاسيةً» بحصولهما على ٣١ مقعداً، بدلاً من ٤٢ مقعداً للحزبين معاً في الدورة السابقة، وهذا على الرغم من أن الهدف الأساسي لهذا التحالف الانتخابي، كان على الأقل الحفاظ على القوة التي كانت قائمةً، والسعي إلى تحقيق عدد أكبر في المقاعد، كي يكون حزب السلطة بلا منافسة، وقوة كبيرة قادرة على السيطرة على أي ائتلاف حاكم.

قرر نتنياهو التوجه إلى انتخابات مبكرة، اعتقاداً منه، أن تلك الانتخابات ستعزز قوته أكثر، وتجعله أقوى في مواجهة الأزمات الداخلية، وحتى الضغوط الخارجية، في حال ظهرت، على الرغم من أن استطلاعات الرأي التي ظهرت قبل اتخاذ القرار النهائي بالتوجه إلى الانتخابات المبكرة، لم تكن حاسمةً كلياً في مسألة تعزيز قوة الليكود والائتلاف اليميني المتشدد، وأظهرت غالبية تلك الاستطلاعات حفاظاً على الوضع القائم.

جاءت النتيجة النهائية مفاجئةً لليكود ذاته، ومن ثم للحلبة السياسية كلها، بعد أن فقد الحزبان هذا الكم من المقاعد، فكتلة الليكود التي كان لها ٢٧ مقعداً هبطت إلى ٢٠ مقعداً، في حين أن حزب «يسرائيل بيتينو» الذي كان له ١٥ مقعداً هبط إلى مستوى ١١ مقعداً؛ ما يعني أن حسابات نتنياهو، في ما يمكن وصفها بالمغامرتين، لم تكن صحيحةً، والمغامرة الأولى توجهه إلى انتخابات مبكرة، على الرغم من ثبات الائتلاف الحاكم، وقدرته على مواصلة الحكم، حتى خريف العام ٢٠١٣، الموعد القانوني للانتخابات البرلمانية. المغامرة الثانية، إبرام تحالف انتخابي مع «يسرائيل بيتينو»، الذي زاد مشهد التطرف اليميني أكثر في اللائحة المشتركة، خاصةً على ضوء الانتخابات الداخلية في الليكود، التي أقصت وجوه التيار الأيديولوجي اليميني، لكونهم لا

يتماشون كلياً مع توجهات المتشددين المنفلتة.

الليكود وأزمته الداخلية

تأسس حزب «الليكود» في العام ١٩٧٣ تمهيداً للانتخابات التي جرت في اليوم الأخير من ذلك العام، وكان في مركزه حزب «حيروت» اليميني المتشدد، بزعامة مناحيم بيغين، الذي تحالف مع أحزاب أخرى قريبة منه، مثل حزب «الليبراليين» وغيره، ولتنصهر كل هذه الأحزاب بعد فترة قصيرة في إطار الليكود، الذي كان عرّاب إقامته، الجنرال احتياط في حينه، أرييئل شارون.

وعلى الرغم من السياسة المتشددة والحروب التي خاضها حكم «المعراخ» (العمل حالياً)، فإن تلك السياسة لم تكن كافيةً ومُشبعةً لقناعات اليمين المتشدد، الذي كان رمزه «الليكود». ولكون الأخير، هو الحزب المنافس الوحيد على السلطة، فقد استقطب شرائح أخرى، اعتبرت نفسها ضحيةً لحكم المعراخ، ولم تكن بالضرورة ذات توجهات يمينية، وبشكل خاص القوى الشبابية الناشئة من اليهود الشرقيين، الذين تعرضوا لسياسة تمييز واضحة من خلال سطوة «الأشكناز» على الحكم.

ولهذا، ففي حين كان «المعراخ» يعتبر نفسه حزب «الاشتراكية الدولية» ويتبع سياسة «دولة الرفاه»، فإن أحياء وبلدات الفقر التي تعج باليهود الشرقيين، رأت في حزب اليمين «الليكود» عنواناً لها، على الرغم من توجهاته الاقتصادية المناقضة لسياسة «الرفاه».

وصل «الليكود» إلى الحكم في العام ١٩٧٧، على خلفية إخفاقات حكم «المعراخ» المستمر على مدى ٢٩ عاماً، وإخفاقات حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وتبلور أجيال ناقمة على سياسة «المعراخ»، كما أسلفنا في الباب الأول من هذا الكتاب.

أقدم «الليكود»، على الرغم من مواقفه اليمينية، على إبرام اتفاقية «كامب ديفيد» مع مصر، وانسحب من صحراء سيناء، وكان الهدف الإسرائيلي منها تغيير معادلات إقليمية، لتكون لصالحه أكثر، وأيضاً تقليص المساحة الجغرافية التي انتشرت فيها إسرائيل بفعل احتلال ١٩٦٧، لتتركز في المنطقة المستهدفة أكثر من غيرها، الضفة الغربية وقطاع غزة.

كان «الليكود»، طيلة الوقت، الدفيئة الطبيعية لليمين المتشدد، الذي بدأ يتنامى في مستوطنات الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، ورأينا على مر السنين، أن أول الأطر السياسية التي كان

مركز قوتها المستوطنات، انسلخت بداية عن حزب «الليكود»، ونذكر في هذا الإطار حزب «هتحيا» الذي كان من أبرز قادته غيئولا كوهين، والدة النائب والوزير تساحي هنغبي، وخاض ذلك الحزب الانتخابات ثلاث مرات في الثمانينيات.

جرى التحول الأبرز في الليكود، في النصف الأول من التسعينيات، حينما قرر الحزب اللحاق بحزب «العمل» واتباع نظام الانتخابات المفتوحة، يشارك فيها منتسبون عابرون في الحزب، لانتخاب رئيس الحزب ولائحته للانتخابات البرلمانية، وفي تلك المرحلة حصل أول اختراق من مجموعات استيطانية في غاية من التطرف، انتسبت للحزب، فقط لغرض المشاركة في الانتخابات الداخلية، وفرض شخصيات مقربة منها تكون داعمةً لسياستها من صفوف الليكود، ولكن هذه المجموعات دعمت في الانتخابات البرلمانية أحزاباً أكثر تشدداً وتطرفاً.

تعمقت هذه الظاهرة وتعززت أكثر في السنوات اللاحقة، وأظهرت سلسلة تقارير في انتخابات سابقة، أن عدد الأصوات التي كان يحصل عليها الليكود، خاصة في المستوطنات الصغيرة، أقل من عدد الأعضاء المنتسبين له، على الرغم من أن عدد الأصوات كان من المفترض أن يكون أكبر من عدد الأعضاء.

تبلور، في موازاة ذلك، مركز قوى يميني متشدد ثابت في داخل الليكود، لم يكن قادراً بدايةً على فرض سيطرته بقوة، بفعل المنافسات التقليدية التي كانت قائمة في الحزب، إضافةً إلى استمرار وجود التيار اليميني التقليدي في الحزب، الذي تلاشى مع السنين.

برزت قوة هذا التيار، أكثر مما مضى، تمهيداً وبعد انتخابات مطلع العام ٢٠٠٣، حينما كان الحزب برئاسة أريئيل شارون، فقد نجح ذلك التيار المتشدد في إدخال عدد من النواب المحسوبين عليه إلى كتلة الحزب البرلمانية. وفي تلك الانتخابات، وعلى الرغم من أن الليكود، حقق نتيجة «غير مألوفة» للأحزاب الكبيرة منذ العام ١٩٩٦ وحتى انتخابات ٢٠١٣، بحصوله على ٣٨ مقعداً، فقد تكشفت سلسلة من الأزمات في الحزب، لم تنحصر في ذلك التيار المتشدد، بل أيضاً بسبب تسلل عناصر لها ارتباط بالجريمة المنظمة، إلى صفوف الحزب، وكانت الدورة الـ ١٦ للكنيست الممتدة من مطلع العام ٢٠٠٣ وحتى ربيع العام ٢٠٠٦، قد ضربت رقماً قياسياً، في عدد ملفات الفساد التي وجهت إلى سياسيين في إسرائيل، ومن ضمنهم شارون نفسه، الذي أنقذه سقوطه في غيبوبة منذ مطلع العام ٢٠٠٦ ولاحقاً، على مدى سنوات.

طرح أريئيل شارون، في تلك الدورة البرلمانية، مخطط إخلاء مستوطنات قطاع غزة، على الرغم من حالة التمرد الكبيرة في الليكود، إذ استعان شارون بالمعارضة أيضاً، وهذا ما أجج الأزمة الداخلية، وكشف أكثر مما مضى، عن حجم التيار المتشدد في الحزب، الذي عمل له نواب ووزراء ألف حساب، ومنهم من رهن موقفه بموقف ذلك التيار، من أجل ضمان استمرار حياته السياسية في الحزب.

ترك الانشقاق الذي بادر إليه شارون في انتخابات ٢٠٠٦ الليكود مع كتلة هزيلة من ١٢ مقعداً، وبات يحتل المرتبة الرابعة من بين الأحزاب البرلمانية، وحتى أن بضع عشرات قليلة من الأصوات، منحته مقعداً إضافياً عن حزب «يسرائيل بيتينو».

كان الليكود قد عاد في تلك الأيام ليكون تحت قيادة بنيامين نتنياهو، الذي لم يكن أمامه بديل، إذ إن كل المنافسين له كانت فرصهم معدومةً، والتقط نتنياهو هذه المعادلة، وعمل على ثباتها وتعزيزها أكثر داخل الحزب حتى الانتخابات الأخيرة.

الدورة المنتهية

شكّل بنيامين نتنياهو حكومته، التي كما أسلفنا، كانت الأكثر ثباتاً من بين جميع حكومات إسرائيل منذ العام ١٩٨٨، وانتهج السياسة التي طمح إليها اليمين المتشدد، إن كان على صعيد تعطيل العملية التفاوضية، أو على صعيد الاستيطان، وتدفق الميزانيات الضخمة على المستوطنين، وليس كل ما تم تنفيذه، وصل إلى الإعلام، فقد قال وزير المالية في حكومته تلك، يوفال شتاينتس، لإذاعة محسوبة على المستوطنين، خلال الحملة الانتخابية، «في فترة الحكومة الحالية (قبل الانتخابات) ضاعفنا الميزانيات لمستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، ولم نفعل هذا وسط ضجيج، لأننا لم نرغب في أن يتم إفشال ما نفعله، الآن هناك نتائج على الأرض، لقد فعلنا هذا بتنسيق مع رؤساء البلديات (المستوطنات) وبشرط أن يتم كل هذا بهدوء».

لم يطمئن نتنياهو في المقابل إلى وضعيته في الحزب، فعمل على تحجيم كل محاولة لمنافسته وإجهاضها، على الرغم من ضعف منافسيه، فالمنافس السابق سلفان شالوم، أسند إليه حقيبةً تبقيه في الظل، في حين أن الشخصيات التي كان من الممكن أن تنافسه، مثل رئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون، قرؤوا الوضع القائم في الحزب، وعرفوا أن المنافسة خاسرة بشكل قاطع.

بقيت المنافسة بين نتنياهو، وبين المنافس الدائم على رئاسة الحزب موشيه فيغلين، وهو زعيم الجناح الأكثر تشدداً في الليكود، ومؤيدوه هم من أكثر التيارات تشدداً بين المستوطنين، وهو في تصرفاته وتصريحاته ينافس حتى زعماء حركة «كاخ» الإرهابية، وتخوف نتنياهو من أن يتعزز هذا الجناح ويفرض سيطرته على الحزب، ولهذا فإنه لم يكتف بأنه منتصر حتماً في الانتخابات على رئاسة الحزب في مطلع العام ٢٠١٢، بل وضع لنفسه هدفاً بأن لا تقل نسبة التأييد له في تلك الانتخابات عن ٨٠٪.

أقدم نتنياهو، قبل المؤتمر الأخير للحزب، على سلسلة من الإجراءات الحزبية الداخلية، في سبيل إحكام قبضته على الحزب، من خلال إجراء تغييرات في هيئات الحزب وتغيير تركيبتها، بشكل يقلل من وزن المستوطنين فيه، من ١٨٪ اليوم إلى ١٠٪ وفق التركيبة التي أقرتها السكرتارية القطرية للحزب.

شملت مقترحات نتنياهو التي تم إقرارها، رفع عدد أعضاء المجلس العام للحزب من ١٩٠٠ عضو إلى ٣٥٠٠ عضو، والهدف كان تحجيم وزن المستوطنين، لأن أبواب توسيع المجلس لن تشملهم، لأنها تعتمد على البلدات التي فيها رؤساء البلديات من حزب الليكود، إضافة إلى ضم فوري لكل منتخبي الجمهور من الحزب إلى المجلس.

كانت هذه الخطوة محط استغراب لدى الكثيرين، لأن نتنياهو في منافساته السابقة، كان يرتكز إلى معسكر المستوطنين في الحزب، بيد أن قلق نتنياهو من هذا المعسكر لم يكن سياسياً على الإطلاق، بل الهدف منه عدم نشوء معسكر ذي وزن في الحزب يتخذ قرارات غير تلك التي يريدها نتنياهو.

فشل نتنياهو كثيراً في مخططه هذا، ففي الانتخابات لرئاسة الحزب حصل على ٧٧٪، وهذا أقل من الهدف الذي وضعه نتنياهو، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فعلى الرغم من أن الفارق ليس كبيراً، إلا أن موشيه فيغلين وأنصاره اعتبروا النتيجة انتصاراً لهم، ومن تنبّه إلى هذا الأمر، كان نواب ووزراء في الحزب، فعلى الرغم من قربهم إلى نتنياهو، أدركوا حاجتهم إلى دعم جناح المستوطنين في الحزب، كي ينجحوا في الانتخابات الداخلية لتشكيل لائحة الحزب في الانتخابات الأخيرة، وليحصلوا على مراتب متقدمة في اللائحة.

لم يكن مقياس نجاح معسكر المتطرفين فقط من خلال ضمان مقعد برلماني لزعيمهم فيغلين،

بل إن كل من حازوا مقاعد أمامية في لائحة الحزب، حصلوا بالضرورة على دعم ذلك المعسكر، الذي برز نجاحه في إقصاء شخصيات بارزة في الحزب، تعتبر آخر وجوه التيار اليميني العقائدي، الممتد من حزب «حيروت»، وهم بنيامين بيغين، نجل رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغين، الذي يعتبر من المتشددين الداعين إلى ما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، ووزير الشؤون الاستخباراتية دان مريدور، والوزير ميخائيل إيتان. و«مشكلة» هذه الشخصيات، أنها في قضايا داخلية، خاصة في ما يتعلق بأدوات الديمقراطية والتعامل مع العرب في إسرائيل، تبدي ليونةً واضحةً، واعترضت في كثير من الأحيان على قوانين عنصرية، وكان هذا كافياً للإطاحة بها من لائحة الحزب، وبقي من هذا التيار رئيس الكنيست رؤوفين رفلين، إلا أن الأخير، يكثر خلافاً للثلاثة، من تصريحاته السياسية المتشددة.

نذكر هنا في سياق الانتخابات الداخلية لليكود أن عدداً من نواب حزب «كديما» السابقين، نافسوا على مقاعد في لائحة الليكود، فخسروا جميعاً، ولكن أبرزهم، من استقال من «كديما» في وقت مبكر، وحصل على منصب وزير في حكومة نتنياهو، وزير الجبهة الداخلية، ورئيس المخابرات العامة الأسبق آفي ديختر، فقد خسر الانتخابات على الرغم من توجهاته السياسية وماضيه الاستخباراتي.

جاءت هذه النتائج الداخلية في حزب الليكود كنتيجة لصدام واضح بين بقايا التيار الأيديولوجي العقائدي، والمجموعات المتشددة في الحزب، فالعقائديون، أمثال بيغين، يريدون لليمين الاستمرار في الإمساك بزمام الأمور وكافة خيوط الحكم بيديه، ولكن في السنوات الأخيرة بات يلمس حقيقة أن مجموعات اليمين المتطرف، وخاصة تلك التي مركز قوتها في المستوطنات، باتت تفرض أجندتها حتى على التيار الأيديولوجي، وتفرض «أصول لعبة» أخرى، إن كان على الكنيست أو على الحكومة، ويتمدد المتطرفون في كافة المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية التي تشكل المؤسسة الحاكمة، وإلى جانب هذا، الحضور المتنامي في قيادة المؤسسة العسكرية، الجيش.

نشأ هذا اليمين المتطرف أساساً في دفيئة اليمين العقائدي، والأخير استعان طيلة الوقت بمجموعات المتطرفين من أجل الوصول إلى الحكم والتمسك به، وفرض الأجندة السياسية، إلا أن المتطرفين، وكل مجموعة متطرفة، لا تضع لنفسها حواجز وقيوداً، ورأت نفسها في السنوات الأخيرة أنها باتت مصدر قوة ما يسمح لها بفرض الأجندة.

ولهذا لا غرابة في أنه في اليوم التالي للانتخابات الداخلية لتشكيل لائحة الليكود الانتخابية، صدرت وسائل الإعلام وخاصة الصحف منها، تقول إن الليكود تغير كلياً، وإن كوادر قديمة في الحزب، لم تعد تشعر بالانتماء لليكود، الذي أسسه حزب «حيروت» اليميني.

حملة الانتخابات

ليس من الواضح، ما إذا رسم بنيامين نتنياهو في ذهنه، شكل لائحته الانتخابية قبل انتخابها في الحزب، ودمج مرشحي حزب «يسرائيل بيتينو»، ولكن التركيبة النهائية ساهمت بالمؤكد، في تردي نتيجة الحزبين الحليفين، فنتنياهو استعان دائماً بوجود شخصيات في الحزب، يعتبرها الرأي العام الإسرائيلي أنها ضمن ما يسمى «اليمين المعتدل»، وليس فقط الشخصيات التي تمت إطاحتها في الانتخابات الأخيرة.

ظهرت لائحة الانتخابات الأخيرة بحزبيها، في تيار سياسي واحد، وعدد النواب الأكثر تطرفاً في الليكود، يفوق عددهم في «يسرائيل بيتينو»، وهذا أبعد ما تبقى من مصوتين لليكود، يميلون إلى «اليمين المعتدل» أو حتى «الوسط».

وقد غيّب الليكود في خطابه الانتخابي برنامجه المستقبلي، أسوة بأحزاب أخرى، لا بل رأى الليكود أنه أقل التزاماً بنشر برنامج كهذا، في ظل غياب برامج نديّة تنافسه، ولهذا ارتكز نتنياهو إلى ما اعتبرها إنجازات حكومته، إضافة إلى التركيز على الرسائل السياسية المتشددة، مثل «يهودية الدولة»، ورفض إصدار برنامج واضح يتعلق بمستقبل الحل، أو يذكر مسألة الدولتين، حتى بالصيغة التي طرحها نتنياهو في العام ٢٠٠٩.

اللافت في حملة الليكود الانتخابية، أنه غيّب سياسة الترهيب التي اتبعها نتنياهو طيلة سنوات حكمه الأربع، في ما يخص إيران ولاحقاً سورية، وكما يبدو فإن نتنياهو تخوف من أن يغوص في الحملة الانتخابية في جدل مع كبار الجنرالات السابقين، وخاصة رؤساء الأجهزة الاستخباراتية، وقيادات بارزة في الجيش، انتقدوا سياسة نتنياهو علناً بشأن توجهاته نحو إيران.

ظهر رئيس جهاز المخابرات العامة السابق يوفال ديسكين، على الرغم من ذلك، وخلال الحملة الانتخابية، في مقابلة مطوّلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» ليكشف عن طبيعة تعامل نتنياهو ومعه وزير الأمن إيهود باراك، وأظهرهما بأنهما يسعيان إلى شن هجوم على إيران لاعتبارات

تحقيق مكاسب سياسية، غير آبهين بموقف الأجهزة الأمنية والعسكرية في إسرائيل، ولا بموقف الولايات المتحدة.

وتجنب نتنياهو ومقربوه الرد الواسع على ديسكين، ما يدل أكثر على عدم رغبة نتنياهو في فتح هذا الملف، الذي عاد وفتحه بعد أيام قليلة جداً من الانتخابات، معتبراً أن «التهديدات القادمة من إيران والأوضاع في سورية تحتم الإسراع في تشكيل الائتلاف الحكومي الجديد».

من جهة أخرى، فإن التحالف الانتخابي غيّر إستراتيجية حزب «يسرائيل بيتينو» الدعائية، الذي كان قد ارتكز في حملته الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩، إلى التحريض ضد العرب في إسرائيل، والدعوة أيضاً إلى سن قوانين علمانية تناهض قوانين الإكراه الديني وسطوة «الحريديم» على كتاب القوانين في الشؤون المدنية، ونأتي على هذا لاحقاً في الحديث عن «يسرائيل بيتينو».

عمل الليكود، في الوقت نفسه، على حجب مرشحيه عن الواجهة الدعائية للحزب، وأبقى على شخص نتنياهو وحده، وفي أماكن محددة، في أحياء المهاجرين الجدد جرى تسويق أفيغدور ليبرمان، كونه كان في انتخابات ٢٠٠٩، عنواناً لهم، وليس بالضرورة أنه واصل حمل هذه الصفة في الانتخابات الأخيرة.

خرج الليكود فائزاً، وعلى الرغم من الخسارة الكبيرة في عدد المقاعد، فإنه المكلف تشكيلَ الحكومة، واستفاد الليكود كثيراً من غياب البديل له في الحكم في هذه الانتخابات، فالأحزاب والقوى التي أمامه وخاصة تلك الناشئة حديثاً، ليست ثابتةً في قوتها، وفي مستقبل استمرارها على الساحة السياسية.

إن السيطرة الكلية للتيار المتشدد على حزب الليكود، وإقصاء كل من هو خارج هذا التيار، يضعان الليكود في خانة اليمين المتطرف، وفي ظل رئيس حزب يتماثل في مواقفه مع هذا التيار، لا يبدو أن الليكود سيخرج من هذه الخانة في المستقبل المنظور. وما يعزز هذا الاستنتاج، أن لا نتنياهو ولا شخصيات مسؤولة في الحزب، أبدت أي نوع من القلق مما آلت إليه الاصطفافات في الحزب.

الحريديم- «شاس» و«يهدوت هتوراة»

فازت كتلتا اليهود «الحريديم» في انتخابات ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، «شاس» و«يهدوت هتوراة» بـ ١٨ مقعداً للكتلتين، وهذا أكثر من انتخابات ٢٠٠٩ بمقعدين، وهو مطابق لنتيجة انتخابات العام ٢٠٠٦، ولكن في هذا العام، خسر «الحريديم» على الأغلب مقعدين، بفعل مشاركة لائحتين لم تجتازا نسبة الحسم.

سجل الحريديم كذلك هذا العام أيضاً، النسبة القياسية في المشاركة في الانتخابات، بمعدل نسبة ٨٨٪، مقابل ٦٧,٧٧٪ النسبة العامة، و٦٩,٨٪ بين اليهود وحدهم، وهذا على خلفية قلق ذلك الجمهور من احتمال محاصرته بسن قانون يفرض عليهم الخدمة العسكرية الإلزامية، أو خدمة بديلة لها، بعد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بطلان شرعية القانون الذي كان يعفيهم بشكل جارف من تلك الخدمة. إضافة إلى سعي هذا الجمهور ليبقى قوةً سياسيةً ذات وزن لا يمكن تجاهلها في أي حكومة مقبلة، حماية لمصالحهم المباشرة.

حصلت كتلة «شاس» للحريديم الشرقيين على ١١ مقعداً، في حين أن كتلة «يهدوت هتوراة» حصلت على ٧ مقاعد، وهو أكبر عدد من المقاعد يحصل عليه الحريديم الأشكناز في أي انتخابات سابقة، وكما أسلفنا، في الباب (الرابع) «أنماط التصويت»، فإن الحريديم الأشكناز، كشفوا في هذه الانتخابات أيضاً، عن شكل انتشارهم الجغرافي، إذ إن نسبة ٧٠٪ من مصوتي «يهدوت هتوراة» الأشكناز، كانت في ستة تجمعات سكانية، خمسة منها في القدس المحتلة وأربع مستوطنات في محيطها، فيما المدينة السادسة هي مدينة بني براك التي تبعد بضع عشرات من الكيلومترات عن القدس، وهي أقرب إلى تل أبيب.

كانت لائحة «شاس» الأكثر تضرراً من منافسة لائحتين أخريين اقتطعتا عشرات الآلاف من الأصوات، التي كان قسم جدي منها، مرشحاً للتصويت لحركة «شاس»، وهما: لائحة «عام شاليم» التي أسسها نائب منشق عن حركة «شاس»، ودعا إلى التقارب من الأجواء العامة في إسرائيل، بما فيها إبداء ليونة كبيرة في مسألة التجنيد، وقد حصلت لائحته على قرابة ٤٦ ألف صوت، فيما كانت اللائحة الثانية بقيادة أحد الحاخامات الشرقيين، ودعت إلى مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، وحصلت على ٢٨ ألف صوت، ومجموع أصوات هاتين اللائحتين أكثر من مقعدين برلمانيين.

كانت هذه الانتخابات مؤشراً إضافياً على التغيرات السياسية الكبيرة التي طرأت على جمهور

الحريديم في العقدين الأخيرين، وكنا في الباب الأول من الكتاب قد استعرضنا خطوطاً عامةً، لأوضاع الحريديم، وقضاياهم الأساسية، وانعكاسها على المشهد الإسرائيلي العام.

تحولات سياسية

لاحظنا في العقدين الأخيرين على وجه الخصوص، أن التطرف السياسي اليميني بدأ يدب أكثر بين أحزاب المتدينين «الحريديم»، الذين طالما وقفوا على هامش الجدل السياسي، ليحققوا مطالبهم الحياتية اليومية وتأمين الميزانيات الضخمة لمعاهدهم ومؤسساتهم، دون إغراق أنفسهم في الجدل الإسرائيلي الداخلي حول الصراع الإقليمي، وغيره من القضايا السياسية العامة.

باتت الأحزاب التي «هربت» من جلسات الكنيست لدى التصويت على اتفاقيات السلام أو الاتفاقيات مع الفلسطينيين، أو حتى دعمتها مباشرة، اليوم، رأس حربة في المطالبة بتوسيع الاستيطان، وعدم «التنازل عن أي قطعة أرض من يهودا والسامرة»– الضفة الغربية، بعد أن كانت قد أطلقت فتاوى تجيز انسحابات كهذه.

كان جُلّ اهتمام أحزاب الحريديم، في تعاملها مع المؤسسة الرسمية، يتعلق بشؤونهم الحياتية اليومية، وخاصة على مستوى تلقي المخصصات والميزانيات لمؤسسات هذه الطائفة ومعاهدها وفرقها على مختلف تنوعاتها، من شرقيين وغربيين، ولم يكن لهم تدخل واضح في الشأن السياسي العام، وكانت مواقفهم في هذا الملف مرهونةً بمصالحهم الآنية في كل مرحلة، وهذا ما أضفى عليهم الطابع الانتهازي الابتزازي، وحرّض الجماهير الواسعة ضدهم.

لم تتوقف جهود كتل الحريديم، طوال الفترة الماضية، عند الجانب المالي وشؤونها، بل نجحت في الكثير من الأوقات في دس قوانين وأنظمة تعتمد الشرائع الدينية اليهودية، تندرج في إطار الإكراه الديني، مثل قانون السبت والأعياد ومسألة الحلال في المواد الغذائية وغيرها، ومنع الزواج المدني.

ولأن إسرائيل لم يكن على أجندتها مفاوضات وعملية سياسية حتى مطلع التسعينيات، فإن هذا الجمهور وأحزابه، لم يكونوا مطالبين بإبداء الرأي في مسألة الصراع، ولكن ما كان واضحاً، مثلا، أن جمهور الحريديم لم يكن من بين عشرات آلاف المستوطنين (بداية) في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية المحتلة، ولا حتى في الأحياء الاستيطانية في القدس

المحتلة، وهو ما تغير لاحقاً.

باتت أحزاب وكتل هذا الجمهور في الكنيست ـ مع بدايات العملية التفاوضية، من حوارات السلام في العام ١٩٩١ وما بعدها، وخاصة مسار أوسلو ـ مطالبةً بإبداء الرأي كون أصواتها مقررة في عملية اتخاذ القرار؛ فرأينا حزب «شاس» الشرقي قد دعم بداية مسار أوسلو، إلا أنه قبل كل تصويت على أي اتفاق وقرار سياسي كان يسعى إلى ضمان إنجاز مالي له، خاصة أنه كان مشاركاً في حكومة إسحاق رابين، التي بدأت ولايتها في العام ١٩٩٢. وحتى أنه في تلك السنوات، أصدر زعيم «شاس» الروحي، عوفاديا يوسيف، فتوى دينية تجيز «التنازل عن الأراضي من أجل منع سفك الدماء».

لم يكن الحال مختلفاً كثيراً من حيث الجوهر لدى كتلة «يهدوت هتوراة» في تلك السنوات، على الرغم من أنها لم تشارك في حكومة إسحاق رابين عام ١٩٩٢، ففي كثير من الأحيان كان نواب الكتلة يغادرون جلسة الكنيست لدى التصويت على القرارات السياسية المهمة، كي لا يعارضوا موقف الحكومة في الاتفاقيات المبرمة، وذلك مقابل صفقات مالية وتفاهمات.

استمر هذا النمط لدى الكتلتين في ظل حكومة بنيامين نتنياهو الأولى في العام ١٩٩٦ وحتى العام ١٩٩٩، وفي ظل حكومة إيهود باراك في العام ١٩٩٩، وحتى نهاية العام ٢٠٠٠.

بدأنا نلمس، بعد العام ٢٠٠٠، تغيّراً في لهجة الخطاب السياسي في الكتلتين، «شاس» و«يهدوت هتوراة»، لتتجه أكثر نحو اليمين السياسي الرفضي لآفاق الحل، واعتقد كثيرون أن ذلك التحول جاء منسجماً مع التحولات السياسية في إسرائيل، في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية الذي اندلع في خريف العام ٢٠٠٠ واستمر سنوات، إلا أن واقع الأمر يقول إن التحولات السياسية العامة كان لها دور محدود في التحولات بين الحريديم، بينما الدافع الأكبر هو تحولات ديمغرافية بينهم وفي المجتمع اليهودي الإسرائيلي ككل، وعوامل اقتصادية اجتماعية عامة، إضافة إلى اعتبارات حزبية داخلية في جمهور الحريديم ساهمت أيضاً في التطرف، وحفزتهم على تبني مواقف سياسة متشددة. إضافة إلى إطلاق مواقف مؤيدة للاستيطان في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس. كما انخرطت شخصيات بارزة في حركة «شاس» في الخطاب العنصري الموجه ضد العرب في إسرائيل، والفلسطينيين عامة، ومن بين أولئك، كان الحاخام يوسيف ذاته.

عوامل ساهمت في التحولات

استوعب «الحريديم» في إسرائيل ـ مع اكتمال موجات الهجرة اليهودية الضخمة في سنوات التسعين ـ أنهم أمام واقع جديد، فتلك الهجرة، التي بلغت في العام ٢٠٠١ قرابة مليون مهاجر، غالبيتهم الساحقة من دول الاتحاد السوفييتي السابق، كانت أبعد ما تكون عن الدين، فكيف الحال مع الأصولية ومجتمع الحريديم، كذلك، فإن هؤلاء فور وصولهم باتوا من أصحاب حق الاقتراع، وتحولوا بسرعة إلى قوة انتخابية لا يمكن الاستغناء عنها، وهذا ما اتضح في الانتخابات العامة ١٩٩٦ و١٩٩٩، وطبعاً لاحقاً.

تنبه الحريديم، أيضاً، إلى أن موجة الهجرة لم تخفّض فقط نسبة العرب، بل أثرت مباشرةً على نسبة الحريديم في المجتمع، وبالتالي فإن من شأن هذا أن ينعكس على قوتهم الانتخابية، ولهذا، بدأ التحول لدى الحريديم من النواحي السياسية، في إبداء رغبة كبيرة في أن يكونوا في مركز القرار في القضايا السياسية الأساسية، كي يزيدوا من وزنهم السياسي داخل دائرة القرار.

عاش المهاجرون سابقاً في مجتمعات تحررية تخلو من القيود، ولهذا كان من الصعب عليهم التأقلم مع مجتمع مليء بهذه القيود الدينية التي فرضت بقوة الحريديم سابقاً، وهي قيود لا تتلاءم مع روح العصر المتطور بوتائر متسارعة.

بدأ قادة الحريديم، في مرحلة ما، وبعد صدامات، يستوعبون هذه الحقيقة، وأنه ما عاد بالإمكان تطبيق القوانين والأنظمة بالقدر الذي كان في سنوات سابقة، ولهذا رأينا في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ النصف الثاني من سنوات التسعين وحتى الآن، تزايداً كبيراً في حركة المواصلات الشعبية أيام السبت، ولكن تبقى غالبيتها الساحقة ممنوعة، كما اتسعت بأضعاف حركة التمرد على قوانين السبت في القطاع التجاري، وهناك شبكات تسوق غذائي تفتح أبوابها أيام السبت، وتراجعت كثيراً أعداد الشوارع في البلدات المختلفة التي كانت تغلق أمام حركة السير أيام السبت والأعياد.

دفع هذا الوضع قادة الحريديم إلى التفكير أكثر في مستقبل مجتمعاتهم، وتفادي مسألة الاختلاط بالجمهور العلماني الذي بات أكثر تمرداً، وما شجع هذا التفكير هو تنامي أعداد الحريديم بوتائر عالية، فحسب الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية، فإن نسبة التكاثر السكاني بين جمهور الحريديم تفوق ٣٪، إضافة إلى باقي المعطيات الاجتماعية، التي استعرضت في الباب

الأول من هذا الكتاب.

بدأ الحريديم ـ على ضوء هذه المعطيات، إضافةً إلى الضغط السكاني في التجمعات السكانية الكبرى، القدس ومحيطها الاستيطاني، ومنطقة تل أبيب الكبرى ـ التفكير في اتجاه آخر، ليقبلوا بإغراءات السلطة، ببناء مستوطنات لهم في الضفة الغربية، وفي السنوات الأخيرة أقيمت ثلاث مستوطنات، والرابعة «متتياهو مزراح» قيد الإنشاء كحي سكني، ولكنها مستوطنة جديدة.

ويستفيد الحريديم من هذه المستوطنات كونها تجمعات سكانيةً مغلقةً عليهم، يطبقون فيها كافة شرائعهم، ويتمتعون في الوقت نفسه بامتيازات مالية «سخية» تدفعها حكومات إسرائيل للمستوطنين.

بات هنا التقاء مصالح بين الحريديم والمؤسسة الإسرائيلية بأذرعها المختلفة، فالحريديم يسعون إلى الانفصال عن المجتمع العلماني التحرري، في حين أن المؤسسة التي لها مصلحة أيضاً في هذا الانفصال كونه يقلل من الاحتكاكات المستقبلية مع العلمانيين، تسعى أيضاً إلى تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس المحتلة من خلال الحريديم، كي يواجهوا نسبة تكاثر العرب.

دفع عامل التكاثر هذا، المؤسسة إلى التفكير أيضاً في استخدامه ضد الفلسطينيين في إسرائيل، وهناك مساع لبناء أحياء سكنية ضخمة في مدن يهودية في الشمال، بات العرب يتدفقون إليها، مثل «نتسيرت عيليت» المجاورة للناصرة والجاثمة على أراضي الناصرة والقرى العربية المصادرة، ومدينة عكا الفلسطينية الساحلية، التي فيها نسبة عالية من أهلها العرب.

نذكر من الأسباب الأخرى للتحولات السياسية بين الحريديم، سعي الحريديم إلى مسايرة الأجواء العامة في المؤسسة الحاكمة، وأيضاً في الشارع الإسرائيلي ككل، إذ إن مسايرة كهذه وتوافقاً سياسياً كهذا، من شأنه أن يخفف من الأجواء المتحفظة منهم، والتي كانت تمقتهم على مدى سنوات، وتساعد أيضاً على تسيير شؤونهم دون عقبات. كذلك فإن الأجواء السياسية العامة تتغلغل في مجتمع الحريديم، نذكر على وجه الخصوص حزب «شاس» لكونه أكبر أحزاب الحريديم، فهذا الحزب الذي يرتكز على أصوات جمهور من خارج مجتمع الحريديم، من اليهود الشرقيين، شعر أن عليه أيضا التقرب لهذا الجمهور الذي تطغى عليه ميول يمينية.

تواجه حركة «شاس»، في الوقت نفسه، صراعاً داخلياً خفياً لخلافة الزعامة الروحية، إذ إن

الزعيم الروحي للحركة عوفاديا يوسيف اجتاز عامه التسعين، ووضعه الصحي ليس مستقراً، وأغلب الظن أن وريثه هو نجله الأكبر، المعروف بميوله ومواقفه اليمينية المتشددة جداً.

لا تغير هذه التحولات في جوهر عقلية «الحريديم» ونظرتهم العدائية وحتى «التكفيرية» للحركة الصهيونية، ولا تغير في نظرة الحريديم الأساس للكيان الإسرائيلي، بأنه كيان عابر، وأنه ليست «مملكة إسرائيل الباقية» التي «سيقيمها المسيح» حينما يأتي لأول مرّة إلى العالم، حسب معتقداتهم.

وهذا ما يمكن أن نلمسه من خلال الحوار الداخلي في مجتمع الحريديم، وحتى على لسان كبار الحاخامات، حينما تتفجر أي من الأزمات على المستويات المختلفة، آخرها، قضية تجنيد «الحريديم» في الجيش الإسرائيلي، هذه القضية التي استنفرت كل أوساط الحريديم، لما لها من انعكاسات على كل مجتمع الحريديم، ويتخوف كبار الحاخامات من أن يكون التجنيد بداية لتغلغل أكبر في المجتمع العلماني، ومن هناك تكون الطريق أقصر إلى تحلل مجتمع الحريديم المتشدد.

«شاس»

حصلت حركة «شاس» الشرقية على ١١ مقعداً، وهذا ضمن قوتها البرلمانية التي حافظت عليها في السنوات العشر الأخيرة، ما بين ١١ إلى ١٢ مقعداً، وما يميز حركة «شاس» عن «يهدوت هتوراة»، أنها متغلغلة أكثر في الشارع، ففي حين أن حوالى ٩٤٪ من أصوات «يهدوت هتوراة» تأتي من «الحريديم» فإن هذه النسبة تنخفض لدى «شاس» إلى حوالى ٥٠٪، بناءً على تقديرات، ترتكز أساساً إلى مجموع الأصوات التي حصلت عليها في تجمعات الحريديم الأساسية، علماً أن مجتمع الحريديم الشرقيين (السفراديم)، أكثر انتشاراً في البلاد من الحريديم الأشكناز.

وحصلت «شاس» على أكثر من ٣٣١ ألف صوت، ومن المعطيات اللافتة للنظر في نتائج «شاس»، أنه في حين كان ٥٠٪ من أصواتها من الحريديم، فإن ٥٪ من أصواتها من العرب، أي ما بين ١٦ ألفاً إلى ١٧ ألف صوت، وهذا سنأتي عليه لاحقاً، في إطار أصوات العرب في إسرائيل، وميزة «شاس» كما أسلفنا، أنها تتغلغل في أحياء اليهود الشرقيين الفقيرة وبلداتهم، وهي تقدم لهم المساعدات في عدة اتجاهات، مثل انخراط أبنائهم في شبكات تعليم تابعة للحركة، وتقديم مساعدات مادية دائمة وغيرها.

تخضع «شاس» لزعامة روحية، ويتربع على رأس ما يسمى «مجلس كبار التوراة»، الحاخام

عوفاديا يوسيف، الذي شغل في سنوات السبعين الأخيرة، منصب الحاخام السفرادي الأكبر في إسرائيل، ولكن هذا لا يعني انعدام وجود صراعات داخلية وتيارات متنوعة، فهذا المجلس وظيفته لملمة كل التيارات والطوائف الدينية الشرقية، في إطار لائحة «شاس».

فقد كانت حركة «شاس» على سبيل المثال في العامين الأخيرين قبل الانتخابات، تتحرك في ظل تهديد انقسام، على ضوء قرار الرئيس السياسي السابق للحركة آرييه درعي، العودة إلى السياسة، بعد انقضاء عشر سنوات، كان محظوراً عليه فيها الانخراط في العمل السياسي، بعد إدانته وسجنه أكثر من عامين بتهم فساد خطيرة.

بثّ درعي في الفترة السابقة عدة رسائل تهديد للحركة بأنه على استعداد لخوض الانتخابات على رأس لائحة مستقلة، في حال لم يتم استيعابه في «شاس» بالشكل الذي يرضا به، مستغلاً بذلك شعبيته الواسعة بين جمهور اليهود الشرقيين.

فرض «مجلس كبار التوراة» ـ بعد الإعلان عن الانتخابات المبكرة ـ على الزعامة السياسية للحركة، والمتمثلة بالوزير إيلي يشاي، القبول بتشكيل رئاسة ثلاثية للحركة، من يشاي ودرعي ومعهما من كان وزيراً للبناء والإسكان أرييئل أتياس، المقرب من الحاخام يوسيف.

كانت «شاس» مرشحةً لزيادة قوتها البرلمانية، وهذا ما دلّت عليه استطلاعات الرأي، إلا أنه وكما ذكر، فقد تأثرت الحركة بخوض اللائحتين اللتين لم تعبرا نسبة الحسم، وسبق ذكرهما هنا. والتوقع بزيادة قوة «شاس»، لا يرتكز إلى اتساع شعبية الحركة سياسياً، بل ربما بسبب رأب الصدع وعودة درعي، ولكن بالأساس بسبب الزيادة الطبيعية الحادة لدى جمهور الحريديم، فإذا كان عدد الناخبين قد ازداد من العام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ بنسبة ٧,٥٪، فإن نسبة زيادة الحريديم وحدهم، كانت حوالى ١٢٪ اعتماداً على نسبة تكاثرهم العالية جداً سنوياً.

نشأت حركة «شاس» في العام ١٩٨٤، منشقةً عن لوائح الحريديم الأشكناز، لشعورهم بالغبن، من حيث حجم التمثيل، وكانت حساباتهم صحيحةً في انتخابات ذلك العام التي حصلوا فيها على ٤ مقاعد، في أول ظهور لهم، في حين أن لائحة الأشكناز «أغودات يسرائيل» حصلت على مقعدين، في حين كانت قوتها في انتخابات ١٩٨١ وقبل ذلك في كل انتخابات السبعينيات ٤ مقاعد. وشاس حركة ثابتة في الساحة السياسية الإسرائيلية، ومرشحة لتزيد قوتها مستقبلاً بفعل التكاثر الطبيعي، كما هو الحال بالنسبة للحركة الثانية الأشكنازية «يهدوت هتوراة».

«يهدوت هتوراة»

حققت لائحة «يهدوت هتوراة»، في الانتخابات الأخيرة، أكبر إنجاز انتخابي لها منذ أن شاركت في أول انتخابات في إسرائيل، بحصولها على ٧ مقاعد، وهي لائحة تتشكّل من عدة أحزاب وتيارات وطوائف داخل جمهور الأشكناز، وأبرزها حزبا «أغودات يسرائيل» و«ديغل هتوراة».

وما يميز هذا الجمهور وكتلته البرلمانية أنه أكثر تشدداً دينياً، فهذه الكتلة تحجم منذ العام ١٩٥٩، عن تولي حقائب وزارية، كي لا تكون شريكةً في المسؤولية الحكومية العامة، عن قرارات كبيرة وصغيرة تتناقض من وجهة نظرها مع تفسيرها المتشدد للشريعة اليهودية. وتكتفي اللائحة بتولي منصب نائب وزير لوزارة ذات شأن، مثل صحة ورفاه، شرط ألا يكون وزير من فوقه، بمعنى أن الوزير المسمى يكون رئيس الوزراء، ويمنح نائب الوزير كل الصلاحيات، كما يتولى نواب من اللائحة منصب نائب وزير في وزارات أخرى إضافية، فوقها وزير.

تضغط اللائحة تقريباً في كل دورة برلمانية، من أن أجل تتولى رئاسة لجنة الشؤون المالية في الكنيست، كون هذه اللجنة الوحيدة التي لها صلاحيات تنفيذية، وتحتاج وزارة المالية بشكل دائم إلى مصادقتها على تغييرات في الموازنة العامة، ونقل أموال من بند إلى آخر، وغيرها من الأمور المالية والاقتصادية العامة.

نرى أن «يهدوت هتوراة، الأكثر تشدداً في مسألة منع تجنيد شبان الحريديم في الجيش الإسرائيلي، فمثلاً في معسكر «السفراديم» تظهر تصريحات هنا وهناك، تقبل البحث في حل وسط، ولكن هذا مرفوض كلياً لدى الأشكناز، كما يظهر هذا على لسان كبار حاخاماتهم، وأعضاء الكنيست الذين يمثلونهم.

وكما هو الحال في «شاس»، فإن الأمر يسري على لائحة «يهدوت هتوراة»، ولكن بدرجة التزام أشد، إذ إن اللائحة يتم تشكيلها عبر مفاوضات في مجلس يلتقي فيه كبار حاخامات الأشكناز، الذين يتمثلون في هذه اللائحة، ويشاركون في الانتخابات البرلمانية.

تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن جمهور الحريديم الذي يرفض الاعتراف بإسرائيل، وموجود أساساً في القدس المحتلة، هو من جمهور الأشكناز، والطائفة الكبيرة في هذا الجمهور تدعى «ساتمر» التي تتفرع منها حركة «ناطوري كارتا» الأكثر تشدداً في عدم اعترافها بإسرائيل، وحسب التقديرات فإن جمهور الحريديم الذي لا يعترف بإسرائيل تبلغ نسبته ما بين ٥٪ إلى ١٠٪ من إجمالي الحريديم في إسرائيل.

اليميني المتشدد - المستوطنون

«هبايت هيهودي»

كانت انتخابات ٢٠١٣ المحاولة الأخيرة، التي ستعتبرها قوى اليمين المتشدد، والتيار «الديني الصهيوني» ومعهما المستوطنون، «محاولة ناجحة» لوضع حد لحالة التشرذم، وتوحيد أحزاب صغيرة من هذا التيار، ومركز قوتها الأساسي في مستوطنات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، إذ حصلت اللائحة الأكبر، التي أطلق عليها اسم «هبايت هيهودي» (البيت اليهودي) على ١٢ مقعداً، وهي من الناحية الفعلية حلقة استمرارية لحزب «المفدال» الديني التاريخي في إسرائيل، في حين أن اللائحة الثانية الأشد تطرفاً، والتي لم تجتز نسبة الحسم، حصلت على مجموع أصوات يفوق مقعدين، إذ حصلت على ما نسبته ١,٧٦٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة، في حين أن نسبة الحسم ٢٪.

واجه حزب «المفدال» ـ أقدم الأحزاب الإسرائيلية الممثلة في الكنيست ـ في سنوات الألفين على وجه الخصوص، سلسلةً من الانشقاقات، علاوةً على انشقاقات أخرى كانت على مر العقود السابقة، وهذا ما أضعف هذا الحزب الذي كان شريكاً أساسياً في حكومات حزب «العمل» بتسمياته السابقة في العقود الأولى لإسرائيل، ومن ثم في حكومات «الليكود» اللاحقة.

كان «المفدال»، الذي يعد ليبرالياً دينياً، مقارنةً بالحريديم، ومتشدداً سياسياً، حزباً يمتد في جميع أنحاء البلاد، وكانت فيه تيارات، منها المتشددة سياسياً، وأخرى ليبرالية، وفي الثمانينيات، شهد انشقاقاً بخروج أعداد من الليبراليين، والمعتدلين سياسياً، ليشكلوا حركة أطلقوا عليها اسم حركة «ميماد»، التي تحالفت مع حزب «العمل» في التسعينيات، وأولى سنوات الألفين، وكانت تمثل في الكنيست بنائب واحد.

بدأ الحزب ـ مع تقدم السنين، وانتهاء الجيل المؤسس للحزب، وتبدل الأجيال، وتزايد أعداد المستوطنين في مستوطنات الضفة وقطاع غزة، ونسبة عالية منهم من التيار الديني الذي يرتكز إليه «المفدال» ـ يشهد عملية تطرف متسارعة، طالت حتى شخصيات قيادية في الحزب، كانت ذات يوم تعد من «الجناح المعتدل»، وهذا أدى إلى عملية «جزر» (عكس تمدد)

في الانتشار الجغرافي لحزب «المفدال»، وبات يرتكز أساساً إلى جمهور مستوطني الضفة الغربية. ولأنه لا حدود للتطرف، فإن مستوى التطرف السياسي في «المفدال» لم يعد «يُشبع» قناعات ورغبات الأجيال الصاعدة من المستوطنين، وشهدنا على مر السنين الأخيرة تزايد التطرف وظهور مجموعات إرهابية وخطيرة، خاصة في المستوطنات.

قادت الأوضاع الناشئة في المعسكر الذي تحرك فيه «المفدال» إلى سلسلة من الانشقاقات وظهور أحزاب صغيرة، ما كان الواحد منها قادراً على خوض الانتخابات بمفرده، وفشل «المفدال» في سنوات الألفين، في تحالفات برلمانية، كونها لم تصمد نتيجة الصراعات الداخلية، وفي انتخابات العام ٢٠٠٩، قرر «المفدال» خوض الانتخابات بلائحة مستقلة، أطلق عليها اسم «هبايت هيهودي– «المفدال الجديد»، وحصل على ٣ مقاعد، في حين أن اللائحة الثانية التي مثلت جمهور المستوطنين، وأطلق عليها اسم «هئيحود هليئومي» (الاتحاد القومي) حصلت على ٤ مقاعد، ولكنه كان تحالفاً من ثلاثة أحزاب.

أيقنت حركات المستوطنين، أنها في الدورة المنتهية، وصلت إلى درك شديد، وأنها لا تستثمر قوتها الانتخابية المتنامية، فأعداد المستوطنين في تزايد مستمر، ونسبة التصويت بينهم هي من الأعلى، وحالة التشرذم والصراعات الداخلية جعلت أحزاباً أخرى تقتطع أصواتاً من جمهور المستوطنين، وهي أصوات من شأنها أن تنصب أساساً لصالح الأحزاب التي تمثل المستوطنين مباشرة.

حسم «هبايت هيهودي» و«هئيحود هليئومي» الموقف، خلال الدورة المنتهية، وقبل وقت كبير من الإعلان عن انتخابات مبكرة، بخوض الانتخابات في لائحة واحدة، يطلق عليها الاسم الجامع من ناحيتهم «هبايت هيهودي»، ولكن بعد إقصاء اثنين من كتلة «هئيحود هليئومي» اللذين كانا الأكثر تطرفاً، وأحدهما عضو في حركة «كاخ» الإرهابية.

الانتخابات

تضمن اتفاق «الوحدة» بين تلك الأطر السياسية، الانصهار في حركة واحدة، وإجراء انتخابات مفتوحة للمنتسبين للحركة الجديدة الناشئة، التي بالإمكان القول، إنها قامت على

أسس «المفدال» الجديد، وأدت الانتخابات لرئاسة الحركة المتجددة إلى استبعاد آخر رموز «المفدال» القديم، ممثلاً بشخص النائب السابق زفولون أورليف، الذي اعتزل السياسة بعد خسارته المنافسة على رئاسة الحركة، لصالح ضابط الجيش احتياط، نفتالي بينيت، (٤١ عاماً في عام الانتخابات) ذي الشعبية الواسعة بين المستوطنين، وقد شغل قبل سنوات من الانتخابات، منصب مدير عام مجلس مستوطنات الضفة الغربية.

لم تكن غالبية المرشحين في لائحة «هبايت هيهودي» في السابق أعضاء كنيست، وحصلت اللائحة على ١٢ مقعداً، وهذا العدد هو الأكبر الذي تحصل عليه لائحة ترتكز أساساً إلى المستوطنات، ولكنها بطبيعة الحال استقطبت أصوات اليمين المتشدد من جميع المناطق، وليس فقط في المستوطنات، ولكن «هبايت هيهودي» كانت القوة الأولى في المستوطنات، ومعها الأحياء الاستيطانية في القدس المحتلة.

منح نحو ٤٠٪ من المستوطنين، حسب التقديرات، أصواتهم لهذه اللائحة، تلتها لائحة «الليكود بيتينو»، ثم اللائحة المتشددة التي لم تجتز نسبة الحسم «عوتسما ليسرائيل» (قوة لإسرائيل)، وإذا ما فصلنا المستوطنات الكبيرة، عن باقي المستوطنات في عمق الضفة، حيث معاقل اليمين المتشدد، فسنجد أن ما حصلت عليه لائحة «هبايت هيهودي» ما بين ٥٥٪ إلى ٧٠٪ من الأصوات، وفي كثير من المستوطنات الصغيرة كانت النسبة أكبر، ما يعني أن لهذه اللائحة مرتكزاً جغرافياً، ليس سهلاً، وقوته متزايدة، بفعل التكاثر السنوي للمستوطنين بنسبة تفوق ٥,٣٪، نصفها «تكاثر طبيعي» والباقي تدفق الإسرائيليين إلى المستوطنات.

تطرح حركة «هبايت هيهودي» البرنامج السياسي التقليدي لليمين المتشدد، برفض إقامة دولة فلسطينية، أو أي كيان فلسطيني آخر، ومحاصرة الفلسطينيين في تجمعاتهم السكانية في الضفة الغربية، «مع ضمان تواصل بين البلدات» عبر شبكة شوارع خاصة بالفلسطينيين.

ترى الحركة ـ بشأن علاقة الدين بالدولة ـ أن إسرائيل «دولة يهودية»، أقيمت على أسس التوراة، ولكنها تدعو إلى عدم فرض قوانين دينية أو علمانية بالإكراه، كما جاء في برنامج الحركة، بل من خلال الحوار والسعي للتوصل إلى طرح حلول توافقية.

في المقابل، وكما ذكر في أكثر من مكان، فقد خاضت الانتخابات لائحة «عوتسما

ليسرائيل»، التي هي واجهة جديدة لحركة «كاخ» الإرهابية، فغالبية مرشحيها في الأماكن الأمامية في اللائحة، من ناشطي حركة «كاخ» التي من المفترض أنها محظورة بموجب القانون الإسرائيلي، وضمت اللائحة أساساً النائبين اللذين تم استثناؤهما من لائحة «هبايت هيهودي» لاعتبارهما متطرفين جداً، وهذا قد يضر باحتمالات اجتذاب أصوات يمينية من خارج قطاع المستوطنات.

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن «هبايت هيهودي» راهن هو أيضاً على الأوكار الأكثر تطرفاً في المستوطنات، مثل البؤرة الاستيطانية في مدينة الخليل المحتلة، التي كان منها مرشحون أيضاً في هذه اللائحة.

حصلت لائحة «عوتسما ليسرائيل» على حوالى ٦٧ ألف صوت، وهذا عدد يفوق الأصوات التي يحتاجها مقعدان في الكنيست، إلا أن اللائحة حصلت على نسبة ١,٧٦٪ من الأصوات الصحيحة، وكانت بحاجة إلى نحو ٧ آلاف صوت لتجتاز نسبة الحسم ٢٪، ولتصل إلى الكنيست، وهذه قوة لا يمكن الاستهانة بها في الانتخابات اللاحقة، ما يعني أنه في حين حصلت لائحتا المستوطنين في انتخابات العام ٢٠٠٩ على ٧ مقاعد، فقد حصلتا في الانتخابات الأخيرة من الناحية الفعلية في انتخابات ٢٠١٣ على ما يساوي ١٤ مقعداً، ولكنها ممثلة حالياً بـ ١٢ مقعداً، ونسبة جدية من هذه الزيادة الحاصلة، جاءت من مصدرين، الأول ابتعاد اليمين المتشدد عن لائحة «الليكود- بيتينو»، والثاني تنامي أعداد المستوطنين.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية بلغ حتى نهاية العام ٢٠١٢ قرابة ٣٤٠ ألف مستوطن، مقابل نحو ٢٢٠ ألف مستوطن في الأحياء الاستيطانية في القدس المحتلة، وحسب التقديرات، فإن ما بين ٥٠٪ إلى ٥٢٪ من هؤلاء هم من أصحاب حق الاقتراع (فوق ١٨ عاماً)، ونسبة التكاثر بينهم، عدا المتدفقين من مناطق أخرى، تبلغ ٢,٨٪، مقابل ١,٤٪ لدى الجمهور اليهودي العلماني.

مستقبل قوة المستوطنين

تدخل كتلة «هبيت هيهودي» الكنيست في دورته بعد انتخابات ٢٠١٣، بصفتها الكتلة الرابعة من بين الكتل البرلمانية، وشكل تصرفها، بما يقنع أوساط اليمين المتشدد، من ناحية، واستمرار وحدتها من ناحية أخرى، سيساهم في شكل مستقبل هذه الحركة.

ستصعّد القوة الجديدة التي يظهر بها المستوطنون، في الكنيست، خطورة مطالب المستوطنين من أي حكومة تتشكل، وقد لا يكفي «سخاء» حكومة نتنياهو في الدورة التي انتهت بالانتخابات، لهذا سيطالب المستوطنون بما يساعدهم على تطبيق برنامجهم السياسي في الضفة الغربية، بالوصول إلى واقع على الأرض، يمنع كلياً إقامة دولة أو أي كيان آخر للفلسطينيين.

وفي حال اجتاز «هبايت هيهودي» امتحان اليمين المتشدد، فإنه سيتجه في الانتخابات المقبلة إلى المستوطنات بطلب المزيد من الدعم، وسيجدون هناك أعداداً تتنامى بنسبة هائلة سنوياً، ولكن في الوقت نفسه، سيواجهون قوة تطرف، أشد تطرفاً من «هبايت هيهودي»، فما حصلت عليه «عوتسما ليسرائيل» سيشجعها على خوض الانتخابات التالية، مع فرص أقوى للعودة إلى الكنيست.

ولكن هناك قراءة أخرى لهذا المستقبل، ليس فقط بما يتعلق بالمستوطنين، وإنما بكل التيار الديني الصهيوني، ففي بحث لجامعة حيفا صدر في نهاية العام ٢٠١٠، جرى الحديث عن أن ٥١٪ من مواطني إسرائيل في العام ٢٠٣٠ سيكونون من الحريديم ومن جمهور التيار الديني الصهيوني، ما يعني قرابة ٦٥٪ من اليهود في إسرائيل، ما يعني أيضاً، أن التيار الأخير كما هو تيار الحريديم، في تنام مستمر، ولهذا، فإن البرامج المتعلقة بالأمور المدنية، وتظهر بقدر ما من الليبرالية، ليس بالضرورة أن تستمر بهذا التوجه مستقبلاً، مع استمرار ارتفاع نسبتهم في المجتمع.

«يسرائيل بيتينو»

سجل حزب «يسرائيل بيتينو» من حيث استمرار بقائه في الحلبة السياسية الإسرائيلية «ذروةً زمنيةً» غير مسبوقة، لحزب أسسه شخص واحد، ويسيطر عليه كلياً، منذ العام ١٩٩٩ وحتى اليوم، فهو «الآمر الناهي»، وهو الهيئة المقررة، ويبقى «الرجل القوي» في السياسة، على الرغم

من شبهات الفساد التي توجّه له، ولائحة الاتهام المقدمة ضده.

فقد شهدت الحلبة الإسرائيلية العديد من الأحزاب التي شكلتها شخصيات سياسية أو عسكرية، ولكن سرعان ما كانت هذه الأحزاب تذوب بعد دورة برلمانية واحدة أو دورتين على الأكثر، إلا أن «يسرائيل بيتينو»، وعلى الرغم من إشكالية الشخصية المؤسسة للحزب، وعنفه السياسي وتورطه في سلسلة شبهات فساد، وتحقيقات على مر أكثر من عقد من الزمن، فإنه حزب بقي على الساحة، على الأقل حتى الانتخابات الأخيرة، ولكنه أمام مستقبل مجهول، كون حزب كهذا يرتبط مصيره بمصير شخص زعيمه، ولهذا، فإنه الحزب الوحيد، الذي يدور الحديث عنه كليا تقريبا، هو الحديث عن شخص رئيسه ليبرمان.

يعتمد ليبرمان شخصية «الرجل القوي»، فالهيئات في حزبه شكلية ولا وزن لها، هناك شخص واحد ووحيد يملك قرار المصادقة والنفي، وهو المقرر في كل كبيرة وصغيرة، والشخصيات من حوله في الحزب مجرد أوراق يعيد ترتيبها وفق ولائها له، ولا غير ذلك.

يقود ليبرمان أفكاراً عنصريةً متطرفةً، وواجه منذ سنوات الألفين الأولى تحقيقات تتعلق بشبهات ارتكاب جرائم مالية على المستوى الدولي، وفي صلبها حصول ليبرمان على أموال غير مشروعة وتبييض أموال، من خلال شركة استشارات اقتصادية وهمية.

ظهور ليبرمان وحزبه

ولد أفيغدور ليبرمان، واسم الشهرة له «إيفيت»، في منتصف العام ١٩٥٨ في جمهورية مولدوفا الاشتراكية السوفييتية، وهاجر إلى إسرائيل في العام ١٩٧٨، ومن هناك درس في الجامعة العبرية في القدس المحتلة، وكان من أفراد عصابات الطلاب العنصريين التي كانت تنظم نفسها لتنفيذ اعتداءات على الطلاب العرب، وعرفت باسم «عصابات الجنازير». ولاحقاً ظهرت معلومات تفيد بأن ليبرمان كان عضواً في حركة «كاخ» الإرهابية في مطلع الثمانينيات، وحين حاول ليبرمان إنكار هذه القضية في العام ٢٠٠٩، ظهرت شخصيات قيادية سابقة في الحركة إياها لتؤكد عضويته فيها.

برز ليبرمان على الساحة الحزبية، في النصف الأول من التسعينيات، حين كان مديراً عاماً لحزب «الليكود»، وعلى الرغم من أن هذا منصب حزبي داخلي لا تجد له أثراً على الساحة

الحزبية، فإن ليبرمان صنع منه مركز قوة، يسيّر عمل رئيس الحزب بنيامين نتنياهو في أروقة الحزب.

انتقل ليبرمان من هذا المنصب الحزبي، ليكون مديراً عاماً لديوان رئاسة الحكومة بعد انتخاب نتنياهو رئيساً للحكومة لأول مرة في العام ١٩٩٦، وأيضاً هنا حوّل ليبرمان هذا المنصب المهم إلى «إمبراطورية الرجل القوي»، إذ وضع نتنياهو بين يديه صلاحيات كبيرة، مما خلق حالة صدام دائم بين الوزارات المختلفة وديوان رئاسة الحكومة، الذي حوله ليبرمان إلى حكومة موازية، قللت من تأثير الوزراء في مختلف الوزارات. وفي حينه أطلقت وسائل الإعلام على ليبرمان لقب «مدير عام الدولة».

استقال ليبرمان بعد أقل من عامين من منصبه الحكومي، لأسباب لم تتضح فيه حينه، ولكن كما يبدو بهدف تهيئة نفسه لخوض العمل السياسي على رأس إطار سياسي خاص به، كما رأينا هذا في العام ١٩٩٩، حين انفصل ليبرمان عن حزب «الليكود» وشكّل حزباً للمهاجرين الروس الجدد وأطلق عليه اسم «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا)، مع رسائل يمينية متشددة وعنصرية واضحة.

كان المهاجرون قد تبلوروا قوة انتخابية فور وصولهم في مطلع التسعينيات، وبلغت نسبتهم في سجل الناخبين في العام ١٩٩٩ حوالى ١٣٪، وهذا من دون المهاجرين الآخرين من أثيوبيا، وأميركا اللاتينية وغيرها، ما يعني أن تلك القوة الانتخابية بلغت من حيث المقاعد نحو ١٦ مقعداً.

وكان ليبرمان بذلك، ينافس الحزب الأول الذي ظهر على الساحة ليمثل المهاجرين الجدد، «يسرائيل بعلياه»، الذي خاض الانتخابات لأول مرة في العام ١٩٩٦، وحصل ذلك الحزب في حينه على سبعة مقاعد. وفي انتخابات ١٩٩٩، لجم حزب «يسرائيل بيتينو» حزب «يسرائيل بعلياه»، إذ هبط بمقعد واحد وحصل على ٦ مقاعد، مقابل أربعة مقاعد «ليسرائيل بيتينو»، وعملياً، فإن الزيادة المجتمعة للحزبين، تدل على التدفق الكبير للمهاجرين في تلك السنين.

دخل ليبرمان انتخابات العام ٢٠٠٣ على رأس حزبه في تحالف حزبي لليمين المتشدد، ولكن ذلك التحالف لم يحصل على أكثر من سبعة مقاعد، وبعد تسلمه منصب وزير البنى التحتية في حكومة أريئيل شارون، استقال ليبرمان من عضوية الكنيست ليبقى وزيراً، من أجل إفساح المجال أمام دخول عضو آخر من لائحته عضوية الكنيست، ولكن في منتصف الدورة البرلمانية انسحب

ليبرمان وحزبه من الحكومة، وعملياً بقي ليبرمان خارج الحلبة البرلمانية.

خاض ليبرمان انتخابات العام ٢٠٠٦ بلائحة مستقلة لحزبه ووقف على رأسها، وحصل على عدد أصوات مساو تقريباً لما حصل عليه حزب «الليكود» بقيادة بنيامين نتنياهو، ولكن بفارق ١٤٠ صوتاً، وفيما حصل «يسرائيل بيتينو» على ١١ مقعداً، فإن الليكود نجح بسبب الفارق القليل في كسب مقعد إضافي، بفعل اتفاق وكان الليكود، كما أسلفنا، قد واجه انشقاقاً كبيراً في الحزب في نهاية العام ٢٠٠٥، بادر إليه من كان رئيس الحزب أريئيل شارون.

صعّد ليبرمان، في انتخابات ٢٠٠٦، خطابه العنصري ضد العرب، ولكن في انتخابات ٢٠٠٩ سجل الخطاب العنصري ذروةً غير مسبوقة ضد العرب: «فقط ليبرمان يفهم العربية» و«لا مواطنة من دون إخلاص للدولة» وغيرها من الشعارات. وفي المقابل، ومن حملة انتخابية إلى أخرى، كان ليبرمان يخفف في خطابه الانتخابي حدة المطالب المدنية التي يطالب بها المهاجرون الروس، وهي بالأساس قوانين علمانية تواجه قوانين الإكراه الديني.

الدورة المنتهية

كان ليبرمان وفي الدورة المنتهية، «الرجل القومي» في حكومة بنيامين نتنياهو، ولكن تصرفه في الحكومة لم يكن بالشكل الذي عهدناه في حكومات سابقة، فقد كان وزيراً «منضبطاً» نسبياً، ولم يبادر إلى أزمات جدية هددت بقاء الحكومة، على الرغم من محاولاته سن قوانين أشد عنصرية، واتخاذ إجراءات تلاحق المنظمات الحقوقية والديمقراطية.

حصل ليبرمان في حكومة نتنياهو، على الحقائب الوزارية التي طمح إليها، كونه الشريك الأكبر في الحكومة، بعد أن حل حزبه في انتخابات ٢٠٠٩ في المرتبة الثالثة من بين الأحزاب البرلمانية بحصوله على ١٥ مقعداً، فقد تولى منصب وزير الخارجية، إلا أنه سعى إلى حصول حزبه على الحقائب المتعلقة بأجهزة تطبيق القانون والقضاء، وهذا ما أثار ضجةً كبيرةً جداً في إسرائيل في ذلك العام، لأن المطالب جاءت على خلفية التحقيقات المكثفة التي كانت تجري ضد ليبرمان.

حصل ليبرمان، على الرغم من ذلك، على حقيبة الشرطة (الأمن الداخلي)، التي تولاها الوزير إسحاق أهارنوفيتش من حزبه، ولم ينجح ليبرمان في الحصول على حقيبة القضاء، ولكنه توصل إلى اتفاق مع نتنياهو، بأن يكون وزير القضاء من خارج الأحزاب وأعضاء الكنيست، شرط أن

يوافق عليه ليبرمان، وهذا ما تم.

ومن الصعب التحرر من انطباع أن توزيع الحقائب هذا، قد انعكس على سير تحقيقات ليبرمان، ففور تشكيل حكومة نتنياهو في اليوم الأول من نيسان عام ٢٠٠٩، جرى الحديث عن أن لائحة اتهام خطيرة جداً تتعلق بملايين الدولارات ستقدم ضد ليبرمان، في غضون أقل من شهرين، إلا أن الشرطة الإسرائيلية قدمت توصياتها للنيابة العامة بمحاكمة ليبرمان في كل القضايا المنسوبة إليه، في شهر آب من ذلك العام، ومن هناك بدأ مسلسل المماطلة الذي انتهى بعد ثلاث سنوات وأربعة أشهر، أي في نهاية العام ٢٠١٢، بقرار هزيل من النيابة، يلغي الشبهات المركزية والأساسية ضد ليبرمان، ويوجه إليه تهمة تعتبر هامشية جداً مقارنةً بالشبهات التي تحيط به، وهي تلقي معلومات بشكل غير قانوني، من دبلوماسي إسرائيلي حول التحقيق معه، وسعي ليبرمان إلى ترقية ذلك الشخص في السلك الدبلوماسي، بعد أن تولى حقيبة الخارجية في حكومة نتنياهو.

ومن باب المقارنة، فإنه في الكثير من الحالات التي تم فيها توجيه لوائح اتهام ضد شخصيات بارزة وسياسيين كبار، فقد تراوحت الفترة الزمنية التي أصدرت فيها النيابة ردها على توصية الشرطة ما بين ٤ إلى ٧ أشهر على الأكثر، كما الحال في قضية رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، والرئيس الإسرائيلي السابق موشيه كتساب، ووزير المالية السابق أبراهام هيرشزون وغيرهم.

أنهى ليبرمان وحزبه الدورة البرلمانية بتحالف انتخابي مع حزب «الليكود»، إلا أن اللائحة الانتخابية المشتركة، كما أسلفنا، تلقت ضربة، بفقدان الحزبين عدداً كبيراً من المقاعد، فحزب «يسرائيل بيتينو» هبط تمثيله من ١٥ مقعداً إلى ١١ مقعداً، والليكود من ٢٧ مقعداً إلى ٢٠ مقعداً.

مستقبل الحزب

كان من الصعب تحديد قوة كل واحد من الحزبين المتحالفين، «يسرائيل بيتينو» و«الليكود» في الانتخابات الأخيرة، وأي منهما ساهم أكثر في تلك «الضربة»، أو ما إذا أبعد التحالف أقساماً من جمهوري الحزبين.

يجدر أخذ عدة مؤشرات بعين الاعتبار لدى قراءة مستقبل «يسرائيل بيتينو»، فأولاً، وكما ذكر، فإن مصير هذا الحزب مرتبط كلياً بمصير ليبرمان، الذي بدأت محاكمته بعد الانتخابات بشهر، والقرار الأهم من ناحية مستقبل ليبرمان السياسي يتعلّق ليس فقط بقرار الإدانة وطبيعة الحكم، بل ما إذا قررت المحكمة أن طبيعة التهمة والإدانة تستوجب وصم ليبرمان «بالعار»، وهو ما يمنعه من خوض السياسة فترة تحددها المحكمة، وفق القانون الإسرائيلي القائم.

ولكن الأمر الأهم، في حال واصل ليبرمان عمله السياسي بشكل مرتبط بالقاعدة الجماهيرية، التي «رهن» حزبه لها، وهي قطاع المهاجرين الجدد، فأولاً وقبل كل شيء، من الواضح أن ليبرمان قد أدار ظهره ضمناً، في السنوات الأخيرة، للقوانين التي كان ينادي بها لصالح المهاجرين ومن ثم العلمانيين، مثل الزواج المدني، وتخفيف قيود السبت، وهذا من أجل ثبات حكومة نتنياهو، التي كانت تطبق لحظة بلحظة السياسة التي يتبناها ليبرمان وغيره في الائتلاف، وبشكل خاص على مستوى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وثانيا، أن هذا الجمهور وبعد مرور عقدين على موجات الهجرة الأكبر، بدأ يتحلل نوعاً ما في المجتمع الإسرائيلي، كسائر المهاجرين من قبله، بمعنى أنهم يحافظون في مجتمعاتهم المغلقة على طبيعة ونهج ولغة هوياتهم الأصلية، ولكنهم في الشارع، يحاولون التأقلم مع الأجواء العامة.

كذلك فإن شريحة المهاجرين الجدد التي كانت شريحةً ضعيفةً اقتصادياً في السنوات الأولى لوصولها، باتت اليوم أقوى اقتصادياً، فإذا نظرنا إلى تقرير مركز «أدفا»، السابق ذكره، الصادر في مطلع العام ٢٠١٣، وقسّم الأجيرين إلى ثلاث شرائح «دنيا» ووسطى و«عليا»، فإننا نجد أن نحو ٥٧٪ من المهاجرين الروس كانوا في العام ١٩٩٢ ضمن الشريحة «الدنيا» وتراجعت هذه النسبة في العام ٢٠٠٢ إلى ٤٦,٦٪ لتهبط في العام ٢٠١٠ إلى ٣٨,٧٪.

كذلك، فإن ١٠,٦٪ من المهاجرين الروس كانوا في العام ١٩٩٢ ضمن الشرائح «العليا» لترتفع هذه النسبة بشكل دائم وتقفز في العام ٢٠١٠ عن نسبة ٢٧٪، ما يعني أنهم في تحسّن اقتصادي مستمر، كما هو الحال لدى باقي الشرائح اليهودية، بخلاف العرب في إسرائيل الذين يستمر تردي أوضاعهم الاقتصادية، وهذا التحسن الاقتصادي يشجعهم على التحرر من قيود وقوالب زجوا أنفسهم بها، أو فرض عليهم زج أنفسهم بها.

سيعني الوضع الحاصل، أن ليبرمان وحزبه، لا يستطيعان الاعتماد لسنوات مقبلة على هذا

الجمهور، كموالٍ بغالبيته لحزب يمثله، بل هذا جمهور سيسعى للانخراط الاجتماعي والسياسي، خارج حظيرة ليبرمان وإملاءاته وسطوته، خاصة أن الأحزاب الكبيرة، وحتى العابرة من الأحزاب، تهتم بتمثيل مرشحين في لوائحها الانتخابية، كما حصل في الانتخابات الأخيرة، أما إذا أراد ليبرمان التوغل في ملعب التطرف والعنصرية، فإنه في هذا الملعب محاصر بقدر كبير، من الأحزاب والحركات التي تمثل قطاعات المستوطنين مباشرة، فعلى الرغم من أن ليبرمان هو بحد ذاته مستوطن، ومرشحون من حزبه هم أيضا من المستوطنات، إلا أن جمهور المستوطنين يتعامل مع ليبرمان بحذر شديد، ولم نلحظ تعاوناً مميزاً بين كتلة «يسرائيل بيتينو» وأحزاب التطرف في الدورة المنتهية، مثل التنسيق أو خلق جبهة موحدة لمواجهة قضية معينة، وما شابه.

وهذا له سبب واضح، وهو أن نسبة عاليةً جداً من جمهور المستوطنين، ولنقل جمهور المستوطنين المسيسين والناشطين سياسياً، هم من التيار «الديني الصهيوني»، الذي له أطره السياسية، ويتعامل بحذر مع جمهور العلمانيين.

والسؤال الذي تركته الانتخابات البرلمانية الأخيرة مفتوحاً: هو مستقبل التحالف بين «الليكود» و«يسرائيل بيتينو»، وما إذا كان هذا تمهيداً لعودة ليبرمان مستقبلاً إلى الليكود، في حال أجازت له المحكمة مواصلة عمله السياسي، وفي حال تطبقت فرضية عودة ليبرمان، فإلى أي مدى ستكون قيادات الليكود على استعداد لاستقبال واستيعاب شخص بمواصفات ليبرمان.

كديما - «الحركة»

شكلت انتخابات ٢٠١٣، أقرب إلى كونها محطة النهاية لحزب «كديما»، على الأقل في الشكل الذي كان عليه حتى نهاية الدورة الـ ١٨، التي تلت انتخابات ٢٠٠٩، إلا أن النتيجة النهائية للانتخابات لم تحسم احتمال زوال الحزب كلياً، فعلى الرغم من أن الكنيست شهد على مر السنين انهياراً كلياً، وبدفعة واحدة، لأحزاب وحركات كانت حاضرةً بقوة برلمانياً، وهذا ما سنأتي عليه، إلا أنه لم تكن حالة كتلك التي شهدناها في حزب «كديما»، الذي تولى الحكم لثلاث سنوات، وكان الكتلة الأكبر في الكنيست، على مدى دورة كاملة من أربع سنوات، ليتحول دفعة واحدة إلى الكتلة الأصغر من بين جميع الكتل النيابية.

وما يميز حالة «كديما» عن باقي الأحزاب والحركات، التي بالإمكان وصفها بـ «فقاعات

حزبية»، كونه حزباً انشق عن حزب «الليكود» وضم شخصيات سياسية كبيرة لها وزنها، ومنهم من كان في «الفريق المؤسس» لإسرائيل سياسياً وعسكرياً، وقاد الحكم ومن ثم كان منافساً عليه، إضافة إلى أن «كديما» ظهر يحمل أجندة سياسية تتعلق بالصراع، بخلاف تلك الأحزاب، التي ظهرت بغالبيتها الساحقة تحمل فقط أجندات قضايا داخلية مرحلية.

هبط حزب «كديما» من ٢٨ مقعداً في الدورة المنتهية إلى مقعدين في انتخابات ٢٠١٣، ولم تكن «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، التي قادت في وقت متأخر انشقاقاً في «كديما» سبباً بهذه النتيجة، لا بل إن «الحركة» انتزعت مقاعد، إن صحّ التعبير، كان قد خسرها «كديما» وفق استطلاعات الرأي، واتجهت إلى لوائح أخرى، مثل «العمل» و«يش عتيد».

«كديما» من النشوء إلى الهاوية

ظهر حزب «كديما» في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٥، بقيادة رئيس الوزراء في حينه أريئيل شارون، ومن كان رئيساً لحزب الليكود، استمراراً لأزمة عنيفة ضربت «الليكود» في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ظهرت على خلفية خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة، هذه الخطة التي كشفت عن عمق الصراع بين اليمين المتشدد المنفلت وبين اليمين التقليدي في داخل حزب «الليكود».

شهد «الليكود» في تلك الدورة البرلمانية مجموعةً متمردةً داخل كتلته النيابية، شملت وزراء، من بينهم من كان على قناعة بموقفه اليميني المتشدد، وآخرون مثل بنيامين نتنياهو، الذي قرر في وقت متأخر الانضمام إلى المتمردين في الحزب، حينما رأى أن هذه فرصته للعودة إلى زعامة الحزب، الذي ضعف في تلك الأيام جداً.

وكما ذكر من قبل، فإن شارون جرف معه عدداً كبيراً من نواب «الليكود»، وثلاثة من حزب «العمل» أولهم شمعون بيريس، وحتى نائبين آخرين من كتلتين أخريين.

وجاءت هذه الخطوة بالتزامن مع الإعلان عن حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة، جرت في آذار عام ٢٠٠٦، إلا أن شارون وبعد ثلاثة أسابيع من خطوته هذه، التي قادها من خلف الكواليس بهدوء، أصيب بأول شلل دماغي خفيف دام ساعات فقط، ثم عاد إلى وعيه وعمله، ولكن كما يبدو كان ذلك مؤشراً على الغيبوبة الكلية التي سقط فيها في الرابع من كانون الثاني ٢٠٠٦، أي بعد ٤٢ يوماً من تشكيل حزبه الجديد، وحتى صدور هذا الكتاب، لا يزال

شارون في غيبوبته.

انتقلت رئاسة الحكومة الانتقالية في تلك الأيام إلى إيهود أولمرت، بعد جدل قصير حول هوية من سيخلف شارون: أولمرت أم تسيبي ليفني، ولكن ترتيب الأوراق كان سريعاً جداً في الحزب الناشئ، ومال لصالح أولمرت، على أن تكون ليفني الشخصية الثانية في الحزب.

حقق «كديما» انتصاراً كبيراً في انتخابات ٢٠٠٦، بحصوله على ٢٩ مقعداً، مقابل ١٢ مقعداً لحزب «الليكود» الذي بدا متهاوياً في تلك الأيام، وقاد «كديما» الحكم برئاسة أولمرت، وسط مؤشرات أولى، بأن هذا الحزب لا يمكن أن يعمّر طويلاً، على أساس التجارب السابقة، وكان حكمه مليئاً بالقلاقل الحزبية، بما في ذلك داخل «كديما» ذاته.

أظهر «كديما» لاحقاً مؤشرات معاكسة، توحي أنه حزب في اتجاه أن يرسّخ نفسه في الحلبة السياسية، وكان من أهم تلك المؤشرات، خوضه الانتخابات البلدية في خريف العام ٢٠٠٨، ليحقق إنجازات كبيرة، على الرغم من أن تلك الانتخابات جرت في ظل استقالة أولمرت من رئاسة الحكومة، على خلفية شبهات الفساد التي وجهت إليه، وعدم نجاح خليفته تسيبي ليفني في تشكيل حكومة بديلة.

حقق «كديما» كذلك تقريباً النتيجة ذاتها في انتخابات ٢٠٠٩، وكان الكتلة البرلمانية الأكبر، من ٢٨ نائباً، وبدا الحزب متماسكاً وقبل تلك الانتخابات لجأت إليه شخصيات عسكرية وسياسية بارزة، كما هو الحال في كل حزب كبير ينافس على السلطة، وبدا في تلك الأيام حزب «العمل»، يدخل في نفق الأفول، ما عزز أكثر مكانة «كديما» كحزب باقٍ.

ولكن كما في الدورة الـ ١٧ للكنيست (بعد انتخابات ٢٠٠٦) كان أيضاً في الدورة الـ ١٨ (بعد انتخابات ٢٠٠٩) قسم من نواب «كديما» لم يتخلوا عن انتمائهم السياسي، المطابق لكل ما يمثله حزب «الليكود»، وكانوا شركاء أساسيين، وأحياناً مبادرين لقوانين عنصرية، وتلك التي تضرب أدوات الديمقراطية، وهذا ما أضعف الفوارق بين «كديما»، «الليكود» على وجه الخصوص، وهذه الظاهرة تعززت أكثر في الدورة التي انتهت بانتخابات ٢٠١٣.

برزت كذلك مواقف أولئك النواب في ظل المفاوضات المباشرة، التي خاضها أولمرت مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وأمام كثرة الحديث عن التقدم في تلك المفاوضات، إذ كان منهم من يجاهر بتحفظه مما ينشر عن شكل التقدم في المفاوضات.

تأجج الصراع الداخلي في حزب «كديما»، في الدورة المنتهية على رئاسة الحزب أساساً، بين ليفني وشاؤول موفاز، وقبل ذلك، وواجه الحزب ضغوطاً خارجيةً دفعاً لانشقاقه، وكانت تلك الضغوط بالأساس من بنيامين نتنياهو وحزبه «الليكود».

وفي انتخابات رئاسة الحزب التي جرت في نهاية آذار ٢٠١٢، خسرت ليفني رئاسة الحزب لصالح شاؤول موفاز، الذي حصل على أكثر من ٦٠٪ من أصوات المنتسبين للحزب في انتخابات مفتوحة. وفور تولي موفاز رئاسة الحزب، بدأ «كديما» يتهاوى في استطلاعات الرأي بصورة حادة، ليحصل في حينه على ٧ مقاعد بالمعدل، بدلاً من ٢٨ مقعداً، بينما لو بقيت ليفني لحصل «كديما» على ما يفوق ١٧ مقعداً.

استوعب موفاز وضعية الحزب، لذلك كان من أشد «غير المعنيين» بتقديم موعد الانتخابات البرلمانية في ربيع العام ٢٠١٢، ولهذا، رأيناه يبرم صفقةً مع بنيامين نتنياهو في الدقيقة التسعين لحل الكنيست يوم الثامن من أيار ٢٠١٢، ليوقف عملية حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة، فدخل «كديما» إلى الحكومة لعشرة أسابيع، تحت لافتة البحث عن حل لمسألة تجنيد الحريديم في الجيش، وتغيير النظام الانتخابي، إلا أن هذا الائتلاف فشل، ولكنه مدد عمر الكنيست بستة أشهر أخرى.

والاعتقاد السائد هو أن ما جرى في «كديما» في تلك الانتخابات الداخلية، شبيه بما يجري في الليكود، وهو انتساب قطاعات ليست محسوبةً على «كديما»، لغرض المشاركة في الانتخابات الداخلية للحزب فقط، بفارق أن الجمهور الذي يندفع لليكود هو من اليمين المتشدد والمستوطنات، بينما من تدفق على «كديما» كانوا يهوداً شرقيون وعرباً، لدعم موفاز أساساً، والحديث هنا ليس عن قناعات سياسية!، فغالبية هؤلاء ليسوا من مصوتي «كديما» في الانتخابات البرلمانية، ولهذا فإن انتخاب موفاز، لما يظهر به من تشدد يميني أكثر من ليفني، أبعد جمهوراً واسعاً من المحسوب على «الوسط».

واجه «كديما» لاحقاً ما يشبه سقوط «أحجار الدومينو»، وهذا الأمر تعزّز مع اقتراب موعد الانتخابات، وبقي «كديما» برئاسة موفاز، على مدى أسابيع في الحملة الانتخابية كمن لا يجتاز نسبة الحسم، ولكن في الأسبوعين الأخيرين تثبت أنه سيجتازها، وهذا ما حصل في النتيجة النهائية، ليكون «كديما» أول حزب في إسرائيل، منذ رفع نسبة الحسم إلى ٢٪ في انتخابات

٢٠٠٦، يجتاز نسبة الحسم بقليل ويبقى مع مقعدين فقط، إذ إن أصغر اللوائح في الانتخابات الأخيرة كان لها ٣ مقاعد كحد أدنى.

وفي الدورة البرلمانية التي أفرزتها انتخابات ٢٠١٣، لم يبق في الكنيست سوى ستة نواب من كتلة «كديما» بالشكل الذي دخل فيه إلى الكنيست بعد انتخابات ٢٠٠٩، اثنان في كتلة «كديما» وآخران في كتلة «الحركة» برئاسة ليفني، وهما من أصل سبعة نواب انضموا إلى «الحركة»، ونائب في حزب «العمل» وآخر في «الليكود»، فيما سعى خمسة نواب إلى الانخراط في لوائح «العمل» و«الليكود» ولم ينجحوا، بينما خمسة آخرون، لم تكف نتيجة «الحركة» لعودتهم إلى الكنيست، واعتزل باقي النواب السياسة، ومنهم من بقي في لائحة «كديما» ولم تكف النتيجة لبقائهم في عضوية الكنيست.

«الحركة»

استقالت تسيبي ليفني من عضوية الكنيست، ثم من «كديما»، بعد أسابيع قليلة من خسارتها رئاسة «كديما»، معلنةً أنها تحتاج وقتاً لفحص مستقبلها السياسي، ولكنها عادت إلى الواجهة مع الإعلان النهائي عن حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة، وهذا، من خلال اتصالات علنية وأخرى سرية مع شخصيات سياسية، أبرزها الرئيس الأسبق لـ «كديما» إيهود أولمرت، ولكن كل تلك الاتصالات التي ظهرت وكأنها تهدف إلى إعادة ترتيب أوراق حزب «كديما» لم تنجح، ولهذا أعلنت ليفني في منتصف تشرين الثاني عن تشكيل إطار سياسي جديد أطلقت عليه اسم «الحركة».

وكان طبيعياً أن تلقى ليفني دعماً من نواب في «كديما» كانوا في معسكرها، ونجحت في جمع سبعة نواب من «كديما» ليقودوا انشقاقاً في الكتلة البرلمانية، ويشكلوا قاعدةً ماليةً بالأساس، لحركة ليفني، بفعل قانون التمويل الانتخابي، والمفارقة التي ذكرناها من قبل، أن هذه المجموعة المنشقة ارتكزت إلى قانون بادر إليه الليكود في العام ٢٠٠٩، لدفع موفاز للانشقاق عن «كديما» في حينه، إلا أن ذلك الانشقاق لم يخرج إلى حيز التنفيذ، لأسباب لم تظهر حينها، ولكن التقديرات تشير إلى أن موفاز لم يتلق عرضاً مقنعاً من نتنياهو.

لجأ إلى «الحركة»، إضافة إلى النواب السبعة، النائب عمير بيرتس، الذي كان على خلاف

مع رئيسة حزبه «العمل» شيلي يحيموفيتش، وقد تم الانتقال قبل ٢٤ ساعة من إغلاق باب الترشيحات للكنيست.

حصلت «الحركة» على ٦ مقاعد، على الرغم من أنه فور إعلان ليفني عن عودتها للسياسة، منحتها استطلاعات الرأي ١٢ إلى ١٤ مقعداً، على حساب حزب «العمل» «ويش عتيد»، ولاحقاً بدأت «الحركة» تتراجع في استطلاعات الرأي، ولكن أسوأ نتيجة حصلت عليها في الاستطلاعات كانت ٧ إلى ٩ مقاعد، ولم يتوقع أي من الاستطلاعات تلك النتيجة المنخفضة نسبياً.

وكما ذكر هنا، فإن ظهور «الحركة» لم يقلص فرص «كديما» التي كانت شبه معدومة، من قبل ظهور «الحركة»، ولكنها استرجعت مقاعد كانت قد اتجهت أساساً إلى «العمل» ومن ثم إلى «يش عتيد»، ولهذا، من الممكن الاستنتاج أن ظهور «الحركة» ساهم أساساً في النتيجة النهائية لحزب «العمل»، ومنعه من القفز عن حاجز ٢٠ مقعداً، ليحتل مجدداً المركز الثاني من بين الكتل البرلمانية.

وكان تركيز ليفني في الحملة الانتخابية على مسألة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بخلاف باقي الأحزاب التي تدور في فلك السلطة، وحتى أن ظهور ليفني بخطابها، ساهم في تأجيج الجدل داخل حزب «العمل»، على ضوء قرار رئيسته يحيموفيتش تغييب مسألة الصراع عن أولويات أجندتها الانتخابية.

وطرح ليفني السياسي لا يشذ عن سياستها المعروفة من قبل، فما تطرحه من حل للصراع، هو قريب نوعاً ما من مخطط بيل كلينتون، الذي وضعه في نهاية العام ٢٠٠٠، على الرغم من أن الاستيطان تضاعف خلال ١٣ عاماً. كذلك، فإن ليفني لم تخف في أي يوم ميولها اليمينية التقليدية، فأكثر من مرّة تباهت من على منصة الكنيست، ومن منابر سياسية أخرى، بأن الحكومة التي كانت فيها وزيرة للخارجية (حكومة أولمرت) بنت في المستوطنات بحجم لم يكن من قبل، إلا أن العالم لم ينتقد إسرائيل بالمستوى الذي فعله في ظل حكومة نتنياهو، وهذا بسبب المفاوضات التي كانت دائرة في حينه مع الفلسطينيين.

مستقبل الإطارين

تركت النتيجة النهائية للانتخابات، «كديما» بالشكل السابق مع ٨ مقاعد، بالتوزيعة الحاصلة لدى «كديما» و«الحركة»، ولكن من حيث عدد الأصوات فإن قوة الحركتين في الشارع ٩ مقاعد،

ما يعني أن «كديما» كفكرة وتوجه لم يتلق الضربة القاضية كلياً في الانتخابات الأخيرة، والسؤال الذي طرحته تلك الانتخابات: هل النتيجة الحاصلة، ستفسح المجال أمام وحدة «كديما» من جديد، أم أننا أمام دورة برلمانية، هي محطة لزوال «كديما» عن الخارطة؟.

أحزاب عابرة

«يش عتيد»

كانت المفاجأة الأكبر في انتخابات ٢٠١٣، النتيجة النهائية التي حصل عليها حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، بحصوله على ١٩ مقعداً، وهي النتيجة التي كانت الفشل الأكبر لكل استطلاعات الرأي على مدى أشهر طويلة، وحتى الأيام الأخيرة التي سبقت الانتخابات، باستثناء الاستطلاع الميداني الذي يجري يوم الانتخابات وتنشر نتائجه مع إغلاق الصناديق.

وأسس حزب «يش عتيد» الصحافي يائير لبيد، الذي يُعتبر في إسرائيل نجماً تلفزيونياً، ومقدم برامج استضافة تلفزيونية، قبل أن يتولى البرنامج الإخباري الأسبوعي في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي في السنوات الأخيرة.

ولبيد، هو نجل الصحافي السابق الراحل يوسيف (طومي) لبيد، الذي قاد في العام ١٩٩٩ حزب «شينوي» (التغيير) بعد إعادة تأسيسه، وحصل في انتخابات ذلك العام على ٦ مقاعد، ليصعّد بعد ذلك حملته ضد «الحريديم» وسطوتهم على الحكم وانتزاعهم ميزانيات ضخمة. وهذه الحملة التي ترافقت مع دعوات إلى إلغاء قوانين الإكراه الديني، مهّدت له لإحداث قفزة كبيرة في انتخابات ٢٠٠٣ وحصل «شينوي» على ١٥ مقعداً، ليختفي هذا الحزب كلياً بفشل ذريع عن الساحة في انتخابات العام ٢٠٠٦، لأنه على مدى سبع سنوات، لم يلب رغبات وطموح جمهور منتخبيه من الجمهور العلماني الرافض للسطوة الدينية على الحكم.

ولهذا ليس صدفة، أن دخول لبيد إلى الساحة السياسية، ومن ثم النتيجة التي حصل عليها، يعيد إلى الأذهان، ليس فقط حزب «شينوي»، بل سلسلة من تجارب حركات وأحزاب ظهرت فجأة وبقوة على الساحة البرلمانية، لتختفي لاحقاً بأسرع مما ظهرت، وهو ما يمكن وصفه بـ «فقاعات حزبية»، وكل المؤشرات التي تركها «يش عتيد» في الحملة الانتخابية، وبعد صدور النتائج، تضعه في هذه الخانة من بين الأحزاب.

تجارب سابقة

تكثفت ظاهرة «الفقاعات الحزبية» في العقدين الأخيرين على وجه الخصوص، على خلفية حالة التخبط السياسي والاجتماعي، التي تواجهها إسرائيل، بعد أن حثت الخطا إلى مفترقات طرق لسلسلة من الأزمات الداخلية، بدءاً من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وحتى الأزمة الدينية العلمانية، وهذا ما استعرضناه في الباب الأول من هذا الكتاب.

وما يعزز هذا الاستنتاج، أن هذه الحالة ظهرت لأول مرّة في إسرائيل في انتخابات ١٩٧٧ لمرّة واحد، لتتكرر من جديد في التسعينيات، ففي منتصف السبعينيات، كان واضحاً أن «المعراخ» (العمل اليوم) سيخسر الحكم، وهناك فئات واسعة من الجمهور فقدت الثقة به، ولكنها لم تكن على قناعة كلية بالانتقال فجأةً إلى «القطب الآخر»، الليكود بما يمثله من توجهات.

ظهرت في ذلك العام لائحة «داش» التي حصلت على ١٥ مقعداً، اتضح أكثر أنها مقتطعة من حزب «المعراخ»، الذي هبط من ٥١ مقعداً إلى ٣٢ مقعداً، لأول مرة في تاريخ إسرائيل، ولكن «داش» فشل فشلاً ذريعاً، وانهار كلياً في انتخابات ١٩٨١، ليعود المعراخ إلى الكنيست في تلك الانتخابات مع ٤٧ مقعداً، وكان الحكم في حينه بيد الليكود واستمر.

ودائماً كانت تظهر أحزاب صغيرة ذات مطالب مرحلية، ولكن الحديث هنا عن أحزاب حصلت على ما بين ٦ إلى ١٥ مقعداً، من أصل ١٢٠ مقعداً في الكنيست، وكانت تختفي في الانتخابات التالية أو ما بعدها. ونذكر حزب «تسومت» في العام ١٩٩٢، الذي على الرغم من أنه كان قائماً من قبل وله أجندة يمينية متشددة، إلا أن ما رفع قوته في تلك الانتخابات، هو رفعه راية مكافحة الحريديم، وكان الحزب برئاسة الجنرال المتطرف رفائيل إيتان، وفي انتخابات ١٩٩٦ اندمج «تسومت» في لائحة الليكود، ليختفي عن الساحة كلياً في انتخابات ١٩٩٩.

ثم رأينا حزب المهاجرين «يسرائيل بعلياه» في العام ١٩٩٦، وجرى التطرق إليه لدى استعراض حزب «يسرائيل بيتينو»، فهذا الحزب حصل على ٧ مقاعد، وفي العام ١٩٩٩ على ٦ مقاعد، لينتهي في العام ٢٠٠٣ بحصوله على مقعدين وليندمج يومها في حزب الليكود.

ورأينا أيضاً حزب «المركز» في العام ١٩٩٩، الذي تشكل من عدد من كبار الجنرالات المتقاعدين، وحصل على ٦ مقاعد، ليختفي في الانتخابات التالية، ثم حزب «شينوي» برئاسة والد لبيد، السابق ذكره هنا.

ظهر حزب «المتقاعدون» في انتخابات ٢٠٠٦ الذي حصل على ٧ مقاعد، ليختفي كليا في انتخابات العام ٢٠٠٩.

يائير لبيد

ولد يائير لبيد يوم ٥ تشرين الثاني من العام ١٩٦٣، ابناً للصحافي يوسيف (طومي) لبيد، وحسب ما نشر عن سيرة حياته، فقد أنهى تعليمه في المرحلة الثانوية المدرسية من دون أن يحصل على شهادة الإنهاء «التوجيهي» (البجروت– حسب التسمية الإسرائيلية) وأمضى خدمته الإلزامية في الجيش الإسرائيلي، في صحافة الجيش، وبعد تحرره واصل عمله الصحافي، ومارس فن التمثيل، وكتب أدباً عبرياً، ولكنه لم يتعلم في الجامعة، وعلى الرغم من ذلك، فقد تكشف في نهاية العام ٢٠١١، أن جامعة «بار إيلان» في تل أبيب، قبلت أن يتعلم لديها لبيد بعض المواضيع، كي يستعد لرسالة الدكتوراه، دون أن يكون حاصلاً على اللقبين الجامعيين الأول والثاني.

وعلى أثر الضجة التي تفجرت في تلك الأيام، أوعز مجلس التعليم العالي لتلك الجامعة، بوقف هذا النهج، ليائير لبيد وكل هذا المسار التعليمي.

بدأ الحديث في إسرائيل في مطلع العام ٢٠١٠ عن أن مقدم البرامج التلفزيونية يائير لبيد، سيخوض السياسة ويشكل حزباً جديداً، وهذا ما تم رسمياً في نهاية نيسان من ذلك العام، وبدأ اسمه يظهر في استطلاعات الرأي التي تنشر في إسرائيل من حين إلى آخر، إلا أنه في ظل ثبات الائتلاف الحاكم برئاسة نتنياهو، فإن لبيد كان يظهر ويختفي فترات طويلة عن الأنظار.

عاد لبيد بقوة في ربيع العام ٢٠١٢، مع الأحاديث عن انتخابات مبكرة في تلك الأيام، إلا أنه بعد وقف عملية حل الكنيست، اختفى عن الأنظار، ليظهر مجدداً وبقوة أكبر، في الحملة الانتخابية الأخيرة.

على الرغم الضجة الكبيرة التي رافقت هذا الحزب في الحملة الانتخابية وما بعدها، فإن وجهته ضبابية، وهذا ما ظهر في خطابه الانتخابي. فيائير لبيد لم يكن من «مفجري» حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء المعيشة في صيف العام ٢٠١١، وعلى الرغم من ذلك سعى للظهور في آخر أيامها.

و قال في حملة الانتخابات الأخيرة: إنه يمثل الفئات العليا من الشريحة الوسطى، كونها

«تتحمل العبء الضريبي الأكبر»، ثم لجأ كوالده إلى الأجندة العلمانية، ولكن بدرجة أقل «فظاظة»، من تلك التي استخدمها والده في سنوات الألفين الأولى.

اختار لبيد على المستوى السياسي، أن يعلن برنامجه السياسي من مستوطنة «أريئيل»، جنوب مدينة نابلس في الضفة الغربية المحتلة، وبالذات في الكلية الأكاديمية، التي قررت حكومة نتنياهو تحويلها إلى جامعة، على الرغم من معارضة مجلس التعليم العالي الإسرائيلي، ورفض العالم لها كونها في مستوطنة.

وعرض لبيد البرنامج «التقليدي» الذي تطرحه قوى «الوسط» في إسرائيل، مثل الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبيرة، والأحياء الاستيطانية الضخمة في القدس المحتلة، ولكن عدا طرح تلك الصياغات المألوفة، لم يعرض لبيد خطة عملية تميزه عن باقي الأطر السياسية القائمة، كما أنه لم يعط أولويةً للمسألة السياسية في حملته الانتخابية الإعلامية، ونذكر من جديد، أن جمهور الناخبين، ينصت أكثر إلى الحملة الإعلامية للأحزاب وليس إلى ما يكتب في برامجها المكتوبة، كون الحملة الإعلامية توضح أولويات الأحزاب.

بلور لبيد لائحة انتخابية، تخلو من كل السياسيين السابقين، ولكنه دأب بشكل خاص على استحضار شخصيات أمنية وعسكرية، وفي مقدمتهم رئيس المخابرات العامة «الشاباك» في النصف الأولى من التسعينيات، يعقوب بيري، الذي حلّ في المركز الخامس في اللائحة، بمعنى أن مكانته الأمنية لم تدفعه إلى مكان متقدم في اللائحة.

وصل في المحصلة إلى الكنيست ١٩ نائباً جديداً، في حزب جديد قائم للتو، نسبياً، ولا تربطهم علاقات سياسية وحزبية مترسخة، ما يضع الكثير من علامات الاستفهام، على مسألة الانسجام المستقبلي في العمل السياسي والبرلماني، وهذا شرط مهم لنجاح الحزب واستمراريته، وهذا أيضاً يساهم في وضع حزب «يش عتيد» في خانة «الفقاعات الحزبية».

سيكون شكل تصرف ونهج حزب «يش عتيد» في الدورة البرلمانية، أمام امتحان جمهور «الوسط» في إسرائيل، الذي يبحث منذ سنوات طوال عن عنوان سياسي له، وكثرت «خيبات الأمل» لديه، التي تنعكس في ظهور واختفاء هذه الأحزاب بسرعة، خلافاً لمعسكر اليمين المتشدد الذي عناوينه الحزبية السياسية أكثر ثباتاً.

ميرتس

حققت حركة «ميرتس»، حزب اليسار الصهيوني، قفزةً محدودةً في الانتخابات الأخيرة، بحصولها على ٦ مقاعد، بدلاً من ٣ مقاعد في انتخابات العام ٢٠٠٩، لتعود بذلك الحركة إلى قوتها التي كانت لها في انتخابات ٢٠٠٣، ولكنها لا تزال بعيدةً عن قوتها في التسعينيات، ما بين ١٠ إلى ١٢ مقعداً، وهي كتلة في صفوف المعارضة، منذ انتهاء آخر حكومة لحزب «العمل» في شتاء العام ٢٠٠١.

تشكيل الحزب

جرى الاتفاق على تشكيل حركة ميرتس في العام ١٩٩١، ولكن الحركة أقيمت فعلاً في ربيع العام ١٩٩٢، تمهيداً للانتخابات التي جرت في منتصف العام نفسه، التي أعادت حزب «العمل» إلى الحكم، برئاسة إسحاق رابين، وتشكلت «ميرتس» من انصهار ثلاثة أحزاب فيها، مع تقارب مواقفها، في ظل المتغيرات التي شهدها الشارع الإسرائيلي، في مرحلة انتفاضة الحجارة. وكانت الشراكة بداية، على أساس تحالف ثلاثة مركبات، وبعد سنوات قليلة تمت عملية الانصهار الكلي.

والحركات الثلاث هي:

حركة «راتس»: التي شكلتها النائبة شولميت ألوني، في العام ١٩٧٣، بانشقاقها عن حزب «العمل» حين كان بتسمية «المعراخ»، رافعةً راية حقوق الإنسان في حينه، ونهجت طريقاً يسارياً مع انتمائها للحركة الصهيونية، إلا أن هذه الحركة، تراجعت قوتها إلى مقعد واحد في انتخابات العامين ١٩٧٧ و١٩٨١، ثم عادت وحصلت على ٣ مقاعد في انتخابات ١٩٨٤، على خلفية موقفها الرافض للحرب على لبنان في العام ١٩٨٢، وظهور حركات احتجاج في إسرائيل لتلك الحرب، وفي تلك الدورة، انضم إلى «راتس» عضو الكنيست يوسي سريد، منشقاً عن «المعراخ» الذي انضم إلى حكومة «الوحدة القومية».

ارتفعت قوة «راتس» إلى ٥ نواب في انتخابات ١٩٨٨، أيضاً بفعل التفاعلات في الشارع الإسرائيلي على خلفية انتفاضة الحجارة.

حزب «مبام»: الحليف التاريخي لحزب «العمل»، وهو أقدم أحزاب اليسار الصهيوني، ولكن اندماجه على مدى ٢٠ عاماً مع حزب «العمل» في إطار «المعراخ»، أضعف حضوره الجماهيري

وتميزه، وقرر الحزب الانسلاخ عن «المعراخ» بعد انتخابات ١٩٨٨، على ضوء إصرار حزب «العمل» على الاستمرار في المشاركة في حكومة الليكود، الناشئة بعد انتخابات ذلك العام، وكان لحزب «مبام» في حينه ٣ مقاعد.

حركة «شينوي»: وهي حركة أقرب إلى الوسط، وسياستها الاقتصادية، أقرب إلى مصالح رأس المال، ولكن المتغيرات السياسية دفعتها للتحالف مع حزب «مبام» ذي التوجهات العمالية، وكان لحركة «شينوي»، مقعدان.

خاضت «ميرتس» الانتخابات الأولى لها في ربيع العام ١٩٩٢، وحققت في حينه ١٢ مقعداً، بزيادة مقعدين عما كان للأحزاب الثلاثة مجتمعةً، وكانت ميرتس الحليف الأول لحزب «العمل» في انتخابات ١٩٩٢.

وفي انتخابات ١٩٩٦ تراجعت قوة ميرتس إلى ٩ مقاعد، ثم ارتفعت في العام ١٩٩٩ إلى ١٠ مقاعد، لتهبط مجدداً في العام ٢٠٠٣ إلى ٦ مقاعد، وفي العام ٢٠٠٦ إلى ٥ مقاعد، ولكنها بلغت الحضيض في انتخابات العام ٢٠٠٩، حينما حصلت على ٣ مقاعد، وبدأ السؤال عن مستقبل «ميرتس»، التي أجابت عنه في الانتخابات الأخيرة بحصولها على ٦ مقاعد، وسط مؤشرات على أن الحركة قد تستعيد قوتها أكثر مستقبلاً.

استفادت «ميرتس» من الحراك الجماهيري، في حملة الاحتجاجات الشعبية في صيف العام ٢٠١١، ولكن «ميرتس» استفادت بشكل خاص من ارتفاع نسبة التصويت في منطقة تل أبيب الكبرى كمؤشر على معاقل العلمانيين في إسرائيل.

حصلت «ميرتس» على أكثر من ١٧٢ ألف صوت، ٣٥٪ منها من منطقتي مدينتي تل أبيب وحيفا، في حين أن ٢٠٪ من أصوات الحركة جاءت من مدينة تل أبيب وحدها، (تدخل ضمن نسبة ٣٤٪)، كذلك، فإن ٨٪ من أصوات الحركة كانت من العرب في إسرائيل، إذ إن المرشح الخامس في اللائحة هو نائب عربي ينتخب لأول مرة، عيساوي فريج، من مدينة كفر قاسم.

توجهات «ميرتس»

تتخذ الحركة توجهات اقتصادية اجتماعية يسارية، وفي مسألة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنها كانت ولا تزال، مؤيدةً للعمليات التفاوضية مع الجانب الفلسطيني والدول العربية، وأيدت كل

الاتفاقيات المبرمة، وهي تدعو إلى انتهاء الاحتلال منذ العام ١٩٦٧.

وتؤيد «ميرتس» خطة الرئيس الأميركي بيل كلينتون من العام ٢٠٠٠، مع إجراء تبادل للأراضي، مقابل بقاء الكتل الاستيطانية بيد الاحتلال، وكذا بالنسبة إلى القدس المحتلة، بأن تبقى الأحياء الاستيطانية الضخمة بيد الاحتلال، ونقل مسؤولية الأحياء الفلسطينية إلى مسؤولية الدولة الفلسطينية، وإشراف دولي على الأماكن المقدسة، وترفض ميرتس حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطق ١٩٤٨. إلا أن الحركة وفي برنامجها للانتخابات الأخيرة، لم تتطرق إلى حقيقة التغيرات الضخمة على الأرض، منذ ظهور مخطط كلينتون قبل ١٣ عاماً.

كما تؤيد «ميرتس» انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان السوري المحتل، وإبرام اتفاق سلام مع سورية.

على المستوى الداخلي، والقضايا اليومية، فإن «ميرتس» مدافعة عن حقوق الإنسان والأسس الديمقراطية، وهي العنوان الأكثر ثباتاً لجمهور العلمانيين الإسرائيليين، وتدعو إلى سن قانون يسمح بالزواج المدني، وفصل الدين عن الدولة، وتخفيف شبه كلي لقوانين السبت والأعياد اليهودية، ومنح حريات المعتقد، وهي أيضاً تدعو إلى منح حقوق لمثليي الجنس.

ولكن الطرح الاقتصادي الاجتماعي، الذي يعبّر عن مصالح الشرائح الفقيرة والضعيفة، لم يساعد «ميرتس» على التغلغل في أحياء الفقر الإسرائيلية وبلداته، المحسوبة أكثر على اليمين وحتى اليمين المتشدد، على الرغم من سياسته الاقتصادية الرأسمالية، إضافة إلى أن جمهور الفقراء الإسرائيلي يُعتبر محافظاً وأقرب للدين، ولهذا، فإن مواقف «ميرتس» العلمانية تساهم في إبعادها عن هذه الأوساط.

شاركت «ميرتس» على المستوى البرلماني، في حكومتي حزب «العمل» في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٩، وكانت تلك الشراكة تؤدي إلى صدام شبه دائم بين وزراء الحركة ونوابها، وبين الشركاء في الائتلاف من الحريديم، وهدد الأمر أكثر من مرة، بحل الائتلاف الحاكم في حينه.

تزايد التعاون في العمل البرلماني بينها وبين الكتل الثلاث التي تمثل الشارع العربي، منذ انتقال «ميرتس» إلى صفوف المعارضة كلياً في شتاء العام ٢٠٠١، من تنسيق وتقديم مقترحات مشتركة لحجب ثقة عن الحكومات المتتالية، إلا أن هذا التعاون بقي في هذا الإطار، إضافة إلى التقاء في أوقات متباعدة، في تظاهرات ميدانية، خاصة ضد الحروب والعنصرية.

لحركة «ميرتس» قاعدة متينة في الشارع الإسرائيلي تضمن استمراريتها، ولكن احتمالات توسعها وعودتها إلى حجمها الذي كانت عليه في التسعينيات، لا يبدو في المستقبل المنظور، بسبب الأجواء العامة التي تسيطر على الشارع الإسرائيلي، بشكل خاص في العقد الأخير.

ولكن من جهة أخرى فإن «ميرتس» لم تنجح على مدى سنين، في توسيع صفوفها، نحو مجموعات تظهر على الساحة الإسرائيلية، بشكل خاص في فترات الانتخابات، فمثلاً، لم تنجح الحركة في استيعاب حركة «الخضر» التي ترفع راية الدفاع عن البيئة، التي تشارك في كل انتخابات و«تحرق» آلاف الأصوات، دون حتى الاقتراب من نسبة الحسم.

فمثلا، في الانتخابات الأخيرة، خاضت الانتخابات لائحة «إيرتس حداشا» السابق ذكرها في هذا الكتاب، وعرضت برنامجاً له توجهات يسارية أيضاً، وفي اتجاه حل الصراع، وإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، وضمان المساواة للعرب، وهذه اللائحة «حرقت» ٢٨ ألف صوت، وهو ما يضمن مقعداً في الكنيست، ولكنه أبعد ما يكون عن نسبة الحسم.

إن إعادة اصطفاف هذه المجموعات واللوائح العابرة، من شأنها أن تساهم في تعزيز قوة ميرتس، ولكن كما يبدو فإن هناك حواجز داخل «ميرتس» بالأساس حزبية، تمنع مثل هذا التوسع.

الانتخابات بين العرب

حصلت الكتل الثلاث التي تمثل الشارع العربي في إسرائيل، في انتخابات ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، على ١١ مقعداً، مجتمعةً، وهي القوة البرلمانية ذاتها، التي كانت في الدورة السابقة وبالتوزيعة ذاتها بين الكتل، في حين سجلت نسبة المشاركة في التصويت ارتفاعاً محدوداً، على الرغم من الحديث على مدى الحملة الانتخابية حول فرضية أن نسبة التصويت ستتراجع، كاستمرار لتراجع نسبة التصويت في السنوات الأخيرة.

حصلت الكتل الثلاث مجتمعةً على ما نسبته ٧٧٪ من الأصوات العربية، في حين أن الأحزاب الصهيونية مجتمعةً حصلت على نسبة ٢٣٪ من الأصوات، مقابل أقل من ٢٠٪ في انتخابات العام ٢٠٠٩.

ويبقى موضوع الانتخابات البرلمانية في المجتمع العربي موضوعاً خاصاً يستحق بحثاً

منفصلاً، بسبب خصوصية هذا المجتمع، وأن سياق الانتخابات والتجاذبات المركزية لديه تختلف عن السياق العام في إسرائيل، إضافة إلى كون القوى السياسية البرلمانية الثلاث، لا تدخل في حسابات الائتلاف الحاكم، ولا تدور في فلك السلطة، ولهذا، فإننا في هذا الباب نطرح خطوطاً عامةً، للأوضاع الداخلية في المجتمع العربي، والأجواء التي جرت فيها الانتخابات، وتفاصيل عامة عن القوى المشاركة في العملية الانتخابية.

العرب في إسرائيل - ملامح عامة

بلغ عدد المواطنين العرب في إسرائيل، مع نهاية العام ٢٠١٢ نحو مليون و٣٦٥ ألف نسمة، على الرغم من أنهم في الحسابات الإسرائيلية الرسمية، ١,٦٥ مليون نسمة، ولكن الإحصاء الإسرائيلي يجمع فلسطينيي القدس المحتلة، والسوريين في مرتفعات الجولان السوري المحتلة، بفعل قانون الضم الاحتلالي.

وعلى أساس المعطيات، من دون القدس والجولان، فإن الفلسطينيين يشكلون ما نسبته ١٧,٨٪ من إجمالي السكان في إسرائيل، وتبلغ نسبة تكاثر العرب حوالى ٢,٦٪، مقابل ١,٧٪ بين اليهود، إلا أن نسبة تكاثر العرب في تراجع دائم، بفعل تطور المجتمع، وهذا ينعكس في تراجع حاد في معدلات الولادة، التي لا تزال أعلى منها لدى اليهود، وحسب تقارير دائرة الإحصاء المركزية مع نهاية العام ٢٠١٢، فإن معدل الولادات لدى العرب بلغت ٣,٤ للأم العربية الواحدة، مقابل ٢,٨ ولادة لدى الأم اليهودية. ومن باب المقارنة، فإن معدل الولادات لدى العرب في العام ٢٠٠٠ كان في حدود ٤,١ ولادة للأم الواحدة، وكان ذلك أيضاً أقل من المعدل الذي كان حتى مطلع التسعينيات.

وكما ذكر سابقا في هذا الكتاب، فإن معدلات الولادة لدى اليهود في ارتفاع مستمر، بفعل تزايد الولادات لدى المتدينين، وبشكل خاص المتدينين الحريديم، إذ يصل معدل الولادات لديهم إلى نحو ٦,٥ ولادة للأم الواحدة، مقابل ١,٥ ولادة للأم اليهودية العلمانية. وهذا وفق آخر معطيات ظهرت في نهاية العام ٢٠١٢، عن العام ٢٠١١، وتقول دائرة الإحصاء المركزية، إن معدل الولادات بين الحريديم، بدأ هو الآخر بالتراجع منذ العام ٢٠٠٥، حينما بلغ معدل الولادات لديهم ٧,٥ ولادة.

ويعيش العرب في ظروف اقتصادية اجتماعية، هي الأسوأ في إسرائيل، بفعل سياسة التمييز العنصري التراكمية، على مدى ٦٥ عاماً، واستعرضنا بعض هذه المعطيات ضمن الاستعراض العام للأوضاع الاقتصادية في الباب الثاني من هذا الكتاب، ورأينا أن نسبة الفقر بين العرب بلغت وفق آخر تقرير صادر في نهاية العام ٢٠١٢ عن العام ٢٠١١، نحو ٥٦,٦٪، مقابل قرابة ١٦,٨٪ بين اليهود عامة، وأقل من ١١٪ بين اليهود من دون الحريديم، الذين يعيشون حياةً تقشفيةً إرادية، كما بلغت نسبة الفقر بين الأطفال ومن هم دون سن ١٨ عاماً من العرب حوالى ٦٦٪، مقابل ٢١,٥٪ بين الشريحة العمرية نفسها لدى اليهود.

وتبلغ نسبة البطالة بين العرب، وفق معدل العام ٢٠١٢، ٢٣٪ إلى ٢٥٪، على الرغم من أن معدل البطالة العام في إسرائيل ٧٪، وبين اليهود وحدهم، حوالى ٤,٥٪، وأعلى نسبة بطالة في إسرائيل نجدها بين النساء العربيات، اللواتي ٧٠٪ لا ينخرطن في سوق العمل، بسبب انعدام فرص العمل لهن، وتصل نسبة البطالة بين النساء العربيات من الحاصلات على شهادات أكاديمية ومهنية حوالى ٣٠٪، بينما ٥٠٪ من العاملات العربيات المؤهلات أكاديمياً، لا يعملن في وظائف تلائم مؤهلاتهن.

تُظهر سلسلة من التقارير الرسمية، والتخصصية، التي تصدر تباعاً منذ سنوات، حالة دائمة من معدلات الرواتب، فمعدل الرواتب بين العرب يصل إلى ٦٧٪ من معدل الرواتب العام، بينما معدل رواتب اليهود الشرقيين بلغ ١٠٧٪ من المعدل العام، ليرتفع المعدل لدى اليهود الأشكناز إلى ١٣٠٪ من معدل الرواتب العام.

وتبقى الشريحة الأكثر بؤساً من حيث معدلات الرواتب، هي النساء العربيات، اللواتي يواجهن التمييز مرتين، الأولى لكونهن نساء، والثانية لكونهن من العرب، وحسب التقديرات، فإن معدل الرواتب لدى النساء العربيات هو في حدود ٤٥٪ من معدل الرواتب العام، في حين أن معدل رواتب النساء عامة في إسرائيل يصل إلى ٧٢٪ من معدل الرواتب العام.

إلى ذلك، فإن أوضاع البنى التحتية في المدن والبلدات العربية سيئ، مقارنة مع ما هو قائم في البلدات اليهودية، وهناك قلة أراض للبناء، بفعل سياسة مصادرات الأراضي وتضييق الخناق على البلدات العربية، وهي سياسة مستمرة أيضا منذ ٦٥ عاماً ولا تزال، وتبرز هذه السياسة في السنوات الأخيرة، في الهجوم الرسمي على ما تبقى من أراض عربية في صحراء النقب (جنوب)،

بهدف محاصرة العرب هناك في بلدات ضيقة المساحة، وشبه معدومة من أشكال التطور، وما يلائم طبيعة حياة العشائر البدوية.

ونضيف أيضاً إلى هذه الأوضاع العامة، سوء جهاز التعليم العربي وضعفه، بشكل خاص من حيث البنى التحتية، ونقص الملاكات الكافية وتشويه المنهاج، ما ينعكس مباشرةً على التحصيل العلمي، الذي هو أقل من مستويات التحصيل في جهاز التعليم العبري.

وتنعكس هذه الأوضاع الاجتماعية على كافة نواحي الحياة، فنرى أن معدلات الحياة لدى اليهود أعلى منها لدى العرب، ووفق التقارير الرسمية، فإن معدل أعمار النساء اليهوديات في إسرائيل يقارب ٨٤ عاماً، مقابل ٨٢ عاماً للنساء العربيات، وأكثر من ٨١ عاماً لدى الرجال اليهود، مقابل حوالى ٧٧ عاماً لدى الرجال العرب.

تنهك الأوضاع الاجتماعية البائسة الغالبية الساحقة من الجمهور العربي، وتجعلها شريحة اجتماعية ضعيفة، تركض وراء قوت يومها، ما ينعكس أيضاً على الأجواء العامة، ويكون حاجزاً أمام اتساع الأجواء الكفاحية والنضالية، للتصدي للسياسات القائمة، التي تهدف إلى إبقائها شريحة ضعيفة.

وهذا ما يقود إلى اتساع «النغمة» في الشارع العربي، الموجهة إلى الأحزاب الممثلة برلمانياً وأعضاء الكنيست العرب، «ماذا فعلتم لنا»، وكأنهم أصحاب القرارات والسياسات التنفيذية، وهذا ما سنأتي عليه هنا.

الأجواء الانتخابية

يشكل العرب في سجل الناخبين ما نسبته ١٤,٥٪ من إجمالي ذوي حق الاقتراع، وهذا يعني ما بين ٨١٠ آلاف إلى ٨٢٠ ألف ناخب، من أصل ٥,٦٥ مليون ناخب، وهذه النسبة جرى التوصل إليها، من خلال اعتبار أن ٤٠٪ من الجماهير العربية في إسرائيل هم دون سن ١٨ عاماً، بينما هذه النسبة تنخفض لدى اليهود إلى أقل من ٣٠٪، علماً أن السجل الرسمي، لا يشمل فلسطينيي القدس وسوريي الجولان، كونهم حسب القانون الإسرائيلي «مقيمين» وليسوا «مواطنين».

هناك تفاوت بين العرب في معدلات الأعمار، فمثلاً في صحراء النقب، حيث يعيش قرابة ١٩٠ ألف عربي، فإن من هم دون سن ١٨ عاماً حوالى ٥١٪، وهذه النسبة تنخفض كلما اتجهنا

شمالاً، وتبلغ النسبة في منطقة الجليل (شمالاً) حيث ٦٠٪ من العرب، في حدود ٣٦٪.

وخاضت الانتخابات الأخيرة ثلاث لوائح أساسية، وهي: «القائمة الموحدة – العربية للتغيير»، و«الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، و«التجمع الوطني الديمقراطي»، إضافة إلى لائحتين صغيرتين، حصلت كل واحدة منهما على بضع مئات من الأصوات العربية.

نشطت الأحزاب الصهيونية كذلك في الشارع العربي، كما في كل انتخابات، إلا أنه في الانتخابات الأخيرة زادت قوتها بقليل، وحصلت على قرابة ٢٣٪ من الأصوات، مقابل أقل من ٢٠٪ في انتخابات ٢٠٠٩.

لائحة موحدة

كانت الأجواء في الشارع العربي قد جرت بداية، وسط دعوات ودعوات نقيضة، لخوض الانتخابات في لائحة واحدة تضم اللوائح الثلاث، وتبنّت هذا الموقف من حيث المبدأ اللوائح الثلاث «الموحدة» و«التجمع»، إلا أن «الجبهة» قبلت بتحفظ بشأن الجدوى، وفي حين أن «التجمع» والموحدة» قالتا إن اللائحة الواحدة تجبي مقاعد أكثر، فإن «الجبهة» قالت: إن استطلاعات لديها رأت أن النتيجة النهائية ستكون أقل مما هي عليه اليوم.

ولم تنجح محاولات لتشكيل لائحة ثنائية تضم إطارين، وترتبطان مع اللائحة الثالثة باتفاق فائض أصوات، وهو نظام انتخابي إسرائيلي، يسمح باحتساب فائض الأصوات لدى لائحتين كوحدة واحدة، لصالح إحدى اللائحتين المتفقتين.

واتهم «التجمع» و«الموحدة»، «الجبهة» بإحباط اللائحة المشتركة، بينما عرضت «الجبهة» على الإطارين أن يتوحدا ويبرما معها اتفاق فائض أصوات، إلا أن هذا لم يتم أيضاً. وفي نهاية الجدل، جرى التوقيع على اتفاق فائض أصوات بين «الجبهة» و«التجمع».

بين المشاركة والمقاطعة

القضية السياسية الثانية التي كان لها أثر على الأجواء الانتخابية، هي مسألة المشاركة في الانتخابات، فمنذ أول انتخابات لإسرائيل، كانت نسبة التصويت بين العرب أقل مما هي عليه بين اليهود عامة، ولكن هذه الفجوة اتسعت مع السنين، وبشكل خاص في العقد الأخير، وهناك

سلسلة من الأسباب، للإحجام عن التصويت، من جهة، واتساع الفجوة من جهة أخرى.

بلغت نسبة التصويت بين العرب في الانتخابات الأخيرة، ٥٦,٥٪ مقابل ٦٩,٨٪ بين اليهود، في حين أنه في العام ٢٠٠٩، كانت نسبة التصويت بين اليهود أقل من ٦٨٪ مقابل ٥٣,٥٪ بين العرب.

ويعود السبب الأكبر لإحجام العرب عن التصويت، إلى اللامبالاة، وكأن الأمر لا يخصهم مباشرة، ويدل على ذلك، الارتفاع الحاد في نسبة العرب الذين يدلون بأصواتهم في انتخابات المجالس البلدية والقروية (انتخابات السلطات المحلية)، إذ تتراوح النسبة بين ٧٣٪ في أكبر مدينة عربية، الناصرة، إلى ما بين ٨٥٪ و٩٥٪ في البلدات والقرى الصغيرة، وهذا لكون تلك المجالس يتعلق عملها بتفاصيل الحياة اليومية للمواطن، عدا الارتباط المباشر بين جمهور الناخبين وكثرة المرشحين، من مرشحي رئاسة وعضوية مجالس، ثم تتبع ذلك، أجواء الإحباط، مثل: «هذا لم يعد مجدياً»، و«ماذا فعل لنا أعضاء الكنيست العرب»، وهذه رسالة بثتها أساساً وجوه المؤسسة الحاكمة منذ سنوات عديدة، من بينهم وزراء وأعضاء كنيست ضالعون في المؤسسة، من باب التحريض على الأحزاب الممثلة للعرب ونوابهم، بما يمثلونه من مواقف وبرامج سياسية، على الرغم من أنه لو أن هناك نية لدى المؤسسة لإصلاح الأوضاع في المجتمع العربي، لفعلت دون حاجة «لضغط» من النواب العرب.

تأتي في المرتبة الثالثة المقاطعة السياسية، وحسب استطلاعات رأي أجرتها معاهد لصالح أحزاب تخوض الانتخابات، فإن ما بين ٧٪ إلى ٨٪ من إجمالي أصحاب حق الاقتراع العرب، قالوا إنهم لن يشاركوا في الانتخابات من منطلقات ودوافع سياسية، «هذا الكنيست صهيوني ولن نشارك فيه»، و«هذا يعني ولاء للمؤسسة الصهيونية».

يؤيد في الشارع العربي إطاران سياسيان المقاطعة، وهما: الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) إذ إن «الجناح الجنوبي» يخوض الانتخابات، إلا أن الحركة لم تنشط ميدانياً لتشجيع المقاطعة، والإطار الثاني حركة «أبناء البلد» ذات التوجهات القومية، التي أصدرت منشورات، وسعت إلى حراك في الشارع لتشجيع المقاطعة السياسية للانتخابات البرلمانية.

يذكر أن هذين الإطارين، يخوضان الانتخابات للمجالس البلدية والقروية على مدى سنين، على الرغم من أن من يدير تلك الانتخابات وزارة الداخلية الإسرائيلية، الخاضعة لقوانين يصدرها

الكنيست، وكل الأوراق والمستندات المتعلقة بهذه الانتخابات، التي يوقع عليها المرشحون، صادرة عن المؤسسة الحاكمة ذاتها، وقوانين الكنيست ذاته.

ونشير إلى أن الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي)، التي بدأت تشارك في الانتخابات البلدية منذ العام ١٩٨٩، وانحصرت مشاركتها في انتخابات سنوات الألفين، على بلدية مدينة أم الفحم التي تديرها منذ ذلك العام ١٩٨٩، أعلنت أنها لن تخوض أكثر الانتخابات البلدية، ابتداءً من تلك التي ستجري في نهاية العام ٢٠١٣.

وفي المقابل، فإن القوى المؤيدة للمشاركة، تؤكد أن هذه المشاركة تندرج في إطار تنوع ميادين النضال العام للعرب في إسرائيل ضد السياسة القائمة، فمع إبقاء الأساس للنضال الميداني، فإن عضوية الكنيست، هي من باب مقارعة دائرة القرار في عقر دارها، ومن هناك تكون الطريق أقصر، على الرغم من كل المعوقات والحواجز، لطرح قضايا العرب على الرأي العام الإسرائيلي.

يرى مؤيدو المشاركة في الانتخابات، أن الإحجام عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية، سيخلق فراغاً سياسياً في هذا المجال، وهو لن يبقى من دون عنوان، إذ ستزداد خطورة تمدد الأحزاب الصهيونية في الشارع العربي أكثر.

يشار إلى أن انخفاض وارتفاع نسبة التصويت بين العرب مرتبط أيضاً بالأجواء العامة، وهذا ما أثبتته انتخابات العامين ٢٠١٣ و٢٠٠٩، فكلما انخفضت بين اليهود انخفضت أيضاً بين العرب، وكلما ارتفعت بين اليهود ارتفعت أيضاً بين العرب، على الرغم من الفجوة، ولكن هذه الفجوة في نسبة التصويت، تتقلص إذا ما فصلنا نسب التصويت بين الحريديم والمستوطنين، عن نسبة التصويت بين اليهود عامة، ففي حين أن نسبة التصويت العامة بين اليهود قاربت ٧٠٪ فإنها في منطقتي تل أبيب وحيفا، معاقل العلمانيين، بالكاد تجاوزت نسبة ٦١٪ بالمعدل.

نتائج الانتخابات

كسرت نسبة مشاركة العرب في الانتخابات الرهان بأنها ستنخفض عن حاجز ٥٠٪، وسجلت ارتفاعاً في هذه الانتخابات، وبلغت ٥٦,٥٪، ومنح نحو ٧٧٪ من الناخبين العرب أصواتهم للوائح الثلاث، بينما حصة الأحزاب الصهيونية بلغت ٢٣٪ ما يعني أكثر من ثلاثة مقاعد برلمانية بالمجمل، راحت لتلك الأحزاب، وسنأتي عليها بالتفصيل.

«القائمة الموحدة – العربية للتغيير»: وحصلت على أكثر من ١٣٨ ألف صوت، وحققت أربعة مقاعد، وهي لائحة تضم أربعة أحزاب، أكبرها الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي) التي بدأت تخوض الانتخابات منذ العام ١٩٩٦، إثر انشقاق في الحركة الإسلامية، على خلفية الجدل حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وللحركة ثلاثة نواب من أصل أربعة، وهم النواب: إبراهيم صرصور، ومسعود غنايم، وطلب أبو عرار.

و«الحركة العربية للتغيير» الممثلة بالنائب أحمد طيبي، الذي حلّ ثانياً في اللائحة، والحزب «الديمقراطي العربي» الذي لم يتمثل في الكنيست لأول مرة منذ ظهوره على الساحة في العام ١٩٨٨، وكان يمثله في السابق النائب طلب الصانع، الذي حلّ خامساً في اللائحة، والحزب «القومي العربي» الذي حل ممثله محمد كنعان سادساً في اللائحة.

«الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، التي أسسها الحزب الشيوعي في العام ١٩٧٧، الممثل في الكنيست منذ العام ١٩٤٩ وحتى اليوم، وحصلت اللائحة على أكثر من ١١٣ ألف صوت، نحو ١١٠ آلاف صوت من العرب، وأكثر من ٣ آلاف صوت من الشارع اليهودي، وحصلت اللائحة على ٤ مقاعد.

ويمثل اللائحة النواب محمد بركة، وحنا سويد، ودوف حنين، وعفو إغبارية.

«التجمع الوطني الديمقراطي»، الذي تأسس في العام ١٩٩٥، من ثلاثة أطر على الساحة العربية، جناح من حركة أبناء البلد، وقسم من الحركة التقدمية السابقة، وحركة «ميثاق المساواة» السابقة، وتمثل في الكنيست لأول مرة في العام ١٩٩٦، وحصل في الانتخابات الأخيرة على ٩٧ ألف صوت، وحقق ٣ مقاعد.

ويمثل اللائحة النواب جمال زحالقة، وحنين زعبي، وباسل غطاس.

الأحزاب الصهيونية والدينية

ارتفعت نسبة أصوات الأحزاب الصهيونية من إجمالي الأصوات العربية، وبلغت نحو ٢٣٪ (حوالى ٩٥ ألف صوت) مقابل أقل من ٢٠٪ في العام ٢٠٠٩، ولكن هذا يبقى أبعد مما كان عليه في الماضي، فحتى العام ١٩٧٣ كانت الأحزاب الصهيونية تحصل على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات العربية، بفعل أجواء الترهيب والسطوة، مستفيدةً مما خلفته النكبة من أجواء خوف.

وكان أول مرّة يهبط فيها مجموع أصوات الأحزاب الصهيونية عن حاجز ٥٠٪ لتحصل على ٤٩٪ في انتخابات العام ١٩٧٧، بحصول لائحة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الناشئة حديثاً، والوحيدة التي كانت تخوض الانتخابات كممثلة للعرب، على ٥١٪ من الأصوات، وفي انتخابات العام ١٩٨١ جرى ارتفاع طفيف في نسبة الأحزاب الصهيونية، ولكن منذ العام ١٩٨٤ بدأت نسبة الأحزاب الصهيونية في التراجع المستمر، إذ إنه في ذلك العام، كانت أول مرّة تتنافس فيها لائحة أمام لائحة الحزب الشيوعي– الجبهة الديمقراطية، وهي لائحة «الحركة التقدمية للسلام»، التي خاضت الانتخابات أيضاً في العام ١٩٨٨، ولم تجتز نسبة الحسم في العام ١٩٩٢.

ونذكر أن حصة الأحزاب الصهيونية من إجمالي أصوات الناخبين العرب، كان فيها تفاوت كبير على مستوى المدن والقطاعات، إذ كانت هذه الأحزاب تسجل نسبة تصل إلى ٩٠٪ في البلدات التي فيها خدمة في الجيش، بينما تهبط إلى نسبة ما بين ٥٪ وحتى ٨٪ في كبرى المدن والبلدات العربية.

وحصلت لائحة «الليكود– بيتينو» على ما بين ١٩ ألفاً إلى ٢٠ ألف صوت، وضمت نائباً عربياً واحداً، وهو حمد عمّار، وكان قد خدم في جيش الاحتلال، في الثمانينيات.

وحصل حزب «العمل» على ما بين ١٧ ألفاً إلى ١٨ ألف صوت بزيادة ٤ آلاف صوت عن ٢٠٠٩، وأدرج الحزب مرشحين عربيين على لائحته، ولكنهما لم يدخلا الكنيست، وهما النائبان السابقان غالب مجادلة (أدرج في المكان ١٧) ونادية حلو (المكان ١٨)، في حين أن اللائحة حصلت على ١٥ مقعداً.

وحصل حزب «شاس» الديني «للحريديم» الشرقيين على ما بين ١٦ ألفاً إلى ١٧ ألف صوت عربي، وبطبيعة الحال لا يوجد في لائحة الحزب أي مرشح عربي.

وحصل حزب «ميرتس» اليساري الصهيوني، على ما بين ١٣,٥ ألف صوت إلى ١٤ ألف صوت، وتشمل كتلته نائباً عربياً، حل في المركز الخامس من أصل ٦ نواب للحزب، وهو عيساوي فريج.

وحصل حزب «كديما» على ما بين ١٣ ألفاً إلى ١٤ ألف صوت، وتم إدراج اسم نائب عربي في مراتب متأخرة، ولم يحقق الحزب سوى مقعدين اثنين، واجتاز نسبة الحسم بأقل من ٥ آلاف صوت، ما يعني أن أصوات العرب أنقذت «كديما» من الزوال من الكنيست.

وحصلت «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، على أكثر من ٩ آلاف صوت، والنائب العربي الذي أدرج على لائحتها حل في المكان ١٢ بينما حققت اللائحة ٦ مقاعد.

وحصل «يش عتيد» على ما بين ٣ آلاف إلى ٣٥٠٠ صوت.

وكانت أيضاً «حصة» لليمين المتشدد، متمثلاً بلائحة «هبايت هيهودي» التي حصلت على حوالى ٢٥٠٠ صوت، بينما حصلت لائحة «عوتسما ليسرائيل»، التي في صلبها الحركة الإرهابية «كاخ»، على ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ صوت.

وحسب التقديرات، هناك ما يزيد على ٣ آلاف صوت، اتجهت إلى لوائح أخرى، مثل «يهدوت هتوراة»، ولوائح لم تجتز نسبة الحسم.

مستقبل التمثيل البرلماني

قدمت نتائج الانتخابات الأخيرة جواباً مستقبلياً، بالنسبة لديمومة المشاركة العربية في الانتخابات البرلمانية العربية، ويبقى شكل خوض هذه الانتخابات مستقبلاً مفتوحاً، ومرهوناً بالتطورات في عدة مجالات، ولكن أبرزها، الاحتمال بتغيير النظام الانتخابي في إسرائيل، مثل رفع نسبة الحسم إلى أكثر من ٢٪، أو اتباع نظام انتخابي يدمج بين الانتخاب على مستوى الأقاليم، وبين الانتخابات القطرية النسبية، كما هو قائم اليوم.

وعلى الرغم من التنوع والتعدد السياسي الحاصل بين الكتل الثلاث، فإنها تعمل بتنسيق على مستوى عال في الكنيست، وهي كتل مستهدفة، ليس فقط من أحزاب الائتلاف، بل أيضاً من أحزاب المعارضة، إن كانت يمينية، أو حتى تلك المحسوبة على «الوسط».

وأحد الدوافع «الخفية» لمطلب رفع نسبة الحسم، الذي يظهر في برامج عدة أحزاب، هو تحجيم التمثيل العربي، خاصة أن تمثيل الكتل الثلاث، يساهم في تضييق مساحة التحرك لتشكيل الائتلاف، كونه في المعارضة تلقائياً.

استنتاجات عامة

- عكست نتائج الانتخابات البرلمانية في مطلع العام ٢٠١٣، مرةً أخرى، الأزمات والصراعات الداخلية الإسرائيلية، وربما أكثر من أي انتخابات سابقة، ولهذا، فإن التوزيعة البرلمانية التي أفرزتها الانتخابات، لا توحي بمرحلة استقرار سياسي، بل باستمرار للحالة القائمة منذ أكثر من عقدين من الزمن، وهي الفترة التي بدأت إسرائيل تصطدم فيها، أكثر من ذي قبل، بالقضايا الجوهرية التي تواجهها، وأساساً قضية الصراع، التي تسعى إسرائيل في السنوات الأخيرة لتغييبها مجدداً عن أجندتها، وتحث الخطا أكثر من ذي قبل من أجل تغيير أقصى ما يمكن من واقع على الأرض يمنع حل الصراع.
- غابت عن الكنيست مرّة أخرى الكتلة البرلمانية التي تستحوذ على ثلث المقاعد البرلمانية على الأقل، فالكتلة المشتركة لحزبي «الليكود» و«يسرائيل بيتينو»، التي لها ربع المقاعد، هي تحالفية بين حزبين ومرشحة للانفصال.
- سجلت نتائج الانتخابات ذروة جديدة في عدد النواب الجدد، إذ بلغ عددهم ٥١ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، من بينهم ٤٨ نائباً يدخلون الكنيست لأول مرّة، و٣ نواب كانوا في دورات كنيست سابقة، ويعودون بعد سنوات طوال، فالمعدل العام في الانتخابات السابقة في العقدين الأخيرين خاصة، دخول نحو ٣٨ نائباً جديداً (قبل ذلك كان المعدل أقل)، وهذا يعكس حجم الاصطفافات والتقلبات الحزبية.
- مشهد الكتل البرلمانية الحاصل بعد الانتخابات، وبناء على التجارب السابقة، لن يكون مشهداً ثابتاً في الدورات المقبلة، إذ إن ما شهدناه في انتخابات ٢٠١٣ من إعادة اصطفافات حزبية، سيكرر ذاته في الانتخابات المقبلة، كمؤشر إضافي على انعدام حالة الاستقرار السياسي في إسرائيل، إضافة إلى أن ما خسره اليمين المتشدد والحريديم من مقاعد، ناجم عن أصوات كثيرة راحت إلى لوائح لم تجتز نسبة التصويت، قد يستعيدها في الانتخابات المقبلة، من خلال اصطفافات جديدة.
- أوحى المشهد الفوري لنتائج الانتخابات وقبل تشكيل الحكومة الجديدة، بحالة تقاطب في الكنيست، على ضوء تقلّص القوة البرلمانية لليمين المتطرف الذي قاد الحكومة في الدورة المنتهية وحتى الانتخابات، وكان تقاطباً يشبه التقاطب الذي شهدناه في انتخابات ١٩٩٢، ولكن بفارق جوهري وأساسي، وهو أن التقاطب في العام ١٩٩٢ كان إفرازاً للجدل الذي

تصاعد في الشارع الإسرائيلي حول ضرورة حل الصراع مع الشعب الفلسطيني، في حين أن تقاطب ٢٠١٣، كان محوره الأزمات الداخلية التي تعيشها إسرائيل، وأساساً أزمة تركيبة الجمهور اليهودي، في ما يخص الصراع المستقبلي مع جمهور «الحريديم».

- ما يعزز الاستنتاج السابق، هو أن الجدل السياسي الذي شهدناه في الحملة الانتخابية، والأسابيع الأولى التي تلت يوم الانتخابات، يدور في معسكر اليمين كلياً، بتسمياته الإسرائيلية «المتنوعة»، من يمين متطرف و«يمين متعدل» و«يمين أقرب إلى الوسط»، إلا أن كل هذه التسميات لا تغير كثيراً في الجوهر.
- القضية التي نتوقع أن تتضح في هذه الدورة، هو شكل حسم مسألة الحريديم، فهل إسرائيل مستعدة منذ الآن، لخوض صدام مباشر مع هذا الجمهور الذي يتنامى بوتائر سريعة جديدة؟، أم أنها ستدحرج الأزمة إلى وقت أبعد، من خلال التعلق بالحلول الوسط، فمسألة تجنيد شبان الحريديم في جيش الاحتلال، هي «قصة التورية»، إن صح التعبير، لقضية أشد عمقاً في مواجهة إسرائيل «العلمانية» و«المتطورة اقتصادياً»، مع هذا الجمهور المنغلق على نفسه، وهذه القضية لا يمكن حسمها برلمانياً وحكومياً، وإنما باتفاق تام مع الزعامات الروحية لجمهور الحريديم.
- المتغير اللافت للنظر في مسألة الحريديم بعد انتخابات ٢٠١٣، ظهور كتلة برلمانية للمتدينين من «التيار الصهيوني» موقفها أشد حزماً تجاه الحريديم، خلافاً لما كان قائماً في الماضي، إذ سعى هذا التيار إلى مسايرة الحريديم وحاول التوصل معهم إلى حلول وسط برضا الحريديم.
- دلّت نتائج الانتخابات على أن الجمهور اليهودي يجنح أكثر نحو اليمين المتشدد، فقد قالت النتائج إن ٥٦,٥٪ من المصوتين اليهود أدلوا بأصواتهم للوائح اليمين المتشدد والحريديم، وهذا يشمل لوائح اليمين المتشدد التي لم تجتز نسبة الحسم، وإذ تنخفض النسبة بقليل، إلى ٥٥,٦٪ على مستوى اللوائح التي دخلت إلى الكنيست، وهذا لا يشمل مصوتي يمين بتسمياته الأخيرة، مثل «يمين معتدل» أدلوا بأصواتهم للوائح تظهر وكأنه «وسط» ولكنها لا تبتعد عن جوهر سياسة اليمين الإسرائيلي. وهذه معطيات تتحدث بحد ذاتها عن آفاق دفع العملية التفاوضية نحو الحل في ظل دورة برلمانية كهذه.

نظرة للمرحلة المقبلة

تسعى إسرائيل لدى قراءة مستقبلها إلى إيجاد مخارج لسلسلة من الأزمات التي تعيشها اليوم، وإسرائيل لا تطمح فقط لوضع مخططات لمواطنيها الحاليين، وبالذات اليهود، بل لتكون قادرةً أكثر على استيعاب موجات هجرة يهودية من العالم، على الرغم من أزمة الهجرة القائمة، والتي لا تجد لها إسرائيل والوكالة الصهيونية أي حل في الظروف الراهنة، ولهذا فإن إسرائيل قد تختار الهرب من مواجهة أزماتها في مسارات عديدة، ومنها:

١. تأجيج سياسة الترهيب من «الآخر» و«العدو الذي يتربص» و«الكيان في خطر»، و«العدو يعيش بيننا- المواطنون العرب»، ومن ضمن هذا رفض حل الصراع، لضمان التمدد الجغرافي، والسيطرة على موارد المناطق المحتلة، وغيرها من الدوافع الأيديولوجية، ويندرج في هذا الإطار، الحفاظ على مستوى توتر إقليمي، ترفع وتخفض المؤسستان العسكرية والسياسية لهيبه، ليصل من حين إلى آخر، إلى حد شن الحروب، والهجمات والعمليات العسكرية.

٢. دفق موارد أكبر للمجتمع اليهودي، واستثناء العرب، وهذا ينعكس في سلسلة لا تتوقف من القوانين العنصرية التي تمنح أفضليات متعددة لليهود، تحت تسميات مختلفة، وأبرزها «الخدمة في الجيش والخدمة المدنية»، وربما أن تقارير مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) حول الفقر، والتي تصدر كل نصف سنة، تثبت فعل هذه القوانين وهذه السياسة، فالفقر بين المواطنين العرب يتلاءم مع النسب في الدول الفقيرة، بينما الفقر بين اليهود أقرب لمعدلات الدول الأوروبية المتطورة، والأمر ذاته يسري على الصحة ومعدل الأعمار والتعليم ومجالات المشاركة في سوق العمل والسكن وغيره.

٣. تغيير النظام الانتخابي، وأولاً وقبل كل شيء، بشكل يضمن تقليص تمثيل المواطنين العرب وإخراجهم خارج دوائر التأثير والهيئة التشريعية، خاصة أن عدد مقاعدهم في الدورات الأخيرة ارتفع إلى ١٠ مقاعد و١١ مقعداً، وهذا أحد أسباب أزمة عدم استقرار الحكومات، أمام حقيقة أنهم خارج حسابات أي تركيبة حكومية، وهذا إرادة مزدوجة من الطرفين، إذ إن وجود هذه القوة البرلمانية بيد الكتل الناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل، يقلص فرص تشكيل الائتلاف الحكومي، بعد كل واحدة من الانتخابات البرلمانية، وكلما زاد عدد مقاعد هذه الكتل، زاد هذا الجانب من أزمة الائتلاف الحاكم. ولا نستبعد أيضاً، أن يكون الهدف الآخر، هو تقويض قوة الحريديم في الكنيست، خاصة إذا تم تطبيق نظام الانتخابات الإقليمية، إضافة إلى القطرية النسبية.

وثائق وتقارير معتمدة:

١- نتائج الانتخابات البرلمانية ووثائق لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية من العام ١٩٤٩ إلى العام ٢٠١٣.

- موقع لجنة الانتخابات المركزية على شبكة الإنترنت

http://main.knesset.gov.il/mk/elections/Pages/default.aspx

- موقع لجنة الانتخابات المركزية، للانتخابات الـ ١٩ في العام ٢٠١٣

http://www.knesset.gov.il/elections19/heb/home.aspx

٢- تقارير دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بشأن التعداد السكاني والمواليد والتوزيع الجغرافي.

- موقع دائرة الإحصاء المركزية على شبكة الإنترنت:

http://www.cbs.gov.il/reader

- موقع دائرة الإحصاء المركزية بما يخص التعداد السكاني

http://www.cbs.gov.il/reader/?MIval=cw_usr_view_SHTML&ID=629

٣- التقارير السنوية لـ «معهد سياسة الشعب اليهودي» التابع للوكالة اليهودية، التي صدرت منذ العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠١٢.

- موقع «معهد سياسة الشعب اليهودي» على الإنترنت

/http://jppi.org.il/he

٤- كتاب - بحث - «**إسرائيل ديمغرافيا ٢٠١٠ - ٢٠٣٠**» الصادر عن جامعة حيفا تشرين الثاني ٢٠١٠ للباحثين أرنون سوفير ويفغيني بيستروف».

٥- كتاب - بحث - «**الحريديم في إسرائيل، مجال، مجتمع، جمهور**» الصادر عن جامعة حيفا في تشرين الثاني ٢٠١٢ للباحثين أرنون سوفير ونيقولا يوزغوف أورباخ ولي كاهنر.

٦- تقارير الفقر الإسرائيلي الرسمية الصادرة عن مؤسسة الضمان الاجتماعي (مؤسسة التأمين الوطني) وبشكل خاص التقريران الصادران في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢.

- موقع «مؤسسة التأمين الوطني» على شبكة الإنترنت - باب تقارير الفقر السنوية

http://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Pages/default.aspx

٧- تقارير سلطة التشغيل الإسرائيلية الدورية.

– موقع سلطة التشغيل على الإنترنت – باب التقارير الدورية الصادرة عن السلطة
http://www.taasuka.gov.il/Taasuka/Employment+Statics/Reports.htm?N
–97C2–49B7–RMODE=Published&NRNODEGUID=%7b65B2BA2E–1BD6
7d&NRORIGINALURL=%2fTaasuka%2fEmployment%2%8CB1DA59A3B5
bStatics%2f&NRCACHEHINT=Guest

٨– تقارير بنك إسرائيل المركزي.

– موقع بنك إسرائيل المركزي على الإنترنت – باب قسم الأبحاث

http://www.boi.org.il/he/Research/Pages/Default.aspx

٩– تقارير اجتماعية صادرة عن مركز «أدفا» الإسرائيلي.

– موقع مركز «أدفا» على شبكة الإنترنت

/http://www.adva.org

– تقرير مركز «أدفا» عن بنية الشرائح الوسطى في إسرائيل

http://www.adva.org/default.asp?pageid=1001&itmid=719

١٠– وقائع وأحداث، رصدت من وسائل الإعلام الإسرائيلية ومنها:

– صحيفة «**هآرتس**».

– صحيفة «**يديعوت أحرونوت**» وموقعها على الإنترنت «واي نت».

– صحيفة «**معاريف**».

– صحيفة «**يسرائيل هيوم**».

– الإذاعة الإخبارية الرسمية «القناة الثانية» (ريشت بيت).

– إذاعة الجيش الإسرائيلي وموقعه على الإنترنت.

– سلسلة من المقالات التي نشرها كاتب هذا البحث، منذ العام ٢٠٠٤ ولاحقاً، في ملحق «**المشهد الإسرائيلي**» وفصلية «**قضايا إسرائيلية**» الصادرين عن مركز «مدار» الفلسطيني للقضايا الإسرائيلية.